الجمـهورية الجـــزائرية الديـــمقراطية الشـــعبية
وزارة التعليم الـعالي والبحـث العلمي
جامـعة السانيـا -وهـران –
كلية الآداب واللغات والفنون

قسم الترجمة
الدكتوراه في الترجمة

مدرسة

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الترجمة موسوم بـــ:

ترجـــــــمة المتلازمات اللفظية في النصوص الاقتصادية

أعضـــاء لجنـــة المنـــاقشة:

❖ أ. د. فرقاني جازيـــــــة	رئيـــــسا
❖ أ. د. داود محمد	مشرفا مقررا
❖ أ.زاوي عبد الرحمان	مشرفا مساعدا
❖ أ.عباد أحمـــــــد	مناقشا
❖ أ. بلحيـــــا الطاهر	مناقشا

من إعـــداد الطالـــب:
زين الدين أبو بكر الصديق

تحـــــت إشـــــراف:
أ.د. داود محمد

السـنة الجامعـية: 2010 – 2011

إهـداء

أهدي في أول المقام، ثمرة هذا العمل المتواضع إلى أمي الحنون

وأبي وأخوتي و كل عائلتي...

أهدي هذا العمل أيضا إلى كافة أصدقائي المخلصين....

كما أهديه إلى كل من ساهم في نجاحه من قريب أو بعيد...

كلـمة شـكر

نشكر و نحمد الله عز و جل، تعالى شأنه و عظمت قدرته، نحمده سبحانه الذي قدرني على انجاز هذا العمل.

أتقدم بأصدق كلمات الشكر والتقدير إلى الأستاذ داود محمد الذي قبل بالإشراف على عملي. أودُ أن أشكره جزيل الشكر على توجيهاته القيمة و نصائحه القديرة.

أشكر كافة الأساتذة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبولهم تقييم هذا العمل

كما أشكر كل الأساتذة المحترمين الذين أشرفوا على تكويننا طوال المواسم الدراسية.

مقـدمـــة

جرى الاعتقاد أن الترجمة - خاصة في البلدان العربية-، مجرد فعل إعادة صياغة ما قيل في لغة أخرى. إلا أن تطور علم الترجمة و ازدهار برامج تكوين المترجمين في الجامعات و المعاهد والمدارس العليا، أدى إلى تغيير نوعا ما هذه الأفكار الموروثة والتي شاعت و انتشرت في أوساط المثقفين. تعتبر الترجمة ففي الوقت الراهن ممارسة تحقق التواصل بين الأفراد و الشعوب.

لم يعد ينظر إلى المترجم كذاك الرسول الأمين الذي يؤدي الأمانات إلى أهلها، ولكنه أصبح خائنا أمينا في الوقت نفسه. فما ذنبه إذاً، إن أراد أن يبدع ويثقن عمله بجعل ما كان حسنا، أحسن و ما كان جميلاً، أجمل. ما زلته إذاً، إن انطوى أمام هدف النص الأصلي وخان اللغة الأصل. هل لم يكن بذلك مخلصا لغته و ثقافته و تقاليده؟ يقول عمرو أحمد عمرو[1]:

> *" عرف المترجم العربي ألا تعقد به الذرائع عن بلوغ ضالته من اللفظ المأنوس و عرف طرائق النسخ و السلخ و المسخ والمصالتة، فالنسخ أن يأخذ المترجم المعنى دون اللفظ، والمسخ أن يأخذ المترجم المعنى و يغير بعض اللفظ، و المصالتة أن يأخذ المعنى و يحوله عن وجهه. أما التخرص والخبط فهما رديلتان يتجنبهما المترجم".*

كل هذه الانتقادات و ملاحظات أخرى تلقى باستمرار على عاتق المترجم، في عصر تميز بعولمة وظواهر اقتصادية متسارعت نتجت عنها، عقدت الوضع الثقافي. بزيادة تهم العولمة على المترجم انقلبت إلى منافع تخدم مصلحته و

[1] عمرو أحمد عمرو، "كيف تلين لغة الضاد للتعبير عن لطائف الفكر و مشاغل العصر"، في دليل المترجم - مع التركيز على منظومة الأمم المتحدة – مجلد 1 و 2 (اليونيدو)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، قسم الترجمة العربية، فيينا 1989 .

تشهد له بضرورته في عالم تعددت فيه اللغات وتكاثرت، مشددة بذلك الحاجة إلى الحوار والتفاهم...و التواصل.

وفي هذا السياق، يضطر المترجم إلى مواكبة الأحداث والظواهر المعاصرة من أجل التمكن منها والقدرة على فهمها وتفسيرها في مختلف لغات عمله. الأمر الذي يتطلب منه بذل مجهود كبير في متابعة المستجدات و البحث في كل ما يمنحه معلومات ذات طابع توثيقي أو مصطلحي. إن عملية تفسير النص وتعيين صعوبات الترجمة مرحلتان تسبقان عملية الانتقال الما بين لساني. ففي النصوص البراغماتية عامةً و النصوص الاقتصادية خاصةً، صعوبات الترجمة هي متكررة و متراجعة. يساعد تشخيص هذه الصعوبات المترجم على التعرف عليها بسرعة في الترجمات اللاحقة ويمكنُه هذا من توفير الوقت.

تتمثل الصعوبات التي يواجهها المترجم خلال ترجمته للنصوص الاقتصادية في التراكيب اللغوية، المتلازمات اللفظية و التواترات المصطلحية التي ترجع دائماً في هذا النوع من النصوص التي يصعب فهمها في غالب الأحيان من قبل المترجم. هذا ما يصعب ترجمتها إلى لغة أخرى، علما أن أول مراحل الترجمة هي الفهم. هنا تكمن إحدى صعوبات الترجمة الاقتصادية كون أن هذه الظواهر اللغوية تشكل نسبة كبيرة من اللغة الاقتصادية.

الإشكـــــــالية

في دراستنا هذه، نهتم بدراسة العلاقة الموجدة بين الظواهر الاقتصادية الحديثة والفعل الترجمي من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية. ففي ظل الأزمة العاليمة المالية التي يعرفها العالم مؤخراً، يبدو أن دراسة سلوك المترجمين ذا أهمية بالغة، لفهم كيفية تعاملهم مع المصطلحات و العبارات وحتى المفاهيم الجديدة، التي لم تستعمل من قبل.

وقد اقتصرت جل الدراسات المخصصة لهذه المسائل، لسوء الحظ - سواء من وجهة نظر ترجمي أو مصطلحي-، على دراسة الجانب المصطلحي للغة الاقتصاد. وعلى الرغم من أن الجوانب اللغوية و البلاغية للخطاب الاقتصادي لا تقل أهمية عن المسائل المصطلحية المحضة، فإن التركيز في غالب الدراسات الاقتصادية يقتصر على المصطلحات البسيطة. كون أن المصطلح البسيط يدخل في تشكيل المصطلح المركب أو التكتل المصطلحي والذي له علاقة قربية بالمتلازمات اللغوية و التعابير الاصطلاحية.

وبناءا على هذه الملاحظات، تبادرت إلى ذهننا أسئلة عديدة التي تركزت بعد وقت طويل من التفكير والمطالعة في المراجع المتخصصة في إشكالية واحدة، و هي: كيف تتم ترجمة المتلازمات اللفظية في النصوص الاقتصادية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية؟

و قبل محاولة الإجابة على هذا السؤال ووضع الفرضيات المحتملة، كان من الضروري طرح أسئلة أخرى التي من شأنها إيضاح الأمور و تزويدنا بالمنهج العلمي في معالجة إشكالية عويصة لم يهتم بها الباحثون.

- ما أهمية لغة الاقتصاد في الفعل الترجمي؟
- ما يعنى بالمتلازمات اللفظية؟ ما هي خصائصها؟ وما يميزها عن الظواهر اللغوية الأخرى؟
- وكيف بإمكانية استعمال لسانيات المدونة والمدونات الالكترونية المساهمة في تحسين دراسة هذه الظواهر اللغية؟
- و أخيراً، ما هي الإجراءات الترجمية المستعملة في ترجمة المتلازمات اللفظية في النصوص الاقتصادية المترجمة من اللغة الانجليزية و الفرنسية إلى العربية؟

الفرضيات

تمثلت فرضية بحثنا في أن المترجم في ضيق الوقت و تحت تأثير اللغة الأصل، يقوم بترجمة المتلازمات اللفظية بطريقة حرفية مستعملا في ذلك أسلوب النسخ المباشر. هذا خاصة عندما يتعلق الأمر بالمتلازمات اللفظية الجديدة التي لم يتم اقتراح ترجمة لها بعد.

بعد طرح كل هذه الأسئلة و محاولة وضع فرضية، تمكنا من إحاطة إشكالية بحثنا وتدقيق مجال الدراسة. سواء أن تعلق الأمر بالمجال النظري الخاص بالمتلازمات اللفظية أو المجال الاقتصادي التطبيقي الذي حددته المدونة التي اخترناها كما سنراه لاحقا. فقد انبثق عن كل سؤال فرعي فصلاً كاملاً. فأما في الفصل الأول، سنتطرق إلى عموميات حول اللغة العامة ولغات الاختصاص والترجمة. نحاول في الفصل الثاني دراسة الأسئلة النظرية المتعلقة بالمتلازمات اللفظية التي تعتبر مفهوم حديث لم يتم التطرق إليه بعد بصفية كافية، وهذا خاصة في البحوث باللغة العربية. وأخيراً، يأتي الفصل الثالث والأخير ليفصل الطرق والمناهج التي اتبعناها لدراسة مدونتنا وكذا يسعى هذا الفصل إلى الإجابة عن أسئلتنا ومقارنة النتائج المتحصل عليها مع فرضية بحثنا ألا وهي: أن المترجم يقوم غالباً بنسخ المتلازمات اللفظية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، خاصة في غياب محاولات مسبقة لترجمتها أو العثور على مقابلات لها.

المدونة

لدراسة موضوعية لكيفية ترجمة المتلازمات اللفظية في النصوص الاقتصادية تطلب الأمر انتقاء كم من نصوص اقتصادية محررة مباشرة في لغات أجنبية ومترجمة إلى اللغة العربية. ولكي تكون الدراسة مثمرة، استلزم أن تكون هذه

النصوص ذات كم هائل من أجل الحصول على عدد كافي وممثل للمتلازمات اللفظية وكذا ترجماتها إلى اللغة العربية. بعد التطلع على العديد من المراجع و المجلات ذات المحتوى الاقتصادي والمالي، أنهينا بالانتقاء أعداد من مجلة صندوق النقد الدولي "*التمويل و المالية* " التي تنشر كل ثلاثة أشهر باللغة الانجليزية و ترجم إلى اللغة الفرنسية والاسبانية والصينية والعربية. ففي الفصل الثالث من هذه المذكرة سنتطرق بتفصيل أدق إلى كيفية انتقاء النصوص ومعالجتها بشتى الوسائل التقليدية منها و الحديثة (أي الآلية) من أجل استخراج المتلازمات اللفظية الأكثر دلالة والأكثر تكرار ومقارنتها بمقابلاتها في اللغات الأخرى.

المنهج

بإستعمال مختلف الوسائل التجريبية (الحديثة منها و التقليدية) في إستخراج المتلازمات اللفظية ودراستها، يندرج منهج بحثنا في المنهج التجريبي الوصفي. فإن طبيعة هذه الدراسة التي سنقوم بها، تقتضي استعمال وسائل علمية ونظرية وآلية تنفرد بمميزات تجريبية من شأنها أن تمكننا من عزل المتلازمات اللفظية عن تلك الظواهر التركيبية الشبيهة بها، ثم وصف خصائصها واعتمادا على ما سوف نتوصل إليه في الفصلين النظريين من نتائج و استنتاجات.

في ختام هذه المقدمة، لا بأس أن نذكر بأن الغرض والهدف الرئيسي من وراء هذا البحث هو مساهمة متواضعة في تسليط الضوء على قضايا متعلقة بخصائص لغات الاختصاص بصفة عامة و لغة الاقتصاد بصفة خاصة، من شأنها لفت إنتباه المترجم. كما يطمح هذا العمل أيضا إلى إضافة حجرة تساهم في بناء علم

الترجمة الذي يعتبر علم حديث لا يزال يحتاج إلى العديد من البحوث والدراسات في مختلف قضاياه و مسائله.

الفصل الأول: اللغة الاقتصادية والترجمة

المبحث الأول: اللغة و الاقتصاد.

- المطلب الأول: العلاقة بين الاقتصاد و اللغة
- المطلب الثاني: علاقة التطور الاقتصادي بالتطور اللغوي
- المطلب الثالث: تشابك و تداخل لغة الاقتصاد باللغة العامة

المبحث الثاني: الترجمة في مجال الاقتصاد

- المطلب الأول: الترجمة في مفهومها العام
- المطلب الثاني: الترجمة المتخصصة و لغات الاختصاص.
- المطلب الثالث: الترجمة الاقتصادية نحو اللغة العربية

المبحث الثالث: خصائص النص الاقتصادي

- المطلب الأول: طبيعة النصوص الاقتصادية
- المطلب الثاني: الاستعارة في النصوص الاقتصادية
- المطلب الثالث: الاقتراض و الكلمات المستحدثة
- المطلب الرابع: استعمال الرموز والمختصرات

المبحث الرابع: لسانيات المدونة و الترجمة

- المطلب الأول: ماهية لسانيات المدونة
- المطلب الثاني: أنواع وأشكال المدونات الالكترونية
- المطلب الثالث: استعمال لسانيات المدونة في الترجمة

يأتي الفصل الأول من هذه المذكرة ليضع الأسس النظرية ويمهد الطريق للفصلين الآخرين. سنحاول بواسطة هذا الفصل تعريف أهم المفاهيم الخاصة بالترجمة و لسانيات المدونة ولغة الاقتصاد.

المبحث الأول: اللغة و الاقتصاد.

المطلب الأول: العلاقة بين الاقتصاد و اللغة

يعتبر الاقتصاد واللغة من أكثر الأنظمة الاجتماعية أهمية حيث أن الكثير من الشؤون اليومية تقوم عليهما. كما أنه من المستحيل فصلهما عن الحياة المعاصرة، فكل شيء ذي صلة وطيدة إما باللغة، إما بالاقتصاد أو بكلاهما معا. تتشابه اللغة و الاقتصاد في العديد من الأوجه . و قد يتجسد هذا في العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تتشابه إلى حد بعيد مع مكونات اللغة. فعلى سبيل المثال، يعتبر أي اقتراض لغوي أو ترجمة إلى لغة ما بمثابة *قيمة مضافة* إليها كالعمل الصناعي الذي يضيف قيمة مضافة لاقتصاد بلد ما.

وفي هذا الصدد يرى الحوراني [2] أن اكتساب لغة أخرى يكون ذا قيمة كبيرة للفرد من الوجهة الاقتصادية و الفكرية معاً، وذلك أن الفرد يكتسب قدرة اتصالية تجعل منه شخصاً آخر و من المؤكد أن هذا الوضع يتيح فرصاً جديدة لحياة معيشية أفضل ...إن علاقة النقود باللغة تقوم على معنى وظيفي متبادل، فالنقود تؤدي وظائف اتصالية و اللغة تؤدي وظائف اقتصادية.

للكلمات أيضا أوجه تشابه جمة مع النقود،و بخاصةٌ في ما يتعلق بمميزاتهم المشتركة. و لكلاهما قيمة يحملانها في طياتهما، كما يحضان بقبول وتعارف عام في الأوساط المتفقة على استعمالهم، فالكلمات متعارف عليها عند كل الأفراد المتكلمين لنفس اللغة و النقود عند كل أفراد المنتمين إلى بلد أو نظام اقتصادي ما.

[2] ينظر إلى: الحوراني ياسر، معجم الألفاظ الاقتصادية في لسان العرب. 2006، ص57.

فعلاقة الاقتصاد باللغة أعمق مما نتصور كون أن الاقتصاد في حاجة للغة بكل ا لوظائف الاتصالية التي تؤديها. واللغة تنمو و تزدهر عندما تؤدي وظائف اقتصادية وتجارية، لأن في التبادل التجاري بين الشعوب تبادل لغوي مما يجعل اللغة المتعامل بها تكتسب كلمات جديدة وبالتالي تحافظ على حيويتها. إذن، نستنتج أن نظرية اللغة تفسر نظرية الاقتصاد ولديهما أسس مشتركة تخدم بعضها البعض.

المطلب الثاني: علاقة التطور الاقتصادي بالتطور اللغوي

كما سبق الذكر في العلاقة بين اللغة و الاقتصاد، يمكن اعتبار اللغات عوامل فعالة في الحياة الاقتصادية. فلكل لغة ما قيمة اقتصادية تتماشى مع الإطار الاقتصادي الذي تشتغل ضمنه . كما أنه من البديهي، أن كلما كان اقتصاد متطورً ا ومزدهرًا، كانت للغة الاقتصاد قيمة جالية. الأمر الذي ينطبق على اللغة الانجليزية التي اكتسبت عالمية بفضل الاقتصاديات المزدهرة و المتطورة لأمريكا وإنجلترا. من هنا نستنتج أن للغات قيم مختلفة و متفاوتة. سر هذا التفاوت هو علاقة اللغة بالاقتصاد.

و كما أن كلما كانت لغة ما كثيرة الاستعمال و عدد متكلميها كبير كلما يعود هذا الأمر إيجابا على الاقتصاد. إن كثرة استعمال لغة ما سهولة في الاتصال و ربح عظيم للوقت و المال، لأن تكاليف الترجمة التحريرية و الترجمة الشفوية باهظة في الوقت الراهن. ونظرًا لأهمية اللغة في مجال التعامل الاقتصادي سعت الدول المتقدمة إلى إنشاء هيئات عظيمة و متعددة لترويج لغاتها و مدارسة متخصصة لنشرها عبر العالم بأكمله.

المطلب الثالث: تشابك و تداخل لغة الاقتصاد باللغة العامة

تتشابه اللغة الاقتصادية باللغة العامة و هذا لمدى تشابه النظامين، أي اللغة والاقتصاد. كما أن لغة اختصاص الاقتصاد تلجأ إلى الاقتباس من اللغة العامة كلمات وعبارات من أجل التعبير عن حقائق اقتصادية و كما أن مرور كلمة من اللغة العامة إلى صفة مصطلح اقتصادي شيء جد معتاد. فكل هذه الظواهر اللغوية تجعل البعض يعتقد أنه قادر على فهم النصوص الاقتصادية و بالتالي ترجمتها. إلا أن الحقيقة تظهر عكس ذلك، لأن تداخل لغة الاقتصاد باللغة العامة يشكل صعوبة في التعامل مع النصوص الاقتصادية.

و لعل هذا السبب الرئيسي في أن الدراسات التي خصصت للغة و النصوص الاقتصادية قليلة جدا، و في نقص هذه الدراسات يصعب على المترجم فهم النصوص الاقتصادية وتحديد الصعوبات التي سيواجهها خلال تعامله مع هذا النوع من النصوص. لهذا كان من بين أهداف هذا المبحث تبيان أهم الاختلافات بين لغة الاقتصاد و اللغة العامة و كذا أهم الصعوبات و العوائق التي يواجهها المترجم في الميدان الاقتصادي.

المبحث الثاني: الترجمة في مجال الاقتصاد

المطلب الأول: الترجمة في مفهومها العام

لقد تعددت وكثرت التعريفات التي أعطيت للترجمة، إلا أن جلها تتفق على أن الترجمة هي عملية نقل رسالة من لغة ما إلى لغة أخرى، شريطة أن يحترم في هذا

النقل الوفاء بالمعنى. يقول جون روني لادميرال *Jean-René LADMIRAL*:

"يتمثل هدف أية ترجمة في إعفائنا من قراءة النص الأصلي ...إن الترجمة من شـأنها إن تعوض النص الأصلي بنفس النص في اللغة الهدف"[3]. من شأن أي ترجمة منح نفس محتوى النص الأصلي و ايصال الهدف المرجو منه.

وقد تعددت النظريات و المدارس التي اهتمت و اشتغلت على الترجمة كعملية و علم قائم بذاته. فنذكر منها ما يلي:

- نظرية الهدف (المعروفة بنظرية السكوبوس) Théorie du skopos على رأسها كريستينا نورد Christina Nord. تنادي هذه النظرية إلى احترام الهدف المبتغى من أي نص في فعل الترجمة، أي أن على النص المترجم أن يؤدي نفس هدف النص الأصلي. اهتمت هذه النظرية بالنصوص البراغماتية textes pragmatiques، ووظيفتهم في لغة وثقافة الوصول (لهذا السبب تعد هذه النظرية ذات صلة وثيقة لموضوع دراستنا، حيث تندرج النصوص الاقتصادية في ضمن النصوص البراغماتية). هذا ما يجعل من الترجمة نشاط بشري خاص محكوم بهدف خاص و إنتاج نهائي محدد.
أشارت هذه النظرية أيضاً، إلى أن الهدف من الترجمة هو الذي يحدد طرق و استراتجيات المتبعة في الترجمة ، مما يبرر تعدد الترجمات المقبولة للنص الواحد، أي أن كل ترجمة تجيب إلى هدف معين. أما فيما يخص الوفاء في الفعل الترجمي، أشار أصحاب هذه النظرية إلى أهمية إبقاء الصلة بالنص الأصلي لكي لا تصبح الترجمة حرة و تتباعد بهذا عن النص الأصلي.

- إن النظرية التأويلية أو كما يسميها البعض نظرية مدرسة باريس بقيادة *دانيكا س ڤيليسكفتش* Danica Seleskovitch و *ماريان ليدرير* Marianne Lederer، *فسرت بطريقة جد فعالة عملية الترجمة. ابتنى هذا التفسير على التجربة و الملاحظة المستمرة لعمل المترجمين المحررين و*

[1] Jean-rené Ladmiral, traduire : théorèmes pour la traduction.1979. P.15.

الفوريين . تقوم هذه النظرية على مبدأ سهل و بسيط ألا و هو: أن الترجمة ليست عمل على اللغات والكلمات، بل هي عمل على المعنى والرسالة. الجديد الذي أتت به هذه النظرية هو تفسير الفعل الترجمي و تقسيمه إلى ثلاثة مراحل أساسية: الفهم *compréhension* ثم تجريد المعنى من ثوبه اللغوي *déverbalisation* ثم إعادة *الصياغة* *réexpression*. فعلى المترجم حسب هذه النظرية الابتعاد عن الرموز اللغوية بعد فهم النص المراد ترجمته لكي يسهل عليه إعادة صياغته في اللغة الهدف بدون ما أن يكون حبيس النص و اللغة الأصلية. كما أتت هذه النظرية بمفهوم جديد ألا و هو المعارف اللغوية connaissances linguistiques و هي معرفة اللغة في حد ذاتها و التمكن منها والمعارف *الخارج لغوية* *connaissances extralinguistiques* ألا و هي المعارف المحورية التي تخص أي مجال خارج اللغة واللسانيات. تتدخل في عملية فهم أي نص أو خطاب المعارف اللغوية و الخارج لغوية، أي أننا لا نفهم الكلام بدون ربطه بمعرفة غير لغوية مكتسبة.

" من العادة أن نخلط بين معرفة اللغة و المعارف بدون التفطن إلى أن إدراك اللغة وحدها لا يُمكن من إعتاق المعنى و أننا نلجأ دائما إلى المعارف الخارج لغوية لفهم نص ما...تستعمل كل المعارف الخارج لغوية في تأويل دلالات الكلمات المشكلة للجمل، من أجل استخراج المعنى. كلما كانت المعارف الخارج لغوية واسعة يتخذ معنى النص أكثر دقة ".[4]

إذا حللنا هذه الفقرة المقتبسة من أهم كتاب دوِّن من أجل النظرية التأويلية، يتضح لنا أن المترجم يحتاج إلى معارف جد واسعة في شتى المجالات هذا بالإضافة إلى تحكمه في تخصصه ولغات عمله. إذ لم يكن للمترجم معارف واسعة في مجال النص الذي يترجمه، يستحيل عليه إنتاج نص مفهوم و واضح في اللغة

[4] Danika Seleskovitch & Marianne Lederer, Interpréter pour traduire, Didier, Erudition, Paris, 2001, P. 20.

الهدف. هذا لأن الترجمة هي عملية تفسير و تأويل، و إذا لم يستطع المترجم من أن يفهم النص، لن يقدر على تفسيره إلى غيره في لغة أخرى، فهنا يجد نفسه أمام عدد متتابع من الكلمات التي عليه ترجمتها دون إدراك معانيها. غير أن الترجمة لا تتمثل في إعادة صياغة عدد من الكلمات و لكن هي إعادة صياغة رسالة بعد إستعاب معناها و المقصود منها.

قد تشكل اللغة العامة صعوبات تعوق المترجم على فهم بعض النصوص، إلا أن هذه المشكلة هي ذات بعد أكبر عندما يتعلق الأمر بلغات الاختصاص لمختلف حقول المعرفة إذ أن لغات الاختصاص توظف مصطلحات و تراكيب و صيغ غالبا ما يكون غير متعارف عليها إلا في أوساط المختصين.

المطلب الثاني: الترجمة المتخصصة و لغات الاختصاص

تشمل الترجمة المتخصصة كل المجالات (الاقتصاد، السياسة، القانون، الصحافة، الطب...الخ) كما يشكل هذا النشاط الترجمي صعوبات متفاوتة بالنسبة للمترجم الذي عليه أن يكون ملما بكل مفاهيم مجال النص وحتى مجالاته الفرعية. فعلى سبيل المثال، ينشطر الاقتصاد إلى عدد هائل من المجالات الفرعية التي يجب التمييز بينها كالاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي و التحليل الاقتصادي و التحليل المالي...الخ. إذن تستلزم الترجمة المتخصصة اكتساب المعارف الأساسية للمجال. يتم هذا الاكتساب من خلال مرحلتين، المرحلة الأولى متعلقة باكتساب المصطلحات الخاصة بالمجال والمرحلة الثانية متعلقة باكتساب التعابير الاصطلاحية و التراكيب الجملية الخاصة بالمجال التي ما هي إلا لغة الاختصاص. تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية بالغة في الترجمة المتخصصة لأنها تشمل التعابير و التراكيب و التواثرات المصطلحية و المتلازمات اللفظية...الخ. كون أن لغة الاختصاص لا تقتصر على مصطلحات ولكنها تتضمن تعابير اصطلاحية مميزة وخصائص نحوية و لغوية.

تشكل لغات الاختصاص عنصرا أساسيا في الترجمة المتخصصة، أي لكل مجال منها لغته الخاصة به. يعرف جون *لوك ديسكامب* *Jean-Luc Descamps* لغة الاختصاص على أنها كلام ممارس من طرف جماعة للاستجابة لاحتياجاتها الخاصة من أجل الاتصال. أما *كريستين دوريو* *Christine Durieux* عرفتها على أنها " تلك اللغة التي تسمح للمختصين بالتفاهم بطريقة أفضل فيما بينهم و تحقيق عملية الاتصال بسرعة"[5]. إذن، فإن المختصون في مجال ما يتواصلون فيما بينهم بلغات ليست في متناول الجميع تمكنهم من التعبير عن اختصاصاتهم بسهولة مع تحقيق ربح في جهد تفسير الأشياء.

في نفس السياق، قال جون دوليزل Jean Delisle عن لغات الاختصاص أنها : " أنظمة لسانية تحتية تشمل المصطلحات و وسائل التعبير الخاصة بكل مجال تخصص"[6]. تتميز لغات الاختصاص باستعمال مصطلحات خاصة بالمجال المعرفي والمتعارف عليها من طرف المختصين. و كذا استعمال تعابير اصطلاحية و متلازمات لفظية خاصة التي تعتبر وسائل التعبير والتي تشكل الجزء الأهم من النصوص المتخصصة. ضف إلى ذلك استعمال الاقتراض والكلمات المستحدثة، لهذا يستوجب على المترجم قبل الشروع في عملية الترجمة القيام ببحث توثيقي الذي من شأنه أن يسهل عملية الفهم وتفسير النقاط الغامضة لأن البحث المصطلحي وحده لا يؤدي إلى نتيجة كافية في هذا النشاط.

تتم دراسة لغات الاختصاص عن طريق اختيار نصوص تندرج ضمن نوع نصي معين و شكل خطابي محدد. لهذا، فمن الجدير الاهتمام بتنوع النصوص في ضمن الخطاب الواحد (خطاب سياسي، خطاب اقتصادي...الخ). يمكن اعتبار هذا التنوع النصي مسؤول عن الموارد اللغوية المختارة من طرف المخاطب اعتمادًا على المتلقي، بما فيها المصطلحات و التراكيب اللغوية. كما سنرى لاحقا في نفس

[5] Christine DURIEUX, Fondement didactique de la traduction technique, Didier Erudition,juin 1988.

[6] Jean Delisle, La traduction raisonnée. Ottawa. Presse de l'université d'Ottawa. 2003

الفصل، يختلف الخطاب باختلاف المتلقي له. فعلى سبيل المثال، الخطاب الموجه إلى متخصصين في ميدان ما ليس نفسه الذي يوجه إلى جمهور لا يدرك هذا الميدان.

تدرس المصطلحات و التراكيب اللغوية في علم المصطلحات و لغات الاختصاص على مستوى السياق، خاصة عندما يتعلق الأمر بلسانيات المدونة و الدراسات التي تستعمل المعالجة الآلية للغات. لا ينحصر مفهوم السياق هنا، على التواجد في جملة منعزلة ولكن يشمل مجموعة من المعايير والتي هي كالآتي:

- السياق المرجعي: الذي يأخذ بعين الاعتبار مكان وزمان زهوية المخاطب.
- السياق الوضعي: الذي يحدد دور المخاطب ووضعيته.
- السياق التفاعلي: الذي يهتم بالمتلقي ودوره في التفاعل التواصلي.

تمكن هذه المعايير من دراسة الاختلافات اللغوية من نص إلى آخر والتي تبرز على المستوى النصي. تمكن أيضاً هذه المعايير من فهم استعمال الكلمات و المصطلحات في لغات الاختصاص، وتسهل بذلك تفسير الاختلافات المتواجدة (اختلافات جهوية، اختلافات علمية، اختلافات اديولوجية...الخ).

أصبح البحث في علم المصطلحات و المستحدثات و التراكيب الاصطلاحية العلمية والتقنية جد ضروري في مجال لغات الاختصاص، من أجل نقل المعلومات، سواء على مستوى المؤسسات و المنظمات الدولية أو على مستوى البحث العلمي و التعليم العالي.

المطلب الثالث: الترجمة الاقتصادية نحو اللغة العربية

إن اللغة العربية جديرة بالمزيد من الاهتمام و البحث المتخصص من أجل كشف عوامل الحياة فيها و العودة إلى استعمال المصطلحات ذات الأصل العربي المحض من أجل تفادي الخلط الذي يقع فيه المترجمون العرب و كذا يجب إنتاج باحثين و علماء لترويج اللغة العربية. على العرب مواكبة التطورات

الاقتصادية، لأن كل تغير اقتصادي يخلق احتياجات مصطلحية و لغوية عديدة، مثل فترة الأزمة المالية التي يعبر بها العالم حاليا بدأت منذ شهر سبتمبر 2008 ، انبثق عنها مفاهيم جديدة و بالتالي مصطلحات جديدة كمصطلح « *Subprime* » الذي يعني "الرهون العقارية عالية المخاطر" أو مصطلح « *produits financiers dérivés* »الذي يعني" المشتقات المالية" ، ففي غياب جهود مبذولة سرعان ظهور هذه الكلمات أو المصطلحات يصعب على المترجم فهمها فإما سوف يحاول محاولة فاشلة في وجود مقابلها أو يحاول تفسيرها مما يكسب ترجمته نوع من الركاكة . كما أنه من أجل طمر ثغرات الترجمة الاقتصادية نحو اللغة العربية يجب توحيد المصطلحات الاقتصادية و وضع لها محددات وضوابط، تشجيع تدريس و ترويج لغة الاختصاص العربية و تحسين الترجمة المتخصصة خاصة الاقتصادية.

تعتبر اللغات الأجنبية خاصة الانجليزية و الفرنسية لغتان ناقلتان للمعرفة ورائدتان في مجال الاقتصاد. ولعل هذه الهيمنة هي السبب الرئيسي في ارتباط المترجمين نحو اللغة العربية باللغات الأخرى مما أدى أنهم يهملون في غالب الأحيان أحكام اللغة العربية وأصالتها و محيطها الثقافي و خاصة خواصها البلاغية والتركيبية. تتمثل هذه الخصائص (كما سنراه بالتفصيل في الفصل الثاني) في المتلازمات اللفظية و التعابير الاصطلاحية.

من المؤكد أن الاحتكاك بين لغتين من جراء فعل الترجمة يساعد على إثراء لغة الوصول. فكما يذكرنا به حسين خمري في كتابه "جوهر الترجمة" و الذي بالنسبة إليه أن الترجمة فعل لغوي محض: "...يمكن اعتبار الترجمة حدثاً يساهم في إغناء اللغة الهدف (نص الوصول) بأدوات تعبيرية مغايرة ومضامين مختلفة في سعيها إلى بلورة وعي جديد بأهميتها في واقعنا المعرفي وراهننا الثقافي" [7]. إلا أن هذا الإسهام قد لا يكون إيجابي في كل الحالات، فعلى سبيل المثال "الأدوات التعبيرية المغايرة"

[7] د حسين خمري. "جوهر الترجمة". دار الغرب للنشر و التوزيع،ص 203.

قد لا تتطابق من أحكام اللغة العربية التي تنفرد بقواعدها. هذا ما يؤدي ربما في خلق ما يسمى *باللغة الثالثة*.

ترى فايزة القاسم [8] أن الإجراءات اللغوية المستعملة في النصوص الاقتصادية التبسيطية من أجل ترجمة المصطلحات الاقتصادية من الفرنسية إلى العربية لا تكمن في التلامس اللغوي بين اللغة الناقلة للمعرفة المتخصصة و اللغة العربية، إلا في الاقتراض بشكل منفرد وحسب، ولكنها تمتد إلى اقتراض عام لنموذج للخطاب... تؤدي بعض الكلمات المقترضة و بعض الاستعارات المعنى المراد منها، بينما العديد من إجراءات تعريب الكلمات (النحت و النسخ الشكلي و الترادف) لا تتماشى مع الشكل الوظيفي للغة العربية مثيرة بذلك خلط في المصطلحات العربية الاقتصادية.

يتجاهل الكثير من المترجمين الاتجاه التي يجب أن تتم فيه الترجمة، أسوا من اللغة الأجنبية إلى اللغة الأم أم العكس. إلا أنه من البديهي أن الترجمة الأحسن تكون نحو اللغة الأم للمترجم لأنه من شأنه إدراكها و التمكن منها أحسن مما هو عليه في اللغات الأجنبية. تشير ليديرار إلى أنها : "وحدها المعرفة الجيدة للغة الانطلاق تمكن من استعاب المعنى، ووحده التمكن من لغة الوصول يمكَن من إعادة الصياغة بشكل مقبول"[9]. عندما نترجم نحو لغتنا لا نبد جهدًا في الصياغة و في البحث عن الكلمات الملائمة و متلازمات اللفظية التي توظف معها. عكس ما يحدث عندما يضطر شخص ما صياغة نص بلغة أجنبية بالنسبة إليه.

[8] Fayza El Qasem, "la traduction économique vers l'arabe : implications didactiques" In Irmtraud Behr & al. « langue, économie, entreprise : le travail des mots », Presse Sorbonne Nouvelle, Paris, 2007. P.P. 465-473

[9] Marianne Lederer, « la traduction aujourd'hui, le modèle interprétatif », Caen, 2006, P.26

لدى يفضل على المترجمين العمل نحو لغتهم الأم للحصول على نتيجة أحسن. غير أن كل مترجم يسأل يوما ما أن يشتغل نحو لغة أجنبية في نقص المترجمين الذين اللغة المطلوبة تكون لغتهم الأم. ففي هذه الحالة تتدخل المراجعة و إعادة قراءة الترجمة من طرف أشخاص آخرون للتحقق من جودتها خاصة فيما يتعلق الأمر بالجانب اللغوي الطي يتجسد في حسن اختيار المصطلحات و المتلازمات اللفظية.

المبحث الثالث : خصائص النص الاقتصادي

ينشطر مجال الاقتصادي إلى عدة مجالات فرعية و في بعض الأحيان تنشطر هذه المجالات الفرعية بدورها إلى مجالات فرعية تحتية تدرس أو تهتم بالظواهر الاقتصادية المختلفة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يتفرع الاقتصاد إلى اقتصاد كلي واقتصاد جزئي من وجهة نظر الأفراد و المجتمعات، إلى اقتصاد محلي و اقتصاد دولي من وجهة نظر العلاقات الاقتصادية القائمة في بلد واحد أو بين عدة بلدان أو حتى على الصعيد العالمي. علاوة على ما ذكر، بإمكاننا إضافة اختصاصات أخرى مثل الاقتصاد المالي والنقدي، تحليل البورصة...الخ. فكل هذه التشعيبات تؤدي إلى إنتاج كم هائل من النصوص الاقتصادية في شتى المجالات الفرعية، سنتطرق لأهم هذه النصوص فيمايلي.

المطلب الأول: طبيعة النصوص الاقتصادية

من بين كل ما يكتب في المجال الاقتصادي يمكننا التمييز بين نوعين رئيسيين من النصوص. أما النوع الأول، فيتمثل في النصوص المتخصصة المدونة من طرف المختصون في الاقتصاد و الموجهة إلى أخصائيون اقتصاديون آخرون. الغرض الرئيسي من هذا النوع من النصوص هو التواصل بين المختصون و نشر المعلومات ولهذا تتميز هذه النصوص باستعمال كم هائل من المصطلحات

المتخصصة و التراكيب الاصطلاحية والمتلازمات اللفظية التي يصعب على من يجهل ميكانيزمات الاقتصاد فهمها أو حتى استخراجها.

النوع الآخر من النصوص الاقتصادية يتمثل في النصوص التبسيطيو التي هي موجهة إلى القراء الذين ليس لهم معلومات عميقة في الاقتصاد أو المستجدون néophytes.

الغرض من هذه النصوص التبسيطية هو إيصال المعلومة بشكل سهل وفي متناول الجميع. من أجل توضيح هذا النوع من النصوص، نستطيع ذكر الكتب الاقتصادية التعليمية والحوليات و المطبوعات الموجهة إلى تلامذة و طلبة الاقتصاد و كذا كمية معتبرة من الكتب التي تنشر لغرض تبسيطي محض. على سبيل المثال تتمثل النصوص الاقتصادية في الحالات المالية للشركات، التقارير المالية التي قد تكون شهرية كما هو الحال بالنسبة لتقارير صندوق النقد الدولي أو سنوية، الجذاذات التقنية البنكية، المجلات أو الكشوف الصادرة من طرف شركات السمسرة الموجهة إلى حاملين الأسهم أو المستثمرين، دفاتر المنظمات المالية التي تشرح فيها الخدمات و المواد...الخ

يتعامل المترجم المتخصص مع أنواع مختلفة من النصوص الاقتصادية المتأتية من طرف زبائن مختلفون. من الضروري أن يعرف المترجم مع أي نوع من النصوص يتعامل وإلى من يترجم. فالنصوص الاقتصادية المتخصصة تحتاج إلى بحث توثيقي دقيق من شأنه مساعدة المترجم على استيعاب النص للتمكن من إعادة صياغته في لغة أخرى. كما أن معرفة إلى من يترجم نص ما، جد ضرورية لأن عملية الترجمة لا تتم بنفس الطريقة للمتخصصين كالتي تتم بها لغير المتخصصين. إذا كانت الترجمة موجهة إلى جمهور من المتخصصين، فالمترجم يستعمل المصطلحات و التعابير الاصطلاحية المستعملة في لغة اختصاص الاقتصاد كما يقوم بتضمين بعض المفاهيم في السياق، اعتمادًا على المكتسبات الفكرية لقراءه. عكس ما يقوم به عندما

يتعامل مع المترجم مع النصوص التبسيطية التي يلجأ فيها إلى ايضاح المعنى، لأن القراء غير مختصون يتجاهلون حتى المفاهيم الأساسية الخاصة بميدان الاقتصاد.

المطلب الثاني: الاستعارة في النصوص الاقتصادية

تتواجد الاستعارة وتستعمل في كل مستويات الخطاب و النصوص الاقتصادية. يلاحظ المطلع على هذا النوع من النصوص على اختلاف أنواعها، أن فيها توظيف للاستعارات سواء أكانت نصوص متخصصة أو نصوص إعلامية تعالج موضوع ما خاص بالاقتصاد. إنطلاقا من هذه الملاحظة، يتبادر على أذهاننا السؤال الآتي: ما دور وأهمية الاستعارة في النصوص الاقتصادية؟

ترى فايزة القاسم [10] أن الاستعارة في المجال الاقتصادي تجعل المعلومة المتخصصة أقل همجية، أي أنها لا تسبب الاشمئزاز لدى القارئ، بالعكس فإنها تجعل هذه المعلومة سهلة الفهم و الاست يعاب. هذا إلا أنها في بعض الأحيان تساعد على الخلط المصطلحي.

على ضوء ما سبق، نستنتج أن الاستعارة تشكل أداة لغوية لا يمكن الاستغناء عنها من طرف لغات الاختصاص لأنها تمكن من شرح و تفسير بعض المفاهيم المتخصصة الغير قابلة للوصف، كما تمكن أيضا من تسهيل بعض وضعيات الاتصال خاصة بين أوساط متفاوتة التخصص.

لإيضاح ما سبق، نذكر الأمثلة المأخوذة من مدونتنا:

الاكتساد في حالة تعافي L’inflation est en état de rétablissement

[10] مرجع سابق الذكر.

جو عصيف متقلب على البورصة Le temps des bourrasques sur la bourse

السوق المالي قد توفي Le marché financier s’est éteint

لقد جفت السيولة المالية La liquidité s’est asséchée

والأمثلة في المجال الاقتصادي عديدة فيما يخص استعمال الاستعارات. و ما يهمنا بشكل خاص هو أن في بعض الأحيان تستعمل الاستعارات بشكل جد متكرر حتى تجمد. هنا يقع الخلط بين هذه الاستعارة و بين المصطلح أو حتى بينها و بين المتلازات اللفظية أو التراكيب الاصطلاحية. فالاستعارة تدخل في الاستعمال المتكرر حتى تجمد و تصبح ما يسمى استعارة ميتة. ففي هذا الحال، يقع الخلط و صعوبة التفرقة بين الاستعارات والمتلازمات اللفظية. سنعالج هذه النقطة بأكثر تعمق في الفصل الثاني.

المطلب الثالث: الاقتراض و الكلمات المستحدثة

تتميز النصوص الاقتصادية باقتراض كلمات عديدة من لغات أجنبية، خاصة بالنسبة للغة العربية التي تترجم كثيرًا من اللغة الانجليزية الرائدة في الكثير من المجالات العلمية و الاقتصادية. كما أن النصوص الاقتصادية لا تخلو من استعمال الكلمات المستحدثة وأساليب استحداث و نحت الكلمات. يبدو من البديهي أن في الوقت الراهن، يؤدي ظهور أحداث اقتصادية إلى خلق مباشرة لكلمات جديدة.

ولا شك في أنه أعز مثال على ذلك، الأزمة المالية التي مر بها العالم مؤخرًا. فكلمة « subprimes »لم تطابق طبيعة اللغة العربية فلهذا اقترح الاقتصاديون تفسيرًا لها كمايلي: أزمة الرهون العالية المخاطر. تهمنا هذه الكلمات المستحدثة لأنها تصبح مصطلحات اقتصادية و تدخل في الاستعمال مع كلمات أخرى لتشكل متلازمات لفظية. وبناءًا على هذا بإمكاننا القول أنه حتى المتلازمات اللفظية قد تكون مستحدثة أو مقترضة من لغة أخرى من أجل ايصال معلومة دقيقة.

يعتبر الخلق المعجمي الذي هو مسؤول على ظهور الكلمات المستحدثة، عفوي أو في بعض الأحيان راجع إلى موضة سائدة في وقت ما أو ببساطة إلى ضرورة تسمية شيء ما أم ظاهرة معينة. عكس لغات الاختصاص أين الهدف الرئيسي من الخلق المعجمي هو الاستجابة إلى حاجة البحث عن أشكال جديدة لتعيين معجمية الاختراعات الجديدة والمفاهيم الجديدة. حيث يؤدي التطور التكنولوجي أو التقني إلى حاجة معجمية ومصطلحية تنعكس بخلق كلمات جديدة.

المطلب الرابع: استعمال الرموز والمختصرات

يستعمل في العديد من لغات التخصص كم هائل من الرموز والمختصرات و التي يستغني المتخصصون في الميدان نفسه عن تفسيرها أو شرحها. فهي تمثل وسيلة من الوسائل المستعملة لتسهيل التواصل وربح الوقت. إلا أن هذه الرموز و المختصرات تشكل عائق فهم لدى الغير متخصصون.

حتى ميدان الاقتصاد لا يخلو من المختصرات للتعبير عن مختلف المفاهيم والتقنيات والمنظمات. والجدير بالذكر، هو أنه هناك اختلافات فيما يخص استعمال المختصرات بين اللغات. فعلى سبيل المثال، تلجأ اللغة الفرنسية و اللغة الانجليزية

إلى توظيف المختصرات في حين تختار اللغة العربية التعابير الكاملة التي تدل على المفاهيم الاقتصادية و المالية، مثل:

- إجمالي الناتج الداخلي (Produit Intérieur Brut) PIB -

- إجمالي الناتج الوطني (Produit National Brut) PNB -

أو حتى للدلالة على المنظمات و الهيئات الدولية و العالمية:

- البنك المركزي الأوروبي (Banque Centrale d'Europe) BCE -

- صندوق النقد الدولي (Fonds Monétaire International) FMI -

لعل في الاستغناء عن المختصرات في اللغة العربية مزيد من الوضوح والشفافية في نقل المعنى المبتغى. علاوة على أن النظام المعجمي للغة العربية لا يقبل تجزأة العبارات إلى حروف.

الغرض من دراسة الرموز و الاختصارات هنا، هو التفرقة بينهما و بين المتلازمات اللفظية و التي تشكل لب الفصل الثاني و الثالث. على ضوء الأمثلة السابقة وأمثلة أخرى من مدونتنا، لاحظنا أن هناك أوجه تشابه عديدة بين المختصرات والمتلازمات اللفظية مما يصعب دراسة هذه الظواهر اللغوية و التفرقة بينها.

المبحث الرابع: لسانيات المدونة و الترجمة

أدى النمو المتسارع للانترنيت و الاتصال على المستوى العالمي إلى فتح آفاق جديدة للبحث في مجال اللسانيات.

تمثلت هذه الآفاق في العبور من "لسانيات نصية" كانت تهتم بالنص كوحدة أساسية لدراسة طبيعة اللغة، إلى لسانيات تجريبية تهتم بالمدونة، مكونة من آلاف الكلمات. تزامن هذا التغير في الوضع مع تطور المدونات المتعددة اللغات وكذا تطور وسائل استجوابها وتخزينها إلكترونياً.

يمكن تكوين و استعمال المدونة في دراسة لغات الاختصاص من خلال السياق: أي معاينة الظواهر اللغوية و المعجمية المعقدة مثل المتلازمات اللفظية. كما تمكن المدونة الالكترونية من دراسة خصائص الخطاب العلمي و التقني والنمودج المفاهيمي للمصطلحات و العبارات من وجهة نظر دلالاتها.

يأتي هذا المبحث ليشرح بشكل مركز ما يعنى بلسانيات المدونة وليأتي بالإيضاحات النظرية لأهم استعمال هذا النوع من اللسانيات في دراسة الظواهر اللغوية و دراسة الفعل الترجمي.

سنحاول أيضاً من خلال هذا المبحث، عرض مختلف أنواع وأشكال المدونات التي تستعمل في الترجمة وكيف بالإمكان صياغة تفكير نظري وتطبيقي من هذا النوع من اللسانيات.

المطلب الأول: ماهية لسانيات المدونة

عرف استعمال المدونات الالكترونية في دراسة اللغات ازدهارا ملحوظاً منذ بداية التسعينيات، خاصة مع تطور الإعلام الآلي.

و يعنى بلسانيات المدونة "Linguistique de corpus" بتلك الشعبة من اللسانيات التي تدرس اللغة انطلاقا من مدونة إلكتزونية، مشكلة من كم وافر من النصوص التي جمعت لغرض دراسة معينة. يشترط في هذه النصوص أن تكون أصلية، أي أنها تمثل الاستعمال الحقيقي للغة في زمان و مكان معين. يمكن الطابع الالكتروني للمدونة من تسهيل دراستها و معاينتها باستعمال وسائل آلية وبرامج إلكترونية.

يعرف سانكلار Sinclair[11] المدونة على أنها مجموعة من النصوص محررة بشكل طبيعي و المختارة لتعكس حالة أو تنوع في اللغة. فحسب الغرض من الاستعمال أو الدراسة، تختلف المدونة عن الأخرى. فعلى سبيل المثال، إن كان الغرض هو دراسة اللغة العربية العامة، تكون النصوص المختارة كلها محررة باللغة العربية وتابعة إلى اللغة العامة. بما يسمى مدونة أحادية اللغة. و بالإمكان للمدونة أن تكون مشكلة من لغتين فأكثر، وفي هذه الحالة تسمى مدونة متعددة اللغات. يعتبر هذا النوع الأخير من المدونات هو الأكثر استعمالاً في الترجمة.

قد يكون الغرض من تشكيل مدونة هو دراسة لغة اختصاص ما، فهنا من اللازم أن يكون جل النصوص تابع لهذا المجال أو الميدان (الاقتصاد، الطب، البيولوجيا...). أي من الواجب أن تكون المدونة دائماً ممثلة لغرض الدراسة.

[11] SINCLAIR J. (1991), Corpus, Concordance, Collocation. Oxford, Oxford University Press.

هذا، وإن الغرض الرئيسي من تخزين المدونة على شكل إلكتروني هو تسهيل عملية استجوابها آلياً باستعمال البرامج الالكترونية التي اعتمدنا على البعض منها لدراسة إشكالية بحثنا ، وكذا تسهيل عملية تخزين كم ضخم من الكلمات والنصوص. فعلى سبيل المثال، تحتوي المدونة البريطانية الوطنية (British National Corpus) على 100 مليون كلمة، أما مدونة اللغة الانجليزية (Cobuild Bank of English) على 200 مليون كلمة. من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أنه يستحيل دراسة كم مثل هذا بالعين المجردة، بدون اللجوء إلى الحاسوب والبرامج المتطورة. وهذا ما حثنا على اللجوء إلى هذا الحقل النظري لمنافعه التي تكمن في سرعة الاستجواب و دقة النتائج.

تعالج لسانيات المدونة الظواهر اللغوية بطريقة وصفية وتجريبية. وقد اهتم علماء الترجمة كثيراً بهذه الطرق، حيث انتقد هولمس Holmes الطريقة الرجعية في نظريات علم الترجمة وندى *توري* Thoury إلى تأسيس طرق وصفية مبنية على وقائع لغوية ملحوظة في علم الترجمة. هذا ما يعطي لمجال اللسانيات المدونة كل مشروعيته ومكانته في علم الترجمة.

درست منى باكر Mona Baker [12] مدونات من نصوص مترجمة وتوصلت إلى اكتشاف أن لغة الترجمة هي لغة تختلف عن اللغات الأصلية، ما سمتها باللغة الثالثة. استنتجت أيضاً أن للمترجمين ميل أو نزعة نحو تبسيط النص الأصلي وتفسيره. فمن هذه المنطلقات، تستعمل لسانيات المدونة كثيراً لدراسة سلوك المترجمين وتحليل مناهجهم.

[12] BAKER, Mona (1998), « Réexplorer la langue de la traduction : une approche par corpus», Meta, vol. 43, n° 4, 1998, p. 480-485.

المطلب الثاني: أنواع وأشكال المدونات الالكترونية

يوجد عدة أنواع للمدونة (مدونة مرجعية، مدونة إقصاء،...الخ). ولكن هناك نوعين رئيسين للمدونات الالكترونية المستعملة في مجال الترجمة: المدونات الموازية والمدونات المشابهة.

- المدونات الموازية Corpus Parallèle: هي مدونات مشكلة من نصوص محررة بلغتين أو أكثر، غير أن النصوص هي عبارة عن ترجمات للنصوص المحررة في اللغات الأجنبية. تستعمل هذه المدونات لدراسة الترجمة و التكافؤ على المستوى السميائي والمعرفي. تستعمل هذه المدونات أيضا لتعليم الترجمة و اعداد المعاجم المتعددة اللغات و برامج الترجمة الآلية.

- المدونات المشابهة Corpus Comparable : تجمع المدونات المشابهة نصوصاً محررة مباشرة في شتى لغات العمل (نصوص محررة في اللغة العربية و نصوص في اللغة الفرنسية مثلاً). يكون الغرض من هذه المدونة سوى غرض توثيقي محض (خاصة بالنسبة للطلبة) أو دراسة أهم الاختلافات بين النصوص الأصلية (التي حررت مباشرة في لغة ما) و النصوص المترجمة إلى لغة أخرى.

لجأنا في دراستنا هذه إلى تشكيل واستعمال كلا النوعين من المدونتين، حيث أفادتنا المدونة الموازية إلى دراسة المتلازمات اللفظية و ترجماتها. وأما المدونة المشابهة، فقد أفادتنا لمقارنة النتائج المتحصل عليها من النصوص المترجمة مع نصوص أصلية.

المطلب الثالث: استعمال لسانيات المدونة في الترجمة

تلقت لسانيات المدونة إقبالاً من طرف جل شعب اللسانيات والمجالات التي تدرس اللغة أو تتعامل معها. فعلى سبيل المثال نذكر منها ما يلي: تدريس اللغات الأجنبية و الترجمة، علم ونشاط الترجمة، الترجمة الآلية والمعاجم الالكترونية متعددة اللغات.

تستعمل المدونات في تدريس اللغات الأجنبية و تدريس الترجمة، حيث أنها تمنح أمثلة واقعية وأصلية فيما يخص المصطلحات و التعابير في لغات الاختصاص. بإمكان الطلبة أيضاً من استيعا ب المفاهيم المتخصصة و الرجوع إلى التعاريف السياقية عند الحاجة. فبهذا تلعب المدونة دورا فعالاً في تحسين اللغة والتكوين في الترجمة بتقوية المعارف المتخصصة . فيمكن اعتبار المدونة كوسيلة تساعد طلبة الترجمة وحتى المترجمين على إيجاد حلول لصعوبات الترجمة التي يواجهونها.

علاوة على الطابع التعليمي للمدونات، تمكن المدونات الموازية (أو كما يسميها البعض، مدونات الترجمة) من دراسة عملية الترجمة عند الطلبة أو المترجمين المحترفين. أصبح بفضل لسانيات الترجمة والتطور في مجال الإعلام الآلي من الممكن ملاحظة سلوك المترجم المبتدأ أو المتدرب فيما يخص مبادئ الفعل الترجمي، كالتوضيح و التبسيط والتوحيد في الترجمة. تمكن لسانيات المدونة من فهم متى وكيف يتم كسر هذه المبادئ في الفعل الترجمي. هذا ما سنحاول دراسته في الفصل الثالث من هذه المذكرة، وذلك بتحليل مدونة موازية ومدونة مشابهة لنصوص اقتصادية عن طريق تحليل كيفية ترجمة المتلازمات اللفظية.

الفصل الثاني: المتلازمات اللفظية في كل حالاتها

المبحث الأول: ما بين علم الترجمة و ميدان التراكيب الإصطلاحية.

- المطلب الأول: إسهام ميدان التركيب الاصطلاحية في علم الترجمة
- المطلب الثاني: بعض التفاصيل المصطلحية
- المطلب الثالث: في باب أهمية المتلازمات اللفظية

المبحث الثاني: ماهية المتلازمات اللفظية

- المطلب الأول: تفرق المناهج في دراسة المتلازمات اللفظية
- المطلب الثاني: بعض التعريفات
- المطلب الثالث: خصائص المتلازمات اللفظية

المبحث الثالث: أوجه الشبه و الاختلاف بين المتلازمات و الظواهر الأخرى

- المطلب الأول: المتلازمات اللفظية و التواترات
- المطلب الثاني: المتلازمات اللفظية و التعابير الاصطلاحية

المبحث الرابع: المتلازمات اللغوية بين اللغة العامة و لغات الاختصاص

- المطلب الأول: المتلازمات اللفظية في اللغة العامة
- المطلب الثاني: المتلازمات اللفظية في لغات الاختصاص
- المطلب الثالث: المتلازمات اللفظية والترجمة كعملية نقل ما بين لغوي

بعد معالجة مختصرة في الفصل الأول لأهم الخصائص اللغوية والبلاغية للنصوص الاقتصادية وعلاقتها بالترجمة المتخصصة و كذا إسهام لسانيات المدونة في هذا المجال، نحاول في هذا الفصل إبراز أهمية ميدان التراكيب الاصطلاحية الذي يحصر المتلازمات اللفظية و ظواهر لغوية أخرى. سنرى أن مفهوم المتلازمات اللفظية مفهوم حديث نوعا ما، لم تصلب حدوده بعد، مما أدى إلى تفرق وتشعب المناهج والمدارس في دراسة ومعالجة هذه الظاهر اللغوية. سنحاول عرض أهم تعريفات وخصائص المتلازمات اللفظية من وجهة نظر لسانية ومعجمية. أما في ختام هذا الفصل، سندرس تصرفات وسلوك المتلازمات اللغوية في اللغة العامة أو المشتركة وفي لغات الاختصاص وكيفية معالجتها في الترجمة العامة و المتخصصة. هذا للوصول إلى الإجابة عن إشكالية بحثنا ألا وهي: كيف تتم ترجمة المتلازمات اللفظية في النصوص المتخصصة؟ قبل الشروع في تحليل مدونة من النصوص الاقتصادية و عرض النتائج المتوصل إليها في الفصل الثالث.

المبحث الأول: ما بين علم الترجمة و ميدان التراكيب الإصطلاحية.

يعتبر ميدان التراكيب الاصطلاحية ميدانا حديثا، ذا طابع تطبيقي أكثر من اعتباره ميدان بحث نظري محض. على عكس علم الترجمة الذي يعتبر علم قائم بنظرياته و منظريه و مدارسه.

المطلب الأول: إسهام ميدان التركيب الاصطلاحية في علم الترجمة

أظهرت باكمان Pecman[13] في رسالة دكتوراه، إسهام ميدان التراكيب الاصطلاحية في علم الترجمة، بالتأكيد أن المبادئ النظرية الخاصة بالتراكيب الاصطلاحية تؤدي إلى مقاربة لغوية تستلزم بناء المعنى في اللغة. ففي هذا المجال، تتوافق أهداف ميدان التراكيب اللغوية مع أهداف الترجمة. تتمثل هذه الأهداف المشتركة في:

أ- حرية و قيود التراكيب La restriction et la liberté combinatoire :

يحدد كل نظام لغوي قيم معينة لكل عناصره. تيمز هذه القيم كل عنصر عن العناصر الأخرى التي تدخل في تشكيل نفس النظام اللغوي. فلو أخلطنا في تجميع الوحدات المعجمية في الخطاب،لأصبح هذا الأخير غير فصيحاً ولفقدت هذه الوحدات قدراتها التفاضلية.

إذا كانت اللغات تمنح إمكانية الحرية في التعبير ودمج الكلمات، فإنها تعيق هذه الحرية بخاصية القيود على المستوى المعجمي و التراكيبي وحتى النحوي. وقد تبنى هذه القيود أحياناً على اعتبارات أخرى، على سبيل المثال: اعتبارات إجتماعية وتاريخية وتقافية وحتى عقائدية. كثيراً من العبارات والأمثال التي نستعملها في حياتنا اليومية والتي أعطاها المجتمع معناً ومدلولاً معين بدون أن نستطيع تفسيرها بشكل دقيق. هذا هو الأمر الذي يجعل التراكيب اللغوية و الاصطلاحية تخضع إلى نمط ادماجي حر ومقيد في نفس

[13] PECMAN, M. 2004. *Phraséologie contrastive anglais-français : analyse et traitement en vue de l'aide à la rédaction scientifique*, thèse de doctorat soutenue en décembre 2004. Université de Nice Sophia antipolis.

الوقت. ولا شك أن أعز مثال على ذلك هو مثال المتلازمات اللفظية، كما سنراه لاحقا.

عرفت ظاهرة القيود في اللغة منذ زمن طويل، غير أنها حضت بالاهتمام المناسب لها سوى خلال الثمانينات مع ظهور ميدان التراكيب اللغوية. ترتكز ظاهرة ترادف الكلمات في اللغة على مبدأ الحرية المطلقة، على سبيل المثال: *إشترى كراساً* (قلماً، مسطرة...الخ) و مبدأ القيود: *صام شهر رمضان* (من الصعب ايجاد فعل آخر يؤدي نفس المعنى في هذه الجملة). تؤدى هذه الروابط بين الكلمات إلى خلق المعنى في اللغة، وهو نفس المعنى الذي ستحاول الترجمة نقله إلى لغة أخرى.

ب ـ اقتصاد الجهد في اللغة L'économie de la langue:

تساهم التراكيب الاصطلاحية في خاصية اقتصاد الجهد في اللغة حيث حينما يقرأ أو ينطق العنصر الترادفي الأول من متلازمة لفظية، عبارة جامدة أو حتى مثل، يحتشد عند القارئ أو السامع مجموعة منتهية من العناصر التي تنظم عادة إلى هذه الكلمة في الخطاب. تسهل هذه الخاصية عملية الاستيعاب بالتوقع المسبق للعنى.

تساهم خاصية اقتصاد الجهد في اللغة الفعل الترجمي بكل أنواعه (الترجمة التحريرية والترجمة الفورية). فكما أظهرت النظرية التأويلية للترجمة (أنظر الفصل الأول)، لاينتظر المترجم أو الترجمان نهاية الخطاب ليفهمه، بل يستعين المترجم بمعارفه اللغوية و زاده المعرفي المكتسب من قبل للتوقع المسبق للمعنى.

إذا سمع ترجمان في خطاب ما "سال السيل..."، فسيعرف مسبقاً أن الكلمة التي ستلي هي "الزبى". وسيحاول إيجاد مكافؤ لهذه العبارة، على سبيل المثال:

" La goutte qui a fait déborder le vase"

ففي هذا المثال، أدى الشطر الأول من العبارة الجامدة إلى إيصال المعنى المراد (بدون الحاجة إلى شرح طويل) وفي نفس الوقت، بشكل فعال وواضح.

ج ـ الإبداع اللغوي La créativité langagière :

ينشأ الإبداع في اللغة من جراء الابتعاد عن الأشكال اللغوية المتعارف عليها. هذا يكون غالبا راجع إلى الحاجة لخلق أشكال جديدة، تخرج عن ما سلف استعماله في اللغة من أجل شد سمع القارئ و لفت نظره. تستعمل هذه الإستراتيجية الخطابية كثيراً في المجال الإشهاري و المجال الأدبي.

هنا، يحضرنا مثال رواية من روايات الكاتبة أحلام مستغانمي، المعنونة "عابر سرير". استعانت الكاتبة بالجناس وغيرت كلمة "سبيل" بكلمة "سرير" في العبارة المشهورة "عابر سبيل". فبهذا خلقت الكاتبة عبارة جديدة من الممكن أن تعرف إقبالا لتعبر عن المعنى الذي عبرت عنه في هذه الرواية. غير أن السؤال الذي يطرح هنا، هو هل الترجمة قادرة دائما على نقل البعد الابداعي والفني لمثل هذه العبارات.

ح ـ البعد الثقافي للغة La dimension culturelle de la langue:

في محاولة بناء وحدات للترجمة، يسعى ميدان التراكيب الاصطلاحية جاهداً إلى تأسيس التكافؤ بين الوحدات المتعددة بالطريقة الأنسب التي تعكس الواقع التقافي للغة وكذا خصائصها. إذاً يهتم ميدان التراكيب الاصطلاحية، مثله مثل علم الترجمة بالشحنة الثقافية التي تحملها العبارات في طياتها.

خ ـ التفاعل الاجتماعي L’interaction sociale :

تشكل العبارات أو التراكيب الاصطلاحية حلقة مهمة في التفاعل الإجتماعي بواسطة اللغة، حيث تمكن الأفراد من تبادل كم من القيم المشتركة. تسهل هذه القيم عملية التفاهم والتواصل في المجتمع الواحد.

يتهم ميدان التراكيب الاصطلاحية بدراسة هذه المتواليات المعجمية من حيث السياق الخطابي والوضعية الاجتماعية. كما أنه من شأن البحث في ميدان التراكيب الاصطلاحية مساعدة المترجم، بتزيده بالموارد اللغوية والمعجمية المتعددة اللغات والتي تمنحه الفروق الاجتماعية والتقافية للتعابير بين مختلف اللغات.

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن ميدان التراكيب الاصطلاحية يركز على وحدات اللغة أخذاً بعين الاعتبار شروط إنتاجهم ودورها الاجتماعي. كذا، يحاول هذا الميدان ربط مختلف التكافؤات للتراكيب المنتمية لمختلف الثقافات.

ترى باكمان[14] أيضا، أن ميدان التراكيب الاصطلاحية يمكن المترجم من حل المشاكل التي يواجهها أثناء نقل معنى التراكيب وكل الظواهر اللغوية المتبقية كالمتلازمات اللفظية والتواترات...الخ. علما أن التلازم يمثل إشكال عويص في نقل المعنى من لغة إلى لغة أخرى. إذن، فصعوبة نقل المعنى الناتج عن القيود الترادفي تخص علم الترجمة وميدان التراكيب الاصطلاحية معا. فكلاهما يطمحان إلى إلقاء الضوء على مختلف العلامات الثقافية و المعرفية للوحدات المتعددة الترادف في الغلة، من أجل نقلها إلى اللغات الأخرى بتأسيس مقابلات معنى أو تكافؤ. كما يهتم علم الترجمة زيادة على هذا بالسياق والزاد الغير لغوي.

[14] مرجع سابق الذكر

فمن الجدير الإهتمام أكثر بنقاط تلاقي علم الترجمة مع ميدان التراكيب اللغوية. بخصوص هذا التداخل بين المجالين تقول غريسيانو Greciano[15] : " تُظهر التجربة صعوبة أو حتى التحدي الذي يمثله مجال إلى أخر [علم الترجمة و ميدان التراكيب الاصطلاحية]، حيث أن التقاطع الناتج عن تداخلهما يمثل موضوع ذراسة فائق، يتطلب تعاون المترجمين مع المختصين في ميدان التراكيب الاصطلاحية".

يبدو إذن، أن هذا التعاون الذي ينادي به المنظرون في كلا المجالين أنه ضروري و ذو فائدة عظمى.

غير أن ما يؤسف له، أن الأعمال المنجزة في إطار التراكيب الاصطلاحية، مهملة وغير مستغلة بكفاية من طرف المترجمين و حتى منظروا الترجمة. من شأن هذه الأعمال المتمثلة في المعاجم التراكيبية و القواعد المعلوماتية متعددة اللغات، أن تساعد في تطوير وتحسين ظروف العمل و البحث في الترجمة.

المطلب الثاني: بعض التفاصيل المصطلحية

يهتم ميدان التراكيب الاصطلاحية بدراسة كم هائل من الظواهر اللغوية و سلوكها في اللغة العامة أو اللغة المشتركة و كذا في شتى لغات الاختصاص.

قسمت غونزالس راي Gonzales Rey[16] ميدان دراسة التراكيب الاصطلاحية إلى ثلاث مجموعات عريضة، ألا و هي: التراكيب الاصطلاحية

[15] GRECIANO, Gertrud. 2008. “Pour un glossaire des collocations riscologiques” In Meta, vol. 53, n° 2, 2008, p. 420- 433.

[16] GONZALEZ REY, Isabel. 2002. La phraséologie du français. Presse Universitaires du Mirail. Toulouse.

الخاصة بالأمثال و الحكم، التراكيب الاصطلاحية اللغوية، التراكيب الاصطلاحية التلازمية (أو بتعبير آخر المتلازمات اللفظية). تدرس كل مجموعة من المجوعات الثلاثة السابقة الذكر على مستوى محورين: محور اللغة العامة (ما يعرف بالتراكيب الاصطلاحية العامة) ومحور مختلف لغات التخصص (التراكيب الاصطلاحية المتخصصة).

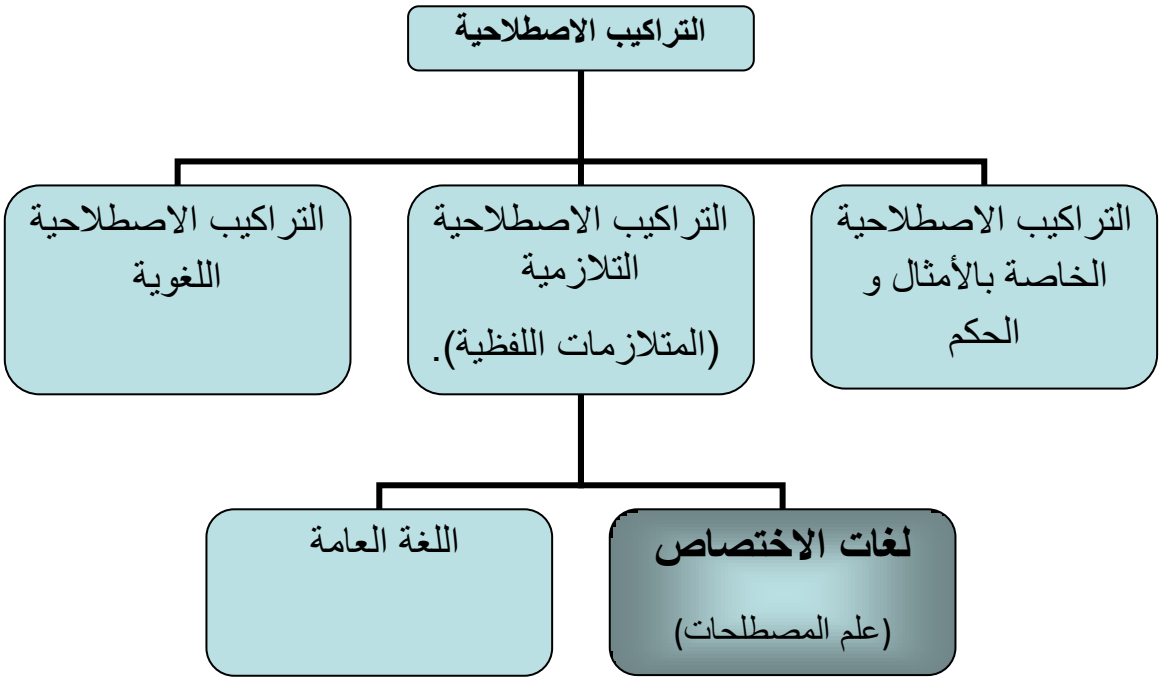

في هذا البحث، نهتم بصفة خاصة بالتراكيب الاصطلاحية التلازمية و نقصي من مجال دراستنا النظرية أو التطبيقية كل الأشكال الأخرى من التراكيب لتشعبها و تعدد خصائصها، إذ يستحيل جمع كل أشكال التراكيب و معالجتها في دراسة واحدة.

والجدير بالذكر، هو أن الباحثون يلقون أسماء عدة على واحد، الأمر الذي يؤدي إلى الخلط و الفوضى في استعمال المصطلحات. فيرمز إلى المتلازمات

اللفظية بالتضام اللغوي أو التعابير الغير حرة...الخ. و نجد نفس المشكلة في اللغات الأخرى. فعلى سبيل المثال، يرمز إلى المتلازمات اللفظية في اللغة الفرنسية ب: combinaison lexicale، syntagme، phrasème، association figée ، . Collocation

فسوف نحاول تحديد مميزات وخصائص هذا المفهوم مع الإحتفاظ على تسمية واحدة، هي: المتلازمات اللفظية.

المطلب الثالث: في باب أهمية المتلازمات اللفظية

يبدو من البديهي أن المتلازمات اللفظية، ظواهر ذات أهمية بالغة في اللغة وفي الترجمة. ففي هذا الشأن، تقول فايزة القاسم [17]: " تمنح المتلازمات اللفظية أدوات للمترجم والمحرر الذين يتمتعون بالاستعمال المناسب للكلمات، مما يثبت لديهم التمكن من اللغة الاصطلاحية و حسن مهارات الكتابة في اللغة الهدف". يتجلى من هذا الاقتباس أن أهمية المتلازمات اللفظية تنعكس على ثلاثة أصعدة:

- تسمح باختيار أفضل على المستوى الاستبدالي Syntagmatique

- تشهد على مهارة في التحرير في اللغة الهدف وبذلك بالفهم الحسن للغة الأصل (لأن الترجمة ذات الجودة الجيدة تدل أيضا على الفهم الحسن للنص الأصلي).

- وكذا، تدل على التمكن من عبقرية اللغة الهدف بإعطاء الترجمة مستوى عالي من الجودة.

[17] ELQASEM, Fayza, 2010, La traduction des discours spécialisés : Le modèle économique et financier arabe, (à paraître).

علاوة على هذه الأمور الغير ملموسة، قام بعض الباحثين بدراسات إحصائية برهنت على هيمنة المتلازمات اللفظية على الظواهر الأخرى في اللغة العامة و في مختلف لغات التخصص. فقد أكد مالشوك Mel'cuk [18] على أن نسبة التراكيب الاستتباعية تمثل 40 بالمائة في اللغة العامة و 90 بالمائة في لغات الاختصاص من مجموع المفردات والمصطلحات. هذا ما يدل على أن ـ حسب هذه الدراسة، المفردات و المصطلحات البسيطة لا تمثل إلا نسبة 10 بالمائة من لغات الاختصاص. هذه النسبة المرتفعة من الوحدات المركبة و المتلازمات اللفظية تدل على أهميتهم و ضرورة دراستهم تحت جوانب متعددة من أجل فهمهم بطريقة أفضل و أقرب من حقيقتهم.

المبحث الثاني: ماهية المتلازمات اللفظية

شد مفهوم المتلازمات اللفظية انتباه العديد من الباحثين على اختلاف تخصصاتهم وتباعد وجهات نظرهم. فقد درست من طرف لسانيين ومتخصصين في علم المصطلحية والمعجمية و علم الترجمة وحتى مهندسي الإعلام الآلي الذين يهتمون بالمعالجة الآلية للغات (Traitement automatique des langues). ففي هذا الباب، يؤكد *بيار لورا* Pierre Lerat أن: "*يتقاسم المترجمون و مدرسو اللغات الأجنبية و علماء المصطلحية وعلم المعاجم نفس ا لاعتقاد: يستلزم إدراك لغة ما، إدراك المتلازمات اللفظية لكلماتها. ولكنه من المؤسف أن مفهوم المتلازمات اللفظية لا يزال غامض*"[19].

[18] MEL'CUK, I. 1994. *Cours de morphologie générale. Deuxième partie : Significations morphologiques*, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal/CNRS Éditions.

[19] LERAT, Pierre. 1995. *Les langues spécialisées*. Presses universitaires de France. P. 102

إذن، فإن المتلازمات اللفظية بالغة الأهمية في الفعل الترجمي و في تعلم اللغات الأجنبية و حتى في الأعمال المصطلحية و المعجمية. إلا أنه بالرغم من الدراسات المتعددة لهذه الظاهرة اللغوية، لا تزال هذه الأخيرة غير معرفة بكثير من الدقة والإيجاز وحدودها غير واضحة. فحين نشرع في دراسة المتلازمات اللفظية، نصطدم بالكم الهائل للتعريفات الناتجة عن اختلاف المناهج و المقاربات الت تؤدي إلى تصنيفات متعددة.

المطلب الأول: تفرق المناهج في دراسة المتلازمات اللفظية

كما سبق الذكر، لا يوجد تعريف واحد موحد و شامل لظاهرة المتلازمات اللفظية. ففي هذا المطلب، سنعرض بعد التعريفات للمتلازمات اللفظية و نحاول استخراج خصائصها من أجل التوصل إلى تعريف يكون بمثابة نتيجة الباب النظري وتمكننا من دراسة المتلازمات في مدونتنا في الفصل الثالث.

يرجع الاختلاف في التعريفات الملقاة على المتلازمات اللفظية إلى اختلاف التخصصات التي ينتمي إليها الباحثون وكذا المقاربات التي يتخذونها. فعلى سبيل المثال، لا يتهم باحث متخصص في علم الترجمة إلى المتلازمات اللفظية كما يهتم بها لساني أو باحث في علم المعجمية. هذا وقد تؤثر طبيعة البحث أو الدراسة كثير في التعريف الذي يتوصل إليه. فمن أجل التوصل إلى تعريف منطقي و وظيفي للمتلازمات اللفظية، جمعت فولانسكي Volanschi في رسالة دكتواه، مدونة مكونة من أكثر من أربعة وعشرون تعريف مقترح من طرف مختلف الباحثين.

ينشطر الباحثون المهتمون بالتلازم اللفظي إلى مجموعات تتخذ مناهج متفرقة على حسب تخصصهم وطبيعة دراستهم. حسب لورا [20]، هناك ثلاث مقاربات في دراسة التلازم اللفظي، أما المقاربة الأولى فهي المقاربة الراغماتية والتي تؤدي إلى نتائج تواصلية، وأما الثانية فهي المقاربة النحوية التي تؤدي إلى دراسات استتباعية للتراكيب، و أخيراً المقاربة الدلالية التي تهتم بالجانب المعرفي للمتلازمات اللفظية.

علما أن دراستنا و إشكالية بحثا تندرج في علم الترجمة، نهتم بالمتلازمات اللفظية كونها عناصر تدخل وتساهم في نقل المعنى من لغة إلى أخرى و بهذا فنرى أنفسنا مجبرون على التركيز على الخصائص الدلالية للمتلازمات اللفظية أكثر من الخصائص الأخرى.

المطلب الثاني: بعض التعريفات

في بداية الشروع في دراسة التعريفات، لا بأس أن ندكر أن في عام 1957 - أي أكثر من نصف قرن ـ تفطن *فيرث* Firth إلى ظواهر التلازم اللفظي بقول: " تعرف الكلمات بتلك التي ترافقها" [21]، فكان بذلك أول لساني ألقى الضوء على ظاهرة التلازم اللفظي في اللغة. تبين هذه الجملة أن اللسانيون لاحظوا منذ زمن طويل وجود تجاذب بين الكلمات، أو حتى تفضيل الكلمات لبعضها البعض على المستوى الترتيبي في الجمل. ومن هذا المنطلق، فقد درست المتلازمات اللفظية في اللغة العامة و مختلف لغات الاختصاص.

أما في باب الأصل اللاتيني لكلمة المتلازمات اللفظية، يرجع حسب محمد حلمي هليل [22] إلى الفعل collocare المكون من com بمعنى "معا" وlocare بمعنى

[20] LERAT, Pierre. 1995. *Les langues spécialisées*. Presses universitaires de France. 102

[21] You should know a word by the company it keeps.

[22] محمد حلمي هليل، "المتلازمات اللفظية والترجمة" في مجلة الترجمان: 1995، مجلد 4 – عدد 2، ص 7

"يضع". هذا ما يعطي للكلمة معنى وضع وتنضيد وضم الأشياء لبعضها البعض. من المؤكد أن مرادفة المتلازمات اللفظية "التضام"، تأخذ أصلها و جذورها من هذا المنطق. غير أننا نحبذ استعمال كلمة المتلازمات اللفظية لشيوعها في الأوساط العلمية ولوضوح معناها.

يرى *جون دوليل* Jean Delisle أن: " المتلازمات اللفظية هي مجموعة كلمتين أو أكثر تنظم إلى بعضها البعض لتشكل تجمعات استتباعية و تركيبية [syntagmatique et idiomatique]في نص ما "[23]. ومن أجل إيضاح هذا التعريف، إقترح دوليل الأمثلة الآتية باللغة الفرنسية:

- *Grièvement blessé / Gravement malade.*
- *Etancher sa soif / assouvrir sa faim*

ففي المثالين السابقين يستحيل قلب وتغيير الكلمات و إلا ضاع المعنى و بان نوع من الخطأ و الخلط في التركيب. حتى و إن كان المثال الأول غير صالح بالنسبة إلى اللغة العربية (إذ بإمكاننا القول: مرض وجرح خطيرة)، فالمثال الثاني يصلح للغة العربية، إذ من الخطأ أن يقول شخص ما، شبعت بعد عطش و ارتويت بعد جوع. فهنا يحظرنا مثال آية من سورة قريش من القرآن الكريم. يقول الله تعالى:"... الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف". من هذه الآية يمكننا استخراج متلازمتين لفظيتين "الإطعام من الجوع" و "الأمان من الخوف". ولا شك في أن القرآن الكريم أفضل المصادر في استخراج المتلازمات اللفظية لكونه أفصح وأجمل كلام في اللغة العربية.

[23] DELISLE, Jean. (2003), La traduction raisonnée, Presse de l'université d'Ottawa, 2ème édition. P.31.

ينادي اللساني الأمريكي *بانسون Benson*[24] إلى أنه يجب تعريف المتلازمات اللفظية "كتجمعات كلمات متكررة" ولكن أيضا "كتجمعات اعتباطية متكررة لبعض الكلمات". فمن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج أولى خصائص التلازم اللفظي والتي هي *الحدوث المتكرر والاعتباطي في اللغة*.

أما بالنسبة إلى اللساني الانجليزي سانكلار Sinclair[25]، فالتلازم اللفظي هو حدوث كلمتين أو أكثر لا يفرقهم بعد كبير في الجملة. فوجهة النظر هذه، تبين أنه لا بد أن تكون المتلازمات اللفظية ثنائية أو ثلاثية الأطراف وكذا وجوب توفر شرط القيود الاستتباعي فيها.

أما بوجوان وتوارون Bejoint & Thoiron[26]، فقد أعطيا تعريفا أشمل وأكثر تفصيلا للمتلازمات اللفظية. فاعتبراها تجمعات مفضلة للبعض الكلمات أو المصطلحات تصلهن علاقة قيود ترادفي و تتحقق صلهم الاستتباعية بتكرار في اللغة. اعتبر الباحثين أن صلة الارتباط هذه غير متوقعة من طرف المتكلم والذي يأخدها بعين الاعتبار في القواعد النحوية والدلالية للغة. علاوة على الخصائص التي توصلنا إلى من دراسة التعريفات السابقة، نجد في هذا التعريف خصائص أخرى للتلازم اللفظي كخاصية الارتباط الدلالي والطابع المفاجئ، الشيء الذي يكسبهم بعض الغموض والصعوبة في الفهم، خاصة من قبل الأشخاص الأجانب عن اللغة.

نجد في التعريف السابق تفرقة بين الكلمات التي تنتمي إلى اللغة العامة أو المشتركة و المصطلحات التي تنتمي إلى لغات الاختصاص، ففي هذه التفرقة تحذير وشد انتباه القارئ أن التلازم اللفظي موجود على مستوى النظامين اللغويين (لغة عامة\لغات الاختصاص) أنه يمكن توقع وجود اختلافات ما بينهما.

---

[24] BENSON, M. 1989. *The structure of the collocational dictionary*, International Journal of Lexicography, 1989, Vol. 2(1), p. 3.

[25] SINCLAIR J. (1991), Corpus, Concordance, Collocation. Oxford, Oxford University Press. p. 170

[26] BEJOINT H. & THOIRON, P., *Macrostructure et microstructure dans un dictionnaire de collocations en langue de spécialité*, Terminologie & Traduction, Office des publications officielles des Communautés européennes, Luxembourg, 1992.

وقد ذهب باحثون آخرون إلى تعريف التلازم اللفظي استنادا على وحداته اللفظية أو المعجمية. فمثلا، ترى لاريفيار Larivière[27] أن عنصر لفظي من مكونات التلازم حر دلالياً، أما العنصر الآخر فلا يقتني معناه إلا في وسط التلازم . فالمعنى الكلي للمتلازمة اللفظية يعادل مجموع معنى العنصرين معا. وبهذا يفقد كلى العنصرين استقلاليتهم الدلالية ويستحيل إذا استبدال عنصر بغيره بدون التغيير و التأثير في معنى العنصر الآخر. يسمى العنصر الذي يتمتع بحرية الدلالة أو المعنى "النواة" أو "القاعدة".

المطلب الثالث: خصائص المتلازمات اللفظية

يتجلى من التعريفات التي سبقت الخصائص الرئيسية للمتلازمات اللفظية والتي سنعرضها ونشرحها فيما يلي استنادا على تعريفات أخرى و كذلك أمثلة لايضاح المعنى:

أـ التصلب و قيود الابدال الترادفي

حسب لاريفيار [28]، تعتبر المتلازمات اللفظية تجمعات هجينة، تتمتع بدرجة تصلب وقيود يتواجد بين العبارات الراسخة والثابتة و بين التجمعات الحرة والتجمعات الغير مقيدة.

فالمتلازمات اللفظية و بالرغم من أنها تخدع إلى مبدأ القيود الترادفي، فإنها تقبل بعض التغييرات النحوية و التركيبية، عكس التجمعات الثابتة ففي العبارة "زاد الطين بلة"، لانستطيع تغيير وضع الكلمات و لا تغييرها إلا اختل المعنى

[27] LARIVIERE, L. 1998, «Valeur sémantique du verbe dans les collocations verbales spécialisées», *Meta*, vol. 11.

[28] نفس المرجع السابق

وفقدت العبارة شحنها الدلالية. أما العبارات الحرة، فإنها تقبل استبدال كلمة بمرادفها بدون أن يضيع المعنى أو أن يتغير، فمثال ذلك: كتب مقال، دوّن مقال...الخ.

ب ـ الحدوث المتكرر و الاعتباطي في اللغة

يعتبر الحدوث المتكرر للمتلازمات اللفظية العنصر الأساسي في تعريفها. إذ أن القيود الترادفي بين كلمتين لا يعنى أنهما تشكلان ظاهرة تلازم بل قد تكون عبارة نادرة في اللغة. فخاصية تفضيل الكلمات لبعضها البعض تفسر بالطابع الاعتباطي والاصطلاحي للمتلازمات. إذ أنه بعد الاتفاق على طريقة التعبير عن الأشياء والظواهر في وسط اجتماعي أو علمي أو حتى مهني، تنشأ المتلازمات اللفظية وتدخل في اللغة بشكل متكرر. إذن، يعتبر معيار الحدوث المتكرر الفيصل الحاكم في دراسة والتعرف على المتلازمات اللفظية و أحد خصائصها الرئيسية.

أما فيما يخص الطابع الاعتباطي للتلازم، ما يهمنا هو معرفة هل يسهل على المترجم التعرف على هذه الخاصية؟ وهل يتمكن من إعادة إنتاج متلازمات لفظية تتمتع بنفس الميزة أو أنه يسعى إلى شرحها و محو الطابع الاعتباطي للمتلازمات اللفظية، خلقا بذلك نوع من ما سماه بعد علماء الترجمة ب"اللغة الثالثة"؟

ج ـ الغموض و الشفافية و الارتباط الدلالي

تحضا المتلازمات اللفظية بطابع لغوي و تركيبي مما يصعب فهمهم خاصة في اللغات الأجنبية. إذ، يتعصي على متعلم لغة ما لم تكن لغته الأم استيعابهم و

استعملهم بطريقة طبيعية. فعليه تعلمهم و إدراكهم بالاستعمال المتكرر للغة والسياق من أجل التأقلم مع طابعهم الغير متوقع.

ففي الترجمة، تشكل إذا المتلازمات اللفظية حواجز فهم في اللغة الأصل وصعوبة التعبير في اللغة الهدف. هذا وقد ينشطر الباحثون إلى مجموعتين فيما يخص غموض أو شفافية معنى المتلازمات اللفظية. ففريق يرى أن المتلازمات اللفظية سهلة الفهم و شفافة الدلالة و فريق آخر يظن العكس، أي أنها غامضة وصعبة الفهم خاصة للأجانب.

ينتج عن التفضيل للعنصري التلازم علاقة دلالية والتي من شأنها أن تهم علم الترجمة والمترجم. فكما سنراه لاحقاً، معنى الكل في التلازم، يعكس معنى الأجزاء والعلاقة الدلالية المتولدة من تضام العناصر تساعد على حمل المعنى ونقله إلى اللغات الأخرى.

ينعكس الطابع الاعتباطي للمتلازمات اللفظية على ترجمتها أيضا، حيث أنه لايوجد علاقة مباشرة بين مختلف المتلازمات في شتى اللغات. فدلالات الكلمات تختلف من لغة إلى أخرى. كما تختلف هذه الدلالات مع اختلاف الكلمات المصاحبة لها. بإمكان ترجمة متلازمة لفظية بمتلازمة مقابلة أو عدة مقابلات لها في لغة أخرى حسب وسائلها التعبيرية والبلاغية. كما أنه من الممكن أن تكون متلازمة لفظية ما محل ابتداع إذا لم يكن لها مقابل في لغة الوصل.

في باب ترجمة المتلازمات اللفظية، أعطى محمد حلمي هليل [29] مثال يخص بعض الكلمات التي تنضم إلى النعت "جاف" وبين الفروق بين اللغة العربية والفرنسية.

[29] محمد حلمي هليل، مرجع سابق الذكر.

المتلازمات باللغة العربية	ترجمتها إلى اللغة الفرنسية
استقبال جاف	Acceuil **raide**
مناخ جاف	Climat **sec**
قلم جاق	Crayon à encre **sec**
نبرة جاف	Ton **âcre**

فما يلاحظ في المثال السابق هو أن النعت "جاف"، ترجم بحسب الكلمات التي انضمت إليه وبحسب السياق الذي ورد فيه بثلاثة كلمات مختلفة (raide, sec, âcre).

ولا بأس أن نشير في ختام تعريف المتلازمات اللفظية، أن أكثر من باحث درسها وأعطى لها تصنيفات نحوية لا تهم المترجم الذي يولي أهميته إلى معناها و ليس إلى الأمور المتبقية. فمثلا في سنة 1989 ، صنف هوسمان (Hausmann) المتلازمات اللفظية إلى ستة أنواع:

a) substantif + adjectif (épithète)

b) substantif + verbe

c) verbe + substantif (objet)

d) verbe + adverbe

e) adjectif + adverbe

f) substantif + (préposition) + substantif.

وقد تبقى لائحة أصناف المتلازمات اللفظية مفتوحة و قابلة إلى النقاش خاصة مع اختلاف اللغات و تعدد التعابير والتراكيب.

المبحث الثالث: أوجه الشبه و الاختلاف بين المتلازمات اللفظية و الظواهر الأخرى

يرجع الغموض في تعريف وتحديد ماهية المتلازمات اللفظية بدقة إلى أن هذه الأخيرة تتشابه و تتداخل مع ظواهر لغوية و تركيبية أخرى كالتواترات و الوحدات المصطلحية المركبة والتعابير الاصطلاحية. ففي هذا المبحث، سنحاول إلقاء الضوء على أهم هذه التشابهات وأيضا الاختلافات التي تميز التلازم عن غيره من الظواهر.

المطلب الأول: المتلازمات اللفظية و التواترات

غالبا ما يخلط بين مفهوم التلازم اللفظي و مفهوم التواتر. ففي هذا الباب، عرف غالسون و كوست Galisson & Coste [30] التواترات على أنها : " *تواجد في نفس النص لوحدتين لسانيتين مختلفتين أو أكثر، أكانت متتابعة أم لا . نعتبر التواترات أعّم و أشّمل من المتلازمات اللفظية التي تقتصر على تتابع الوحدات اللسانية* ".

نستخلص من تعريف التواتر أنه أشمل من التلازم الذي يجب أن يتوفر فيه علاقة تتابع و استتباع في بناء الجملة.

يذهب بعض الباحثون إلى اعتبار أن المتلازمات اللفظية والتواترات هي مترادفات وتؤدي إلى نفس المعنى. إلا أن التواتر يدل على تواجد كلمتين أو مصطلحين في نص أو فقرة أو حتى خطاب، يكون لهم علاقة دلالية ولا يشترط رابطة تركيبية بينهم في بناء الجملة. فعلى سبيل المثال، يمكننا العثور في نص ما على كلمات: كتاب، مكتبة، مجلة، قصة...الخ، دون أن يكون هناك صلة بين هذه الكلمات غير أنها ترد في نفس السياق.

[30] GALISSON R. & COSTE, D. 1976. *Dictionnaire de didactique des langues*. Hachette. P. 129.

ولقد لاحظ بعد الباحثون أن للتواترات تصرفات دلالية خاصة في مختلف لغات الاختصاص. ترى *لوم L'Homme*[31] *أن التواترات قد تشكل تجمعاً دلالي في وسط ميدان تخصص حيث أنهم ينظمون إلى مصطلحات تنتمي إلى نفس المجموعات الدلالية*.

من هنا يبدو الاهتمام بالتواترات في دراسة المتلازمات بالغ في الأهمية حيث أنهم ينضمون إلى نفس قاعدة متلازمة لفظية متخصصة وبهذا يكون تتشكل تراكيب تنضم إلى تواترات ذات نفس الأصل الدلالي. ولتوضيح هذا الكلام الغامض و الغير ملموس مباشرة في الواقع اللغوي المعاش، نقترح مثالا من ميدان الطب:

- وصف *دواءً*.

- وصف *أعشاباً طبية*.

- وصف *المورفين*.

يظهر هذا المثال أن الفعل "وصف" - الذي يعتبر مصطلح في لغة الطب - يرتبط مع مجموعة من التواترات التي يمكننا جمعها تحت نفس الحقل الدلالي الذي هو "الأدوية". كما يدل انضمام بعد التواترات المنتمية لحقول دلالية محددة إلى بعض المتلازمات اللفظية، على أن هذه الأخيرة لا تتمتع بدرجة تصلب وقيود ترادفي مطلق.

لا يمكننا التطرق إلى مسألة الحقول الدلالية للتواترات بدون ذكر العمل الذي قامت به الباحثة الكندية كوان Cohen[32]. حيث درست بعض التواترات التابعة لمجال اقتصادي فرعي، ألا وهو ميدان البورصة و الأسواق المالية. صنفت بعد

[31] L'HOMME, Marie-Claude (2004). *La terminologie : principes et techniques*. Montréal : Les presses de l'Université de Montréal.133

[32] COHEN, B. 1986. *Lexique de cooccurrents. Bourse - conjoncture économique.*, Montreal: Linguatech.

تجريد يدوي لمدونة مقالات، كل التواترات التي لها علاقة بمصطلح ما في هذا الميدان إلى قسمين: المحور النحوي و المحور الدلالي. قسمت المحور الدلالي للتواترات إلى ستة أصناف، أربعة منها تنتمي إلى الدورة الاقتصادية (البداية و النمو و التدهور والنهاية). فعلى سبيل المثال، بإمكان المصطلح « capital » "رأس مال" أن تكون له التواترات الآتية حسب ترتيب مراحل الدورة الاقتصادية (Accumuler ,Augmenter ,Réduire ,absorber ,Epuiser).

- Accumuler ...un capital (début)
- Augmenter ...un capital (croissance)
- Réduire/ absorber ...un capital (déclin)
- Epuiser ...un capital (fin)

فرأس المال في لغة الاقتصاد يجمع (في البداية)، يرفع (عند النمو)، يقلص أو يمتص (عند التدهور أو الإنحطاط) ويستهلك (في نهاية الدورة الاقتصادية).

يبدو لنا هذا التقسيم الدلالي للتواترات في لغات الاختصاص، جد مهم من وجهة نظر ترجمي، إذ أنه على المترجم الأخذ بعين الاعتبار الشحنات الدلالية للكلمات والمصطلحات من أجل التمكن من تأسيس مقابلات بين المصطلحات أو حتى تكافؤ بين التراكيب اللفظية المعقدة. فمعرفة الحقول الدلالية للكلمات و التواترات التي لها علاقة بها، تمكن المترجم من إيجاد المتلازمات اللفظية المناسبة في اللغة الهدف.

المطلب الثاني: المتلازمات اللفظية و التعابير الاصطلاحية

في لغات الاختصاص، يمكن أن يكون المصطلح أحادي اللفظة كما بإمكانه أن يكون متعدد الوحدات. فقد يسهل التعرف و استخراج المصطلح عندما يكون أحادي وبسيط، وكذا العثور على مقابله في لغة أخرى عند ترجمته. حتى و إن لم يكن لهذا

المصطلح مقابل مباشر في اللغة الأخرى، ما يدعى " الفراغ المعجمي" le vide lexical يمكن إيصال معنى المفهوم الذي يعبر عنه المصطلح. ولكن عندما يكون المصطلح مركب أو يأتي على شكل تعبير اصطلاحي، لا يهون على المترجم التفرقة بينه وبين المتلازمات اللفظية والتراكيب اللغوية المتخصصة. تمثل هذه النقطة بالذات مشكلة بالنسبة إلى الترجمة وأيضا إلى علم المصطلحات. إن هذه التفرقة مهمة، لأن المتلازمات اللفظية و التعابير الاصطلاحية لا يجب أن تحض بنفس المعالجة لأن ـ كما سنراه لاحقاً ـ الأولى هي مجموع معنى كلمتين أو مصطلحين وأما الثانية تؤدي إلى معنى و مفهوم واحد.

وما هو جدير بالذكر، هو أن الحدود الفاصلة بين المتلازمات اللفظية والتعابير الاصطلاحية غير واضحة كل الوضوح. فذهب الكثير من الباحثين على غرار كوستا[33] وآخرون إلى القول أنه بإمكان المتلازمات اللفظية أن تتصلب و تأخذ شكل وصفة المصطلحات المركبة والمتعددة الألفاظ في لغة اختصاص ما. وقد تكون هذه المتلازمات مشكلة من مصطلحين اثنين فأكثر من نفس التخصص أو من مصطلح و كلمة تنتمي إلى اللغة العامة.

هناك إجماع بين علماء المصطلح على أن المصطلح بسيطاً كان، أم معقد، يدل دائماً على مفهوم محدد في ميدان تخصص معين. فبهذا، لا يحمل المصطلح في ثناياه إلا معنى واحد. عكس المتلازمات اللفظية التي هي مجموع معنيين (أي معنى قاعدة التلازم زائد معنى الكلمة الثانية التي تغير من طرف القاعدة). هذا، وقد اقترح باحثون في هذا المجال طرق مختلفة من شأنها المساعدة على التفرقة بين ظاهرة التلازم و الظواهر الأخرى. نذكر من بين هذه الطرق ما يلي:

[33] Costa R., Silva R. et Ferreira F., Entre langue générale et langue de spécialité une question de collocations, *revue de didactologie des langues-cultures et de lexiculturologie* 2004/3, N°135, p. 347-359.

ـ استحالة التغييرات المتعلقة بالجناس فيما يخص المصطلحات المركبة عكس المتلازمات اللفظية التي تقبل ذلك. مثال هذا، أن نقول في لغة الاقتصاد: مكافحة الأزمة، يكافح الأزمة، كافح الأزمة...الخ.

ـ قابلية ترجمة بعض المصطلحات المركبة بمصطلح واحد في لغة أخرى، الشيء الذي يستحيل بالنسبة إلى المتلازمات اللفظية. وأغزُّ مثال على هذه الخاصية بالنسبة للمصطلحات المعقدة هو مثال " أزمة السكن العالية المخاطر" التي يمكننا اعتباره متلازمة لفظية ولكنه مصطلح مركب لأنه يترجم ب « Subprimes » في اللغة الانجليزية و اللغة الفرنسية.

غير أنه من المؤسف أن هذه الحلول لا تؤدي إلى الفصل الصارم بين المتلازمات والمصطلحات المركبة، إذ يوجد أمثلة مضادة لكل طريقة. فيعود القرار إذاً إلى المترجم أو مختص المصطلحات في الحكم و الفصل في هذا الميدان.

المبحث الرابع: المتلازمات اللغوية بين اللغة العامة و لغات الاختصاص

بعد محاولة شرح المتلازمات اللفظية و ذكر خصائصها وتبيان أوجه تشابهها واختلافها مع الظواهر اللغوية الأخرى، سنسعى في الفصل الراهن دراسة تصرف المتلازمات اللفظية في اللغة العامة و مختلف لغات الاختصاص كون أن المترجم يتعامل غالباً مع ميادين تخصص محددة. هذا للوصول إلى معالجة إشكالية بحثنا التي تخص أهمية المتلازمات اللفظية و كيفية التعامل معها في الترجمة.

المطلب الأول: المتلازمات اللفظية في اللغة العامة

حسب مانينغ [34] manning ، تدل المتلازمات اللفظية على نوع من التعارف على التعبير عن الأشياء. فقد تفسر العلاقات التي تنشأ بين الكلمات بالطبع التقليدي اللغوي المتعارف عليه ضمن مجموعة تتكلم نفس اللغة. فاستعمال الأفراد للكلمات يؤدي إلى خلق المتلازمات اللفظية التي تتصلب و تقيد لتصبح في بعض الأحيان عبارة راسخة أو حتى كلمة مركبة. فلربما يكون ـ في غالب الأحيان ـ ، فرد واحد وراء ابتكار لفظة و متلازمة لفظية. ففي هذا الشأن يقول عبد الغفار حامد هلال [35]: " و من الممكن أن يبتكر الفرد لفظا من الألفاظ ـ كما يحدث في المجامع اللغوية ـ أو أن يرتكب خطأ في نطق كلمة أو تركيب جملة ثم يأخذ عنه ويشيع. و ليس إشتراط شيوع الإبتكار الفردي في اللغة مغيراً للأمر الواقع الذي هو أن الفرد و ليست الجماعة، هو السبب في التغيير اللغوي".

ترى باكمان أن ميدان التراكيب الاصطلاحية يمنح إمكانية التفاعل الاجتماعي في ضمن مجتمع أو مجموعة أخصائيين في ميدان محدد بتسهيل عملية

[34] MANNING, C. & SCHÜTZE, H. 1999. Collocations, dans *Foundations of Statistical Natural Language Processing*, MIT Press. Cambridge, MA, 1999, pp. 141-177.

[35] عبد الغفار حامد هلال، "اللغة بين الفرد والمجتمع" في لسان العرب، رقم 23، عن المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ـ مكتب تنسيق التعريب ـ، من الصفحة 13 إلى 21.

تعبئة المعارف المشتركة. قد تكون هذه المعارف لغوية أو غير لغوية بإمكانها التنقل في وسط مجموعة اجتماعية أو مجموعة أخصائيين. ومن المهم التنبه أن هناك اختلاف بين طريقة تكلم مجموعتين مختلفتين، فالأطباء لا يتكلمون فيما بينهم كما يفعله المحامون أو المهندسون بالرغم من أن كلهم يستعمل نفس اللغة. فتكمن هذه الاختلافات في استعمال الكلمات وملازماتها.

ترجع هذه الاختلافات إلى تباين اللغة العامة عن مختلف لغات الاختصاص التي ينتج عنها اختلافات بين الكلمات و المصطلحات و حتى المتلازمات اللفظية. على المترجم أن يكون بدراية بمستوى تخصص النص الذي يترجمه وأن يتوخى استعمال المصطلحات والمتلازمات اللفظية المناسبة و الخاصة بكل ميدان. يجب أن يراعي المترجم هدف النص و طبيعة قراءه. فعلى سبيل المثال، إذا عثر مترجم في نص طبي على المصطلح *Encéphalite spongiforme bovine* وترجم هذه المصطلح المركب بمقابله "*الدماغ الإسفنجي البقري*"، فقد لا يفهم القارئ في اللغة العربية أن هذه العبارة تدل على "*مرض جنون البقر*".

لا يوجد إلا اختلافات بين اللغة العامة و لغات الاختصاص فيما يخص المتلازمات اللفظية. هناك كم هائل من المتلازمات اللفظية العامة التي تستعمل في لغات الاختصاص والتي تمر من اللغة العامة إلى لغات الاختصاص. في هذه الأخيرة، نجد متلازمات لفظية متأتيات من اللغة العامة و أخرى تابعة لمجال التخصص، تأتي من لغة الاختصاص نفسها. ففي هذا السياق، نذكر مثال لغة الاقتصاد التي تقترض كثيراً من اللغة العامة لتشابه وتداخل اللغتين. كما تشكل هذه الظاهرة مبدأ انتقال الكلمات من اللغة العامة إلى لغات التخصص مع انزياح في معناهم.

المطلب الثاني: المتلازمات اللفظية في لغات الاختصاص

تربط المتلازمات اللفظية المتخصصة علاقة وطيدة بمصطلحات الميدان نفسه. لهذا يعطي الباحثون تسميات مختلفة لهذه المتلازمات: المتلازمات المصطلحية، التجمعات المعجمية المتخصصة. وقد لاحظت لوم [36]، أن ليس للمتلازمات اللفظية في اللغة العامة نفس تصرفات التجمعات المتخصصة. تدخل هذه الأخير في علاقة مع كلمات ذات صلة دلالية. و من هذا المنطلق، ترى لوم أن هذه الظواهر ليست نفسها تلك التي تقع في اللغة العامة.

تمكن المتلازمات اللفظية المتخصصة بالحفاظ على الطابع العلمي للنصوص المتخصصة و التي من شأنها التعبير عن الأفكار بقدر مساو من العبارات، بغية إبراز الحقائق المجردة دون المبالغة فيها. كما أنها تسهل التواصل بين المختصين بمنحهم تبادل معرفي أفضل و أسرع.

على المترجم أخذ بعين الاعتبار، الطابع الغير لغوي أو المعرفي للمتلازمة اللفظية، كونها تدل على فكرة خاصة. قد تكون نقطة بداية التعرف على المتلازمات اللفظية في لغات الاختصاص مصطلح بسيط أو مصطلح مركب.

المطلب الثالث: المتلازمات اللفظية والترجمة كعملية نقل ما بين لغوي

بعد دراسة شاملة للمتلازمات اللفظية و مختلف خصائصها، سنتطرق في المطلب الأخير من هذا الفصل إلى إشكالية ترجمة المتلازمات اللفظية و معالجتها في لغات الاختصاص. لقاء ذلك، سنحاول فيما يلي عرض آراء بعض الباحثين الذين اهتموا بهذه المسألة.

[36] مرجع سابق الذكر.

لا شك في أن نقل المعنى من لغة إلى أخرى يمثل صعوبات متكررة بالنسبة إلى الترجمة. فنقل المعنى يمر حتما باستبدال بعض الوحدات المركبة كالمتلازمات اللفظية. غير أن ما يصعب هذه العملية هو أن اللغات تعبر عن الحقائق بطرق و عبارات مختلفة. فمثال من لغة القانون بين ذلك، نقول في اللغة العربية "فلان رفع شكوى"، أما في اللغة الفرنسية " déposer une plainte" أي في هذه اللغة الشكوى توضع و في العربية، فهي ترفع. على ترجمة المتلازمات اللفظية احترام الخصائص اللغوية لكل لغة.

يتبن من المثال السابق أيضا، أن المتلازمات اللفظية لا تقبل الترجمة الحرفية التي تنتج متلازمة لفظية في لغة أخرى ليس لها أي معنى. ليست المتلازمات اللفظية سواء روابط نحوية، بل تحمل في ثناياها شحن دلالية تجعلها غير قابلة للترجمة الحرفية. يرى مانياز [37] Maniez أن عدم قابلية ترجمة حرفياً غالبية المتلازمات اللفظية، راجع إلى غياب وجود تكافؤ بين العلاقات التي هي مؤسسة بين كلمتين في لغة ما.

يرجع غالباً عدم وجود علاقات مؤسسة بين الكلمات أو المصطلحات فيما يخص لغات الاختصاص، إلى تغير تجمعات الكلمات و تطورها من يوم إلى آخر. خاصة في مجال الاقتصاد والذي ينهمر كل يوم فيه سيل من ألفاظ و مصطلحات جديدة لم يتداول استعمالها من قبل. فالظواهر الاقتصادية تؤدي إلى ظهور كلمات جديدة التي تنظم إلى كلمات أخرى، مشكلة بذلك متلازمات جديدة.

ففي هذه الحالة، على المترجم أن يبدي جهد للإبداع من أجل اقتراح ترجمة غير موجودة في اللغة الهدف. ليس هذا الأمر بالسهل، حيث أن المقابلات البسيطة لا تكفي لرد معنى متلازمة لفظية غير متداولة. زيادة على ذلك، في مجال الابداع في ترجمة التراكيب، يتطلب من المترجم اللجوء إلى جملة من المقاييس و القواعد

[37] MANIEZ, François (2001), Extraction d'une phraséologie bilingue en langue de spécialité: corpus parallèles et corpus comparables, Meta, vol. 46, n° 3, p. 552-563.

وأعراف قراء النص الهدف. لهذا يستعمل المترجم النسخ والقياس و الشرح في ترجمة متلازمة لفظية ما. يقول بواريي Poirier [38] فيما يخص ترجمة العبارات التي لم تكن موضوع ترجمة من قبل: " في اطار النصوص البرغماتية، يجب أن تكون الأساليب المستعملة في ترجمة العبارات التي لم يتم ترجمتها من قبل، ذات طابع متعارف عليه و لكن يجب أن تكون هذه التراجم شفافة من أجل تسهيل تقديرهم من طرف المتدخلين الذين يقيمون جودة الترجمة". يتضح أن استعمال المتلازمات اللفظية سهلة الاستيعاب و التي تحترم القواعد النحوية و التركيبية و اللغوية للغة ما، يشهد على الجودة في الترجمة و التمكن منها.

فهناك من يرى أن للغات الأجنبية و الترجمات عنها جانباً سلبيا يتمثل في نشوء كثير من الأساليب التركيبية للجمل والمتلازمات اللفظية الجديدة. و لا يمكن أن عد هذا الجانب من التطور مقبول، لأنه ينهج نهجا يخالف المألوف في العربية الفصحى التي جرينا على سنتها في القواعد و الصرف وأصول المفردات. ويلاحظ الدارس أن الكلمات المستعملة في بعض المتلازمات اللفظية عربية لكن المعنى المعبر عنه في جملة أو تركيب ما، هو مستحدث، لا تعرفه اللغة العربية و هو بذلك مترجم حرفياً من اللغات الأجنبية.

إلا أنه قد لا تحوي هذه النظرة سوى على سلبيات، إذ أنّ هذا التطور المحتوم يمنح اللغة أكثر من الدقة و السهولة في التعبير عن الظواهر، خاصة الحديثة منها والمستحدثة. إلا أنه في تغيير الأساليب خطر تغميض المعنى، فقد قال عبد الغفار حامد هلال [39]: " والفرد ـ حال ابتكاره للمفردات و الأساليب ـ مقيد بالعرف اللغوي المتعلق بالدلالة، وقد أشرنا في حديثنا عن الدلالة إلى أن مخالفة الأساليب

[38] POIRIER, Éric. 2003. « Conséquences didactiques et théoriques du caractère conventionnel et arbitraire de la traduction des unités phraséologiques » In Meta, vol. 48, n° 3, 2003, p. 402-410.

[39] عبد الغفار حامد هلال، مرجع سابق الذكر، ص.21.

العربية يزيد من صعوبة المعنى". و من هنا، نستطيع أن نستخلص أن الطابع الغامض التي تتميز به النصوص العربية المترجمة من لغات أخرى يرجع إلى استعمال أساليب مستوردة من اللغات الأخرى و التي لا تتماشى و الأساليب العربية و العرف اللغوي العربي الأصيل و دلالاته.

أما في باب معالجة المتلازمات اللفظية في الترجمة المتخصصة، ترى فايزة القاسم[40] *أنه على المترجم استيعاب المتلازمة اللفظية كوحدة غير متفرقة دون تحليل عناصرها*. تبدو هذه الطريقة وثيقة الصلة بخاصية المتلازمات التي ـ لا بأس بتذكيره ـ هي حصالة معنى كلمتين. إذن، فعلى المترجم إعادة التعبير عن هذا المعنى بكلمات اللغة الهدف.

كما اقترح بواريي طريقتين لترجمة المتلازمات اللفظية أو التراكيب الاصطلاحية. أما الأولى، فتتمثل في تأسيس مقابلات ما بين المتلازمة اللفظية و ترجمتها التي تلقت قبولاً في الاستعمال. وأما الطريقة الثانية، تخص المتلازمات اللفظية التي لم تترجم بعد، أي التي ليس لها مقابلات في اللغة الهدف. ففي هذه الحالة يجب على المترجم إيجاد مكافئات مبنية على " *حساب دلالي و سيميائي لوحدات اللغة الهدف في صياغة معنى عبارة اللغة الأصل* "[41]. قد تبدو هذه الجملة غامضة و صعبة الفهم نوعاً ما. غير أن هذا الحساب "الدلالي و السيميائي" ما هو إلا حصيلة معنى مركبات المتلازمة اللفظية. فحيثما يستوعب المترجم حصيلة المعنى لمتلازمة، يسهل عليه إعادة صياغتها في النص الهدف.

[40] فايزة القاسم، مرجع سابق الذكر،ص 57 ،2010.

[41] بواريي، مرجع سابق الذكر.

من شأن معالجة المتلازمات اللفظية في الترجمة المتخصصة أن يسهل عملية قراءة و فهم النص الأصلي، و كذا إعادة صياغة أمثل في اللغة الهدف. لا يهتم المترجم إلى المتلازمات اللفظية بنفس الطريقة كاللساني الذي يدرسها من جانب نحوي. فالمترجم يهتم بالنقل المابين لغوي لهذه الظواهر، أي يتساءل أيتبع أسلوب النسخ أو أسلوب النقل والتحويل. كما يولي المترجم أهمية بالغة إلى معنى متلازمة لفظية ما، لأن المعنى هو الوحيد الذي عليه احترامه في النقل ما بين اللغات، خاصة تلك التي تتباعد عن بعضها البعض كاللغة العربي و اللغة الفرنسية والتي لا تقبلان نفس المتلازمات اللفظية.

و في ختام هذا الفصل، يجب الإشارة إلى أهمية استعمال مدونة في دراسة المتلازمات اللفظية و الظواهر اللغوية الشبيهة لها. كما أن مفهوم المدونة أصبح جد ضروري في علم الترجمة و حتى تدريس الترجمة و ممارستها. و الجدير بالذكر هنا، أنه لم يعد يرى إلى المدونة بالمنظور التقليدي لها، أي عدد قليل من النصوص أو بعض المقتطفات من نصوص أو مقالات أو جمل معزولة. بل أصبحت المدونة في السنوات الأخيرة و بفضل التطور التكنولوجي و الآلي، مكونة من مئات، بل آلاف الكلمات التي تدرس كما سوف نراه في الفصل الثالث بواسطة الحاسوب الآلي وشتى البرامج الآلية المصطلحية والمعجمية.

الفصل الثالث:

دراسة ترجمية للمتلازمات اللفظية في النصوص الاقتصادية

المبحث الأول: اختيار ميدان الاختصاص و المدونة.

- المطلب الأول: طبيعة الدراسة و المدونة
- المطلب الثاني: اختيار نصوص المدونة
- المطلب الثالث: ميدان التخصص الاقتصادي

المبحث الثاني: استخراج المتلازمات اللفظية و دراستها

- المطلب الأول: الوسائل التقليدية و الوسائل الحديثة
- المطلب الثاني: استخراج المتلازمات اللفظية
- المطلب الثالث: البحث في النصوص الموازية

المبحث الثالث: تحليل و مناقشة النتائج

- المطلب الأول: المتلازمات اللفظية التابعة للغة العامة
- المطلب الثاني: المتلازمات اللفظية التابعة للغات الاختصاص
- المطلب الثالث: المتلازمات اللفظية المركبة من الاختصارات
- المطلب الرابع: المتلازمات اللفظية المبنية على الاستعارات

المبحث الرابع: نحو معجم للمتلازمات اللفظية

- المطلب الأول: في باب فوائد معجم المتلازمات اللفظية في الترجمة
- المطلب الثاني: من النسخة الالكترونية للمعجم إلى النسخة المطبوعة
- المطلب الثالث: معجم المتلازمات اللفظية (عربي/ فرنسي/ انجليزي)

بعد دراسة شاملة في الفصلين السابقين لأهم مظاهر النصوص الاقتصادية ومختلف خصائص المتلازمات اللفظية و طرق ترجمتها، سندرس في هذا الفصل مدونة مكونة من نصوص اقتصادية محررة باللغة الانجليزية و مترجمة إلى اللغة الفرنسية واللغة العربية. من أجل دراسة أحسن للمتلازمات اللفظية المتواجدة في المدونة التي اخترنها، سنستعمل شتى الوسائل الحديثة و الوسائل التقليدية في تجريد المدونة واستخراج المصطلحات المفتاحية والمتلازمات اللفظية الأكثر شيوعا في ميدان تخصص مدونتنا. سنشرح كيفية اختيار و جمع النصوص الاقتصادية وترجمتها، ثم نعرض الطرق التي استعملناها في استخراج و دراسة المتلازمات اللفظية الاقتصادية. و في الأخير، سوف نحلل النتائج التي توصلنا إليها و نناقشها من وجهة نظرة ترجمية.

المبحث الأول: اختيار ميدان الاختصاص و المدونة.

لم تكن عملية اختيار المدونة من الأمر السهل، وهذا بسبب صعوبة إشكالية دراستنا و القيود التي تولدت عنها. فقد استلزمت دقة الموضوع الذي نعالجه، اختيار مدونةً تجيب إلى طبيعة الدراسة و احتياجاتها العلمية و التي سوف نشرحها فيما يلي.

المطلب الأول: طبيعة الدراسة و المدونة

كون أن موضوع دراستنا ترجمي محض، تطلب الأمر أن نختار مدونة نصوص محررة في لغة أجنبية و ترجماتها إلى اللغة العربية. إذن، القيد الأول كان أن نجد مجوعة نصوص مترجمة من اللغة الانجليزية أو اللغة الفرنسية إلى اللغة

العربية، لغتنا الأم. هذا، لأنه من المحبذ أن يشتغل المترجم أو المتخصص في علم الترجمة دائما نحو لغته الأم الذي هو من المفروض أن يتقنها أحسن الإتقان.

تمثلت الصعوبة الثانية في إيجاد نصوص متخصصة تجيب على الشرط الأول (نصوص مترجمة نحو اللغة العربية). فهناك كم هائل من النصوص العامة أو شبه المتخصصة في الاقتصاد، و لكن طموحنا كان دراسة المتلازمات اللفظية المتخصصة التي لا يمكن إيجادها إلا في النصوص الجد متخصصة. فقد عثرنا في بداية البحث على حوليات متخصصة في الاقتصاد و مترجمة من اللغة الانجليزية، غير أنه استعصى علينا إيجاد النصوص الأصلية لها. حاولنا في الوقت نفسه، اقتناء المجلة الاقتصادية الجزائرية " المغرب" و التي تصدر عدد شهري باللغة الفرنسية و اللغة العربية و لكن كان قد يستلزم منا وقت طويل للحصول على كم وافر من النصوص.

بعد التأكد من إمكانية الاشتراك إلى مجلة صندوق النقد الدولي، و أن هذه الأخير تصدر باللغة الانجليزية و تتم ترجمتها إلى اللغة الفرنسية و الاسبانية و الصينية والعربية، اخترنا العمل على هذه المجلة التي تنشر تحت عنوان " التمويل و المالية "، « finance and development » باللغة الانجليزية، و كذا العمل على مختلف النشرات و الوثائق الأخرى التي تصدر عن نفس المنظمة، حيث أن هناك تواصل . فعلاوة على سهولة اقتناء هذه المجلة والنشرات بعد الاشتراك إليها، تمثل هذه الأخيرة فوائد أخرى: كسهولة التطلع عليها على الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي، طابعها الالكتروني الذي يسهل دراستها و استخراج المتلازمات اللفظية باستعمال الوسائل الحديثة التي سنعرضها لاحقاً. كما أن الكم الكبير لهذه النصوص يمكن من الحصول على عدد كافٍ من المتلازمات اللفظية.

المطلب الثاني: اختيار نصوص المدونة

يهدف صندوق النقد الدولي إلى تعزيز التعاون الدولي في الميدان النقدي، وضمان الاستقرار المالي، وتسيير التجارة الدولية، وتشجيع العمالة المرتفعة و النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من فقر مختلف بلدان العالم. وقد أنشئ الصندوق في عام 1945 وهو مسؤول أمام بلدانه الأعضاء التي تكاد تغطي العالم بأسره حيث يبلغ عددها 187 بلدا عضو.[42]

ينشر صندوق النقد الدولي كل شهر عشرات الوثائق و التقارير التي يعالج فيها خبراء وأساتذة في الاقتصاد وضعيات الاستقرار المالي العالمي، آفاق الاقتصاد العالمي والجهوي، تقارير ثلاثية و سنوية و كذلك مختلف المقالات المجموعة تحت مجلة "المالية و التمويل".

حتى يسهل علينا دراسة مدونتنا و تشكيل نصوص متجانسة، إرتئينا جمع وثائق ذات صلة فيما بينها فيما يخص الموضوع. ففي سياق الأزمة المالية العالمية التي مر بها العالم مؤخراً، كانت جل الوثائق التي نشرها صندوق النقد الدولي أو حتى تلل التي صدرت في مجلة " التمويل و المالية "، تعالج أسباب هذه الأزمة و تطرح حلول تمكن من مكافحتها بطريقة أفضل. إذن أغلب النصوص المكونة لمدونتنا، تعالج مرحلة الأزمة المالية أو المرحلة التي تليها.

مكننا هذا الحصر لموضوع تخصص اقتصادي محدد ، من استيعاب مفاهيمه وإدراك عملية البحث التوثيقي التي تسهل عملية جمع المعلومات اللازمة لفهم

[42] للمزيد من المعلومات أنظر إلى الملحقات، الوثيقة " لمحة عن صندوق النقد الدولي".

موضوع ما. فالبحث في النصوص الموازية يمنح ايضاحات قيمة و يبن كيفية تواصل المختصون فيما بينهم، أي كيفية استعمالهم للمتلازمات اللفظية و التراكيب الاصطلاحية. و لمزيد من الايضاح، خصصنا شطراً من الملحقات إلى الملحقات الوثائقية التي تجمع وثائق تخص صندوق النقد الدولي و موضوع الأزمة المالية.

ففي الأخير، كانت مدونتنا مكونة من كلية المقالات لعدة أعداد من مجلة "المالية والتمويل" و كذا وثائق أخرى ندكر منها مايلي:

- تقارير الاستقرار المالي الدولي.

- آفاق الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجهوي.

- تقارير سنوية و ثلاثية.

- جذاذات تقنية و مصطلحية.

من شأن هذا التنوع في الوثائق أن يمنحنا قدر كافٍ و ممثل للمصطلحات وللمتلازمات اللفظية الموجودة في لغة الاقتصاد و كذا ترجماتها إلى اللغات الأخرى. ونخص بالذكر اللغة العربية و الفرنسية.

المطلب الثالث: ميدان التخصص الاقتصادي

لقد أثر اختيار المدونة في اختيار الميدان الاقتصادي الفرعي. علماً أن - كما سبق الذكر- غالب النصوص الحديثة الصادرة عن صندوق النقد الدولي تعالج الأزمة المالية، فالموضوعات الرئيسية لمدونتا هي: الأزمة المالية، التعافي الاقتصادي، مختلف الوسائل المالية كالائتمان ووسائل القرض كالتسهيلات التي أسسها الصندوق من أجل مساعدة أعضائه المنخرطون.

و من اجل فهم هذه المرحلة الاقتصادية المميزة بأكثر من حدث مهم جدير بالدراسة، نعطي المخطط الآتي الذي اقتبسناه من النصوص الموازية التي استعنا بها من أجل استيعاب الظواهر الاقتصادية:

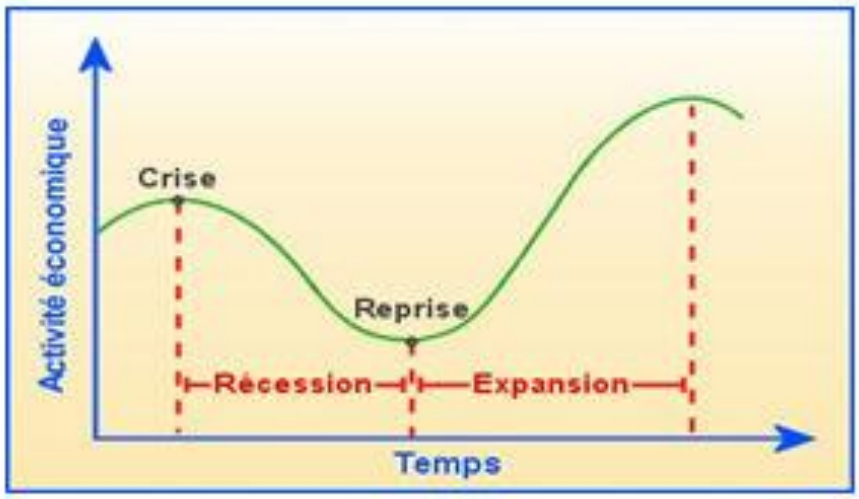

يمثل هذا المخطط دورة اقتصادية التي يعرف خلالها النشاط الاقتصادي « Activité économique » أزمة تؤدي إلى تراجعه أي النشاط الاقتصادي. تسمى الفترة التي تلي الأزمة بفترة الكساد، أي « Récession ». تدعى لحظة استعادة النشاط الاقتصادي سيرورته العادية بالتعافي الاقتصادي « Reprise »، و أما المرحلة التي تلي التعافي والتي تتميز بالنمو و الازدهار بالانتعاش، أي « expansion ».

على المترجم أن يستعين بمثل هذه الوثائق الموازية من أجل فهم واستيعاب الظواهر التي تسهل عليه فهم النصوص المتخصصة و بالتالي تهون عليه ترجمتها.

لقد استعنا في دراستنا لمثل هذه النصوص الاقتصادية المتخصصة بمراجع اقتصادية أخرى متخصصة و تبسيطية. مكنتنا هذه المراجع من استخراج تعريفات لأهم المصطلحات التي وجدناها في مدونتنا. جمعنا هذه المصطلحات في قاعدة مصطلحية سهلت علينا مشقة جمع المعلومات المعرفية و اللغوية و حتى تخزين

المتلازمات اللفظية المتعلقة بكل مصطلح (أنظر إلى ملحق المصطلحات و المتلازمات اللفظية في آخر هذا الفصل).

المبحث الثاني: استخراج المتلازمات اللفظية و دراستها

بعد عرض كيفية اختيار المدونة و شرح فيما يعني ميدان التخصص الاقتصادي، سنشرح في المبحث هذا كيفية دراسة هذه المدونة و كيفية البحث في النصوص عن المصطلحات و طرق استخراج المتلازمات اللفظية، قبل الشروع في تحليل و مناقشة النتائج التي توصلنا إليها. انقسمت طرق معالجة مدونتنا إلى نوعين: الطرق التقليدية أو اليدوية في البحث عن المعلومات التراكيبية و الطرق الحديثة أو الآلية التي تعتمد على الحاسوب الآلي و عدد من البرامج الالكترونية.

المطلب الأول: الوسائل التقليدية و الوسائل الحديثة

أما فيما يخص الوسائل الحديثة التي استعملناها في دراسة و التجريد الآلي لمدونتنا، فهي برامج آلية تستعمل للدراسة اللسانية و المصطلحية، تمكن من استخراج كم هائل من المعلومات التي قد لا يراها الباحث بالعين المجردة أو حتى بالدراسة المدققة.

تمكن هذه البرامج التي تسمى بوسائل استجواب المدونة [43] من استخراج المصطلحات أو الكلمات المفتاحية، المتلازمات اللفظية و حتى التراكيب المعقدة و

[43] Outils d'investigation de corpus & concordanciers باللغة الفرنسية

المتكررة. فبهذا، فقد تمنح هذه البرامج للباحث، كم من الإحصائيات التي يستحيل عليه القيام بها بنفسه. كما تمكن هذه البرامج من إيجاد المصطلحات و المتلازمات في سياقها وسط الكلمات التي تحيطها، مما يسهل عملية استخراج و دراسة المتلازمات اللفظية بفضل الاختيارات التي تمكن من ترتيب الكلمات وسرد الأماكن التي ترد فيها.

تمثل الصورة الموالية، اقتطاف صورة من شاشة الحاسوب عند استعمالنا لبرنامج **لكسيكو 3 (LEXICO 3)** ، برنامج ابتكره الأستاذ *أندري سالم* André SALEM في جامعة باريس 3 ـ سوربون الجديدة ـ.

قمنا في هذه المرحلة، باستجواب مدونتا الفرعية المشكلة من ترجمة النصوص باللغة الفرنسية بإدخال كلمة "نمو" و النتيجة كانت أن هذا المصطلح الاقتصادي يرد بشكل دقيق 390 مرة.

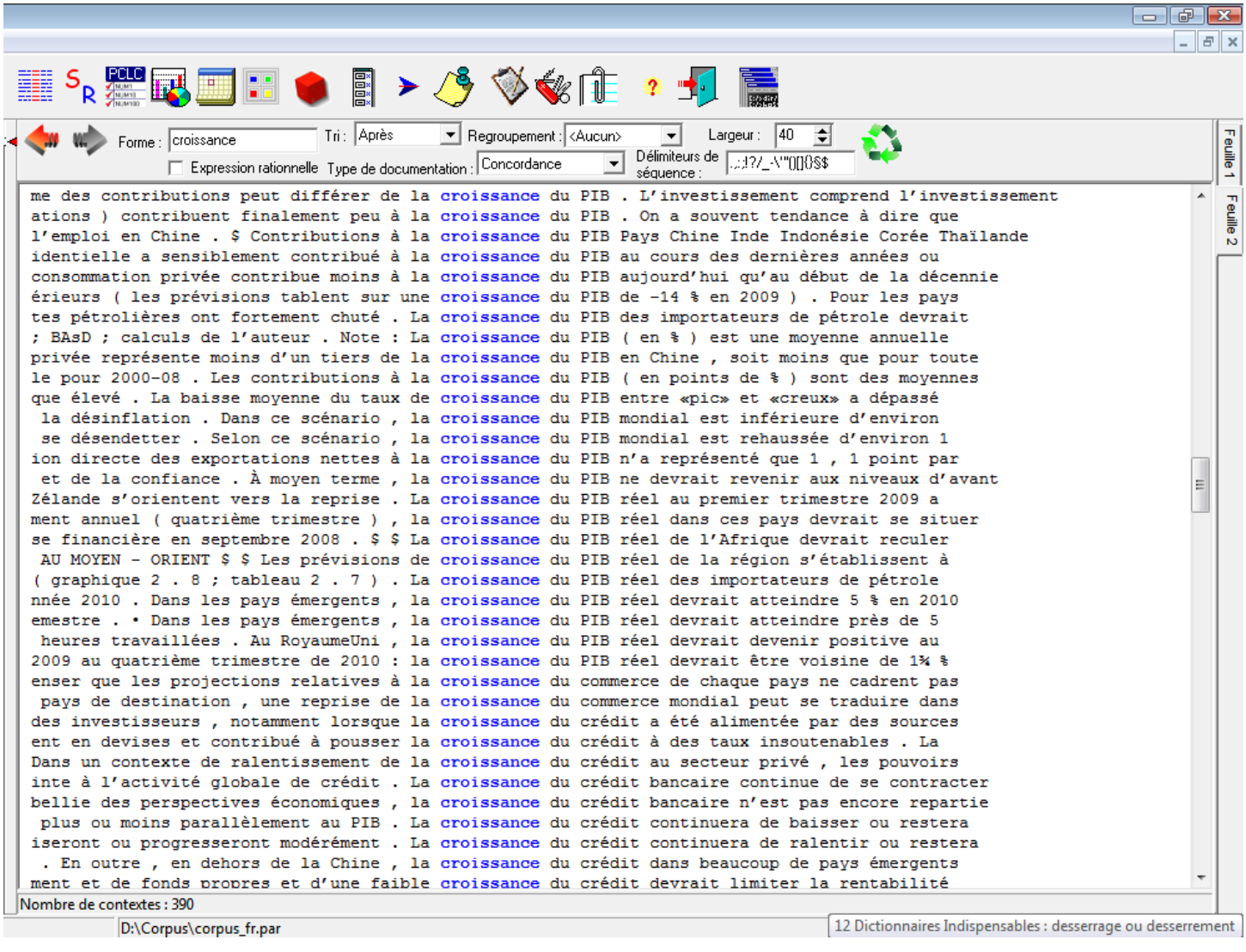

أول ملاحظة يمكننا القيام بها من معاينة هذه الصورة، هي أن هذا المصطلح البسيط "نمو"، ينظم إلى مصطلحات أو كلمات أخرى ليشكل متلازمات لفظية عامة أو متلازمات لفظية متخصصة.

غير أنه من المؤسف، اكتشاف التأخر الملحوظ في مجال استعمال برامج كهذه لدراسة اللغة العربية. فجل هذه البرامج، لا تتعرف و لا تعالج اللغة العربية و حتى إن أخذتها بعين الاعتبار، فلا يزال استعمال الوسائل و البرامج الآلية جد متأخرة في دراسة اللغة العربية. فقد استحال علينا دراسة نصوص مدونتنا المحررة باللغة العربية بطريقة آلية أو باستعمال برامج استجواب المدونة. الأمر الذي أجبرنا على اللجوء إلى الطرق التقليدية والمعاينة اليدوية لنصوصنا.

والجدير بالذكر هو أن الطرق التقليدية في دراسة المصطلحات و الظاهر اللغوية هي ضرورية، حتى في الدراسات التي تعتمد على البرامج و الوسائل الحديثة. حيث أن هذه الأخيرة تعطي نتائج قيمة و لكنها تحتاج دائما إلى تفسير و استقراء من طرف الباحث، من أجل فهمها و تحليلها.

فقد استفدنا من النتائج المتأتية من برامج و وسائل استجواب المدونة و قارناها مع الترجمة العربية بمقابلة النصوص و دراسة المواضع التي شدت انتباهنا من أجل معاينة كيف تمت ترجمة المتلازمات اللفظية.

المطلب الثاني: استخراج المتلازمات اللفظية

من أجل استخراج المتلازمات اللفظية، انطلقنا في استجواب مدونتنا بحثا عن المصطلحات المتخصصة في ميدان الأزمة المالية و السياسات الاقتصادية الكلية. قمنا باختيار بعد المصطلحات الأكثر تكرارا بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من

طرف البرنامج لكسيكو Lexico 3. فكما سبق الذكر، يمنح هذا البرنامج قائم الحدوث المتكرر للكلمات أو المصطلحات في المدونة. فيهون انطلاقا من هذه القائمة، انتقاء المصطلحات الرئيسية التابعة لميدان التتخصص. وكعتبة تكرار الكلمات، إخترنا 200 مرة علما أن مجموع كلمات مدونتنا يفوق 20.000 كلمة في كل لغة. فعلى سبيل المثال و كما يبينه الجدول الموالي، تظهر المختصرة FMI (صندوق النقد الدولي) في مدونتنا 880 مرة، وبهذا فهو أكثر مصطلح تكرار. تعتبر هذه النتيجة متوقعة و حتمية كون أن مدونتنا مشكلة من منشورات هذا الصندوق.

الرتبة	التكرار	الكلمة	الرتبة	التكرار	الكلمة	الرتبة	التكرار	الكلمة
1	9271	de	2	5176	la	3	4950	des
4	4361	les	5	4131	et	6	3356	l
7	3279	à	8	2962	d	9	2565	le
10	2293	du	11	2227	en	12	1428	une
13	1420	pays	14	1383	que	15	1254	un
16	1244	pour	17	1239	dans	18	1177	sur
19	1099	plus	20	1053	a	21	1053	est
22	1047	au	23	1042	par	24	986	qui
25	880	FMI	26	846	s	27	830	ont
28	718	aux	29	630	Les	30	630	sont
31	541	il	32	532	and	33	527	ce
34	523	se	35	504	crise	36	461	qu
37	460	Le	38	442	La	39	409	pas
40	404	croissance	42	387	ces	43	376	ou
41	397	être	45	359	leur	46	354	ne
44	367	mondiale	48	339	été	49	335	taux
47	350	L	51	299	prix	52	296	autres
50	314	En	54	288	n	55	279	cours
53	292	the	57	275	terme	58	274	aussi
56	278	leurs	60	261	mais	61	259	avec
59	266	marchés	63	252	on	64	235	demande
62	258	politique	66	232	risques	67	231	Conseil
65	232	in	69	230	peut	70	229	Il
68	231	reprise	72	225	banques	73	215	ils
71	229	économie	75	207	émergents	76	206	crédit
74	215	mesures						

يتضح من خلال هذا الجدول، أن المصطلحات الأكثر تكرارا هي أيضا:

croissance, crise, reprise, économie, marchés. أما ما تبقى فهي كلمات تنتمي إلى اللغة العامة.

شكلت المصطلحات التي عددناها نقطة انطلاق عملية استخراج المتلازمات اللفظية المتخصصة. حيث مكننا البحث عن السياق الذي وردت فيه هذه المصطلحات من إيجاد الكلمات التي تنضم إليها هذه المصطلحات و التفرقة بين المصطلحات المركبة والمتلازمات اللفظية العامة و المتخصصة.

المطلب الثالث: البحث في النصوص الموازية

يمنح استعمال المدونات المتخصصة و النصوص الأصلية مساعدة معتبرة للمترجم فيما يخص استعمال المصطلحات و الكلمات التي تنضم إليها و التي تشكل معها متلازمات لفظية و تعابير اصطلاحية. وهذا خاصة في الميادين الحديثة، و التي لم يكتسب المترجم فيها ثقافة و دراية كافية بعد، للتأقلم معها. إذن، فالنصوص الأصلية و النصوص الموازية تمكن من استخراج المتلازمات اللفظية الصحيحة و التي تحضى بقبول عام في ميدان ما.

لقد لجنا خلال عملية استخراج المتلازمات اللفظية المترجمة إلى مقابلة ومقارنة نتائجنا مع النصوص الموازية، أي النصوص التي تعالج نفس الموضوع في نفس الوقت والتي ليست نتيجة فعل ترجمي أي هي محررة مباشرة في اللغة نفسها. هذا لتحقق من وجود بعض المتلازمات اللفظية أو التوصل إلى أنها ناتجة عن احتكاك لغتين عن طريق الترجمة أو هي ابتكار لغوي قام به المترجم لإيصال المعنى.

ففي المبحث الموالي، سنعرض النتائج التي توصلنا إليها و نعطي أمثلة تعزز فكرة الحاجة إلى نصوص موازية لدراسة ترجمة المتلازمات اللفظية.

المبحث الثالث: تحليل و مناقشة النتائج

بعد عرض مختلف الوسائل و شرح التقنيات التي استعملناها في جمع مدونتنا ودراستها ، سنحلل بعض المتلازمات اللفظية التي قمنا باستخراجها انطلاقا من المصطلحات المفتاحية التي ذكرناها سابقا. سنناقش أيضا ترجمة بعض هذه المتلازمات التي تبدوا لنا ممثلة للأساليب المنتهجة من طرف المترجمين في معالجة نقل معنى المتلازمات اللفظية و استخلاص أجوبة إلى إشكالية بحثنا ألا و هي كيف تتم ترجمة المتلازمات اللفظية في النصوص الاقتصادية. و قبل الشروع في تحليل النتائج و مناقشة الاستنتاجات، لا بأس أن نذكر بالصعوبات التي واجهناها في هذه الدراسة. تعلقت هذه الصعوبات باستحالة استغلال النصوص العربية بطريقة آلية بواسطة وسائل استجواب المدونة. زيادة إلى ذلك صعوبات أخرى تخص خصائص المتلازمات اللفظية و التي شرحنها في الفصل الثاني. فعلى سبيل المثال، المتلازمة اللفظية باللغة الفرنسية « *reprise timide* » والتي سنحللها في المطلب الأخير، وجدنها في سياق على هذا النحو « *la reprise sera vraisemblablement timide* ». ففي هذا المثال، تشكل العلاقة النحوية بين المتلازمين صعوبة دراسة.

في هذا المبحث، نقسم المتلازمات اللفظية التي توصلنا إلى استخراجها إلى أربع مجموعات. أولاً ، المتلازمات اللفظية العامة أو التابعة إلى اللغة العامة، وثانيا المتلازمات اللفظية المتخصصة أو التابعة إلى لغة الاقتصاد، ثم المتلازمات المركبة من الاختصارات، وأخيراً المتلازمات اللفظية المبنية على الاستعارات.

المطلب الأول: المتلازمات اللفظية العامة (التابعة للغة العامة)

تعتبر المتلازمات اللفظية العامة مصطلحات متخصصة تنظم إليها كلمات تنتمي إلى اللغة العامة. الأمثلة من هذا النوع من المتلازمات عديدة و متنوعة، نذكر منها مايلي:

- ظهرت المتلازمة "*Reprise vigoureuse*" ستة مرات في مدونتنا، وفي كل مرة ترجمت إلى العربية ب "تعافي قوي". يمكن اعتبار هذه الترجمة، ترجمة حرفية للشكل و المعنى معاً.
- « credit slowdown» متلازمة لفظية تظهر في العديد من السياقات في مدونتنا باللغة الانجليزية، تمت ترجمتها باللغة الفرنسية ب: *" pénurié de crédit* ". أما فيما يخص الترجمة العربية، فقد قام المترجم تفسيرها و شرحها باقتراح "*ضعف إمكانية الحصول على الإئتمان* ". فقد كان بإمكانه القول: أزمة الإئتمان. هذا المثال يدل على أن المترجمون يلجئون إلى استغلال الوسائل التعبيرية للغة العربية لشرح وإيضاح معنى المتلازمات.
- وردت المتلازمة اللفظية "*Crise actuelle*"*في* حوالي 36 سياق في المدونة. قام المترجم في غالب الأحيان بترجمتها ب " الأزمة الحالية" و لكن ما شدّ انتباهنا هو أنه في بعض الأحيان ترجمها ب " الأزمة العالمية".

لا تعتبر هذه الترجمة خطأ من طرف المترجم و لكنه من المؤكد اعتباره أن النعت "حالي" يدل على "عالمي"، حيث أن المترجم يثق بذكاء القراء الذين يتمتعون بزاد معرفي يمكنهم من التفطن إلى أن الأزمة التي نعيشها حالياً هي أزمة عالمية. علاوة على هذا، لاحظنا أن المترجم أو المحرر (في اللغة

الأصل) يوضح الأمور عندما يكون هناك احتمال الغموض أو الخلط بإضافة معلومات أخرى مثل السياق الموالي والذي أشار فيه المترجم أن الأمر يتعلق بأزمة 1929:

Le pire ralentissement économique qu'il ait connu depuis la Grande Crise de 1929.

يدل هذا المثال أيضا، على أن مكونات المتلازمات اللفظية غير متصلبة كل التصلب فيما بينها وأنها قابلة لانضمام إلى عدة كلمات مترادفة.

المطلب الثاني: المتلازمات اللفظية المتخصصة (التابعة للغة الاقتصاد).

تتكون المتلازمات اللفظية المتخصصة أو المصطلحية – كما يسميها بعض الباحثون- من مصطلحين إثنين أو أكثر. شكلت هذه المتلازمات اللفظية نسبة عالية من المتلازمات اللفظية التي استخرناها من مدونتنا، كون أن هذه الأخيرة تحوي عدد كبير من النصوص الجد متخصصة.

وجدنا في النصوص المحررة باللغة الانجليزية عدة مرات المصطلح « countercyclical » والتي تنضم دائما سوى « monetary policy » أو « fiscal policy »، و عند البحث عن كيفية ترجمة هته المتلازمات اللفظية إلى اللغة الفرنسية واللغة العربية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ففي الترجمة باللغة الفرنسية، وجدنا أن هذه المتلازمة ترجمت ب:

- Politique monétaire …countracyclique.
- Politique monétaire contracyclique.

في الحالة الأولي، اعتقدنا أن المترجم تبنى المصطلح « countercyclical »، ككلمة مستحدثة من اللغة الانجليزية. ولكن بعد التمعن و التدقيق في مختلف السياقات التي ورد فيها هذا المصطلح في مدونتنا، استنتجنا أن المثال الأول كان

سوا خطأ مطبعي وأن المصطلح الذي يعود باستمرار هو « contracyclique » والذي يعتبر نسخ شكلي مباشر من اللغة الانجليزية، « countercyclical ».
يجدر الإشارة إلى أن هذا المصطلح ينضم أيضاً إلى المصطلح المركب « politique budgétaire ».

- أما فيما يخص ترجمت المصطلح « countercyclical » إلى اللغة العربية، فالنتائج كانت ملفتة الانتباه و جديرة بالاهتمام. فلم تتم ترجمت هذا المصطلح بطريقة واحدة لعدم وجود مقابل مباشر في اللغة العربية. فلقد لجأ المترجمون إلى حلول مختلفة لمواجهة صعوبة ترجمة هذا المصطلح و لحل مشكلة الفراغ المعجمي و لنقل معنى المتلازمة اللفظية الذي يدخل في تشكيلها.
فكانت أساليب الترجمة إلى اللغة العربية كما يلي:

أ ـ <u>الترجمة بالنسخ الشكلي</u>:

سياسة نقدية (مالية عامة) مضادة للاتجاهات الدورية.

تبنى المترجم في هذا المثال ترجمة حرفية للمتلازمة اللفظية نتج عنها نسخ شكلي. مضادة للاتجاهات Counter و دورية Cyclical. غير أن هذه الترجمة تبدو ترجمة غرائبية، غير مقنعة و غير مؤدية إلى معنى واضح وشفاف، زيادة على أنها تمثل تعبير ركيك.

ب ـ <u>الترجمة بالابتكار</u>:

سياسة نقدية (مالية عامة) لمواجهة التقلبات الدورية.

في هذا المثال، حاول المترجم بنجاح نقل معنى المتلازمة اللفظية في اللغة الأصل بإعادة التعبير عنه في اللغة العربية بكلماتها و طريقة تعبيرها عن الأشياء و الظواهر.

من خلال ما سبق، يمكننا الاستنتاج أنه في حالة عدم إيجاد مقابل مباشر لمتلازمة لفظية في اللغة العربية، تبنى المترجمون أساليب مختلفة في نقل معناها. تمثلت هذه الأساليب في الترجمة الحرفية أو في الابتكار بخلق مكافئات تشرح و تعكس المعنى الدقيق الوارد في اللغة الأصل.

المطلب الثالث: المتلازمات اللفظية المركبة من الاختصارات

يمكن اعتبار الاختصارات في لغات التخصص عامة و لغة الاقتصاد خاصةً كمصطلحات. حيث تدخل في سرد مصطلحات القواميس و المعاجم و القواعد المصطلحية المتخصصة. ففي هذا الشأن، لقد لاحظنا من خلال معاينة مدونتنا أن ترجمة المتلازمات اللفظية المركبة من مختصرة، تتم بترجمة مدلول هذه الأخيرة زيادة على الكتابة بالحروف اللاتينية لدلالتها. و مثال ذلك:

- *إتفاقيات تسهيل النمو و الحد من الفقر (PRGF)*

أما باللغة الفرنسية، ففي غالب الأحيان يكتفي المترجم بالإشارة إلى رمز المختصرة، كما يلي:

- Accords de FRPC.
- Compte de fiducie FRPC.

تعود الحاجة إلى الإشارة إلى الرمز بالحروف اللاتينية إلى الإيضاح و التفرقة بين مختلف التسهيلات التي يقوم بها صندوق النقد الدولي. فهناك عدة أنواع من هذه التسهيلات و في غياب الرموز بالحروف اللاتينية تعظم إمكانية الخلط و عدم التفرقة بين كل هذه الأنواع.

للمزيد من الإيضاح، قمنا باستخراج من مدونتنا جميع أنواع هذه التسهيلات وقمنا كذلك بسردها في ملحق المصطلحات و المتلازمات اللفظية التي يأتي في آخر هذا الفصل. استخرجنا كذلك من نصوص مدونتنا وثائق تشرح كل نوع من هذه التسهيلات و جمعنها في الملاحق الوثائقية.

المطلب الرابع: المتلازمات اللفظية المبنية على الاستعارات

لاحظنا تواجد نوع من المتلازمات اللفظية في مدونتنا تدعى بالمتلازمات اللفظية المبنية على الاستعارة. يعتبر هذا النوع من المتلازمات جدير بالدراسة في وجهة نظر ترجمي، لمعرفة كيفية ترجمتهم سوى بأسلوب النسخ أو بإيجاد متلازمات لفظية مبنية على استعارة من اللغة الهدف. لقد لاحظنا من خلال معاينة نصوص مدونتنا، أن المترجمون يتعاملون من هذا النوع من المتلازمات اللفظية بطريقة مختلفة عن المتلازمات الأخرى.

اخترنا دراسة المتلازمة « timide reprise » لدراسة هذا النوع من المتلازمات. تظهر كلمة « timide » ، 14 مرة في جل النصوص باللغة الفرنسية وتنضم 10 مرات مع كلمة «reprise» كما هو يظهره الجدول الآتي، الممثل لسياقات هذه الكلمة:

les depenses en capital. la demande d'investissements devrait rester **timide** a moyen terme en raison des nombreux
dans cette conjoncture, la reprise du crédit privé sera probablement **timide** vu la faiblesse de la demande
almie de la crise asie : du rebond a la reprise? europe : une reprise **timide** en perspective communaute des états independants
iderablement la reprise, ce qui laisse presager une remontee lente et **timide** de la creation d'emplois dans ces deux pays.

la reprise sera vraisemblablement plus **timide** que dans ceux qui ont surtout souffert du repli de la demande mondial
la croissance americaine devrait rester **timide** et se situer a environ 1½ % pour l'ensemble de 2010.
pact economique des chocs exterieurs ou interieurs. europe : reprise **timide** en perspective les donnees recentes sur l'europe
Europe : un **timide** rebond la recession cede le pas a la reprise. l'intensite du ralentis
hique 2.4. des defis en perspective la reprise sera vraisemblablement **timide**, car les contraintes de credit limiteront
la crise que progressivement car l'offre reste **timide** et les ajustements bilanciels continuent de peser sur la demande. les
son PIB qui pourrait etre suivie d'une **timide** reprise en 2010 grace a une politique de relance budgetaire
l'annee 2010 devrait etre celle d'une reprise **timide**, principalement grace aux 10 milliards de dollars du plan de lutte

ففي النصوص باللغة العربية كانت الترجمة المقترحة هي "تعافي بطيء"، أعاد المترجم كلمة « timide » بكلمة "بطيء". فهنا قد قام المترجم بمحو الطابع الاستعاري للمتلازمة في اللغة الفرنسية « reprise timide » وحتى في اللغة الانجليزية « the road to recovery » (ترجمة حرفية: "الطريق إلى التعافي").

تعتبر ترجمة المتلازمة اللفظية "تعافي بطيء"، ترجمة مقبولة و مؤدية إلى معنى المتلازمة الأصلية حتى و إن لم تعيد طابعها المبني على الاستعارة. غير أن التطلع على بعض النصوص الموازية مكننا من اكتشاف أن هذه الاستعارة موجودة في لغة الاقتصاد العربية، حيث أن الاقتصاديون العرب يتحدثون عن " التعافي أو الإنتعاش الخجول".

المبحث الرابع: نحو معجم للمتلازمات اللفظية

تمثلت خلاصة بحثنا و عملنا من خلال دراسة المتلازمات اللفظية، في تشكيل معجم الكتروني للمتلازمات اللفظية. حيث قمنا بإنشاء قاعدة معلوماتية باستعمال برنامج *ميكروسوفت أكسيس* Microsoft Access 2007 لخلق بنك مصطلحي يحوي كل المعلومات المستخلصة من نصوص مدونتنا، أي المصطلحات البسيطة منها و المعقدة، المتلازمات اللفظية، التعاريف و بعض موارد الحدوث.

المطلب الأول : في باب فوائد معجم المتلازمات اللفظية في الترجمة

أصبح من المستحيل على المترجم في الوقت الحالي تجاهل الحاسوب ومختلف الوسائل الآلية التي تعينه في عمله. فلا شك أن من أهم الوسائل التي تلقت قبولا واستعمالاً واسعاً في مجال الترجمة هي بنوك المصطلحات.

ففي إطار الترجمة المتخصصة ومع الكم الوافر للمعلومات والنصوص التي تصدر كل يوم، استلزم الأمر تزويد هذه البنوك بالمزيد من المعلومات والتسهيلات من أجل إستعمال أفضل وأوفق.

إن المعجم المصطلحي الذي كوناه، يمكن من:

- البحث الآلي عن المصطلحات ومتلازماتها اللفظية في كل اللغات الثلاث.
- تصنيف المصطلحات و فرزها حسب اللغات أو الميدان الفرعي أو مكان الاستعمال.
- طباعة المصطلحات مع القدرة على اختيار المعلومات ذات الصلة برغبة الاستعمال (التعاريف، معطيات المصطلح، المتلازمات اللفظية...)

المطلب الثاني : من النسخة الالكترونية للمعجم إلى النسخة المطبوعة

من أجل إضافة المعجم الالكتروني إلى بحثنا، استلزم الأمر طباعته على الورق. استوجب الأمر أيضا، اختيار كل المعلومات الكافية الخاصة بالمصطلح الواحد وهذا في شتى لغات عملنا (العربية و الفرنسية والانجليزية). فتطلب الأمر خلق علاقات بين المصطلحات و الكلمات التي تشكل متلازمات لفظية معها وخلق علاقات بين مختلف هذه المتلازمات اللفظية و مقابلاتها في اللغات الاخرى. فكانت الصحفة الالكترونية لهذه القاعدة تبدو على الشكل الموالي:

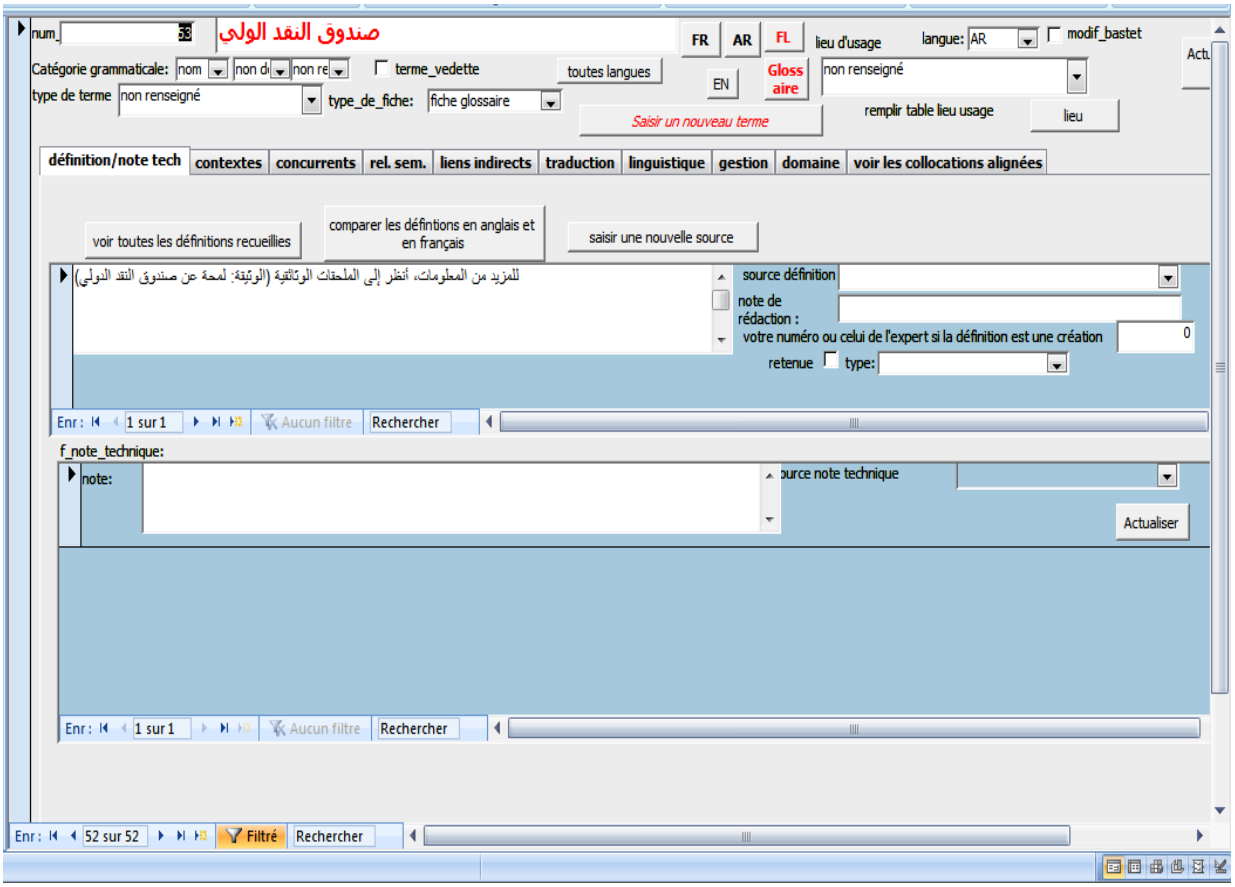

فيكمن الملاحظة من خلال هذه الصورة أن هناك العديد من الخانات والنوافد التي تمكن من تخزين كم هائل من المعلومات والعلاقات بين المصطلحات والمتلازمات اللفظية التابعة لها.

المطلب الثالث : معجم المتلازمات اللفظية (عربي/ فرنسي/ انجليزي)

يمثل معجم المصطلحات و المتلازمات اللفظية هذا، خلاصة دراستنا للمدونتنا. فهي عبارة على نص مطبوع لقاموس أو قاعدة معلوماتية مصطلحية متكونة من المصطلحات و المتلازمات اللفظية و التعريفات التي استخرجنها من نصوص مدونتنا.

انطلقنا في تركيب هذه القاعدة المصطلحية من المصطلحات الاقتصادية الأكثر تكرارا في نصوصنا ثم استخراج المتلازمات اللفظية التي تنضم إلى هذه المصطلحات البسيطة. مكنتنا المعاينة الموازية للنصوص المترجمة إلى اللغة الفرنسية و اللغة العربية من إيجاد مقابلات للمصطلحات و تكافؤات للمتلازمات اللفظية و التي قمنا بترتيبها مع ترجماتها. يسهل هذا الترتيب خاصة في النسخة الالكترونية على المترجم عملية إيجاد الترجمات المقترحة للمتلازمات اللفظية. فمن هنا يمكن التفكير في المستقبل في إنتاج قاموس أو معجم متخصص يقترح ترجمة المصطلحات المركبة و المتلازمات اللفظية و حتى التعابير الاصطلاحية. يكون هذا المعجم بمثال زاد لطلاب الترجمة و طلاب الاقتصاد و حتى المترجمين.

تخصص كل صفحة من هذا المعجم إلى مصطلح واحد. قد يكون هذا المصطلح إما مصطلح بسيط أو مصطلح مركب أو اختصار أو رمز. يصحب كل مصطلح بترجمته باللغة الفرنسية و اللغة الانجليزية و كذا تعريفاته و بعض السياق الذي ورد فيها. كما تصحب أغلبية المصطلحات بكم من المتلازمات اللفظية التي استخرجناها من مدونتنا. هذا، وعززنا بعض المصطلحات المهمة بملحقات وثائقية، يجد فيها القارئ معلومات أشمل وأوسع عن تعريفه واستعماله من طرف الاقتصاديين وموظفي صندوق النقد الدولي.

معجم المصطلحـــات والمتلازمـــات اللفظيـــة

crédit

resserrement du crédit

Pénurie de crédit

France

credit

EN

credit slowdown

This was followed rapidly by a slowdown in credit growth and collapse in industrial production and exports.

الإئتمان

AR

ضعف إمكانية الحصول على الإئتمان

حدث هبوط مفاجئ في النشاط الاقتصادي بل وأزمات مكتملة في بعض البلدان من جراء اقتران هبوط الطلب على الموارد في أسواق البلدان المتقدمة وإنهيار أسعار العقارات وضعف إمكانية الحصول على الإئتمان

nom singulier m.

Le crédit est la mise à disposition par une personne ou une organisation (le créancier) d'une ressource (une somme d'argent ou un bien) à une autre (le débiteur) contre l'engagement d'être payé ou remboursé dans le futur, à une date déterminée. Lorsque la ressource fournie est un bien, on parle de crédit fournisseur ; lorsque c'est une somme d'argent accordée par une banque, on parle de crédit bancaire. Dans le cas où il s'agit d'une somme d'argent, le remboursement est quasiment systématiquement assorti du paiement d'intérêts.
Le crédit est lié à la notion de confiance, il repose sur la confiance que le créancier accorde au débiteur. Plus le créancier aura confiance dans la capacité du débiteur à rembourser à terme, plus il aura tendance à lui accorder des termes avantageux. A l'inverse une société inspirant peu confiance aura beaucoup de mal à obtenir de crédit. Ainsi les sociétés en difficultés verront leurs fournisseurs exiger d'être payés comptant et les banquiers demander des taux élevés pour rémunérer le risque, voire refuser de faire crédit.
Un prêt, lorsqu'il est octroyé, se débloque en une seule fois et les fonds sont versés alors intégralement à l'emprunteur. Pour un crédit, l'emprunteur a la faculté de demander qu'une partie seulement des fonds lui soit mise à sa disposition et qu'ultérieurement, en plusieurs reprises, le solde lui soit une fois viré sur son compte. Il y a donc à ce niveau là plus de souplesse.

Sous l'effet de la baisse de la production, le risque de faillite des entreprises et des ménages s'est accru et, avec lui, les écarts de crédit ainsi que les pertes sur prêts aux bilans des banques.
Le refl ux de la demande d'importations dans les pays avancés, conjugué à l'effondrement des prix de l'immobilier, à la pénurie de crédit et à la dépréciation des monnaies dans un contexte d'asymétrie prononcée.
des pays membres et l'adéquation de ses ressources, et accorder des crédits d'urgence aux pays frappés par la crise.

Le resserrement du crédit et la chute brutale du prix des actifs

crédit modulable

ligne de crédit modulable

France

EN

flexible credit

flexible credit line

AR

الائتمان المرن

خط الائتمان المرن

nom singulier autre

Instrument souple relevant de la politique des tranches de crédit; utilisé pour répondre à tout type de besoin de balance des paiements, effectif ou potentiel.

Un accord a été conclu en vertu de la nouvelle Ligne de crédit modulable du FMI

les accords élargis ou les accords au titre de la ligne de crédit modulable, est prélevée sur les montants qui peuvent être tirés dans le cadre d'un accord pendant chaque période de douze mois.

crise économique

أزمة اقتصادية

EN

France

economic crisis

EN

nom singulier f.

Une crise économique est une dégradation brutale de la situation économique d'un pays ou d'une zone économique, conséquence d'un décalage entre la production et la consommation. Elle se traduit par une forte augmentation du chômage, par une baisse du PIB (Produit Intérieur Brut), un accroissement du nombre de faillites, une baisse du pouvoir d'achat.

Cycle économique

دورة اقتصادية

AR

France

nom singulier m.

Par cycle économique, on entend les fluctuations dans le temps des variables économiques, et principalement de la croissance.

Dépression économique

الاكتئاب الاقتصادي

AR

France

nom singulier f.

En économie, on appelle dépression une forme grave de crise qui se caractérise par un ralentissement important et durable de l'activité économique : production, investissement, consommation.
La dépression est associée à une baisse des prix et à une forte augmentation du chômage. La sortie de la dépression économique nécessite une intervention importante des Etats.

FMI

صندوق النقد الولي

AR

FMI

للمزيد من المعلومات، أنظر إلى الملحقات الوثائقية (الوثيقة: لمحة عن صندوق النقد الدولي)

IMF

EN

International Monetary Fund!

nom pluriel m.

Fonds Monétaire International

DTS

حقوق السحب الخاصة

AR

FMI

هي أصول احتياطية دولية أنشأها الصندوق في عام 1969 لتكميل ما كان متوفرا آنذاك من أصول احتياطية رسمية للبلدان الأعضاء. و تخصص حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء في الصندوق بالتناسب مع حصصها. و حقوق السحب الخاصة هي أيضا وحدة الحساب المستخدمة في معاملات الصندوق، و تتحدد قيمتها على أساس سلة من العملات الدولية الأساسية

SDR

EN

Special drawing right

nom	non renseign	non défini

Droits de Tirage Spécial

un doublement des prêts concessionnels aux pays à faible revenu et sur une augmentation de la liquidité mondiale à hauteur de 250 milliards de dollars en procédant à une allocation générale de droits de tirage spéciaux (DTS)

facilité

التسهيلات

AR

التسهيلات هي أنواع القروض التي يوفرها الصندوق لبلدانه الأعضاء

FMI

nom singulier f.

Divers instruments de prêt, dits «facilités» mis au point par le FMI, adaptés à la situation particulière de ses divers membres.

On trouvera des précisions sur les facilités de prêt du FMI dans un document consacré à ce sujet, consultable sur le site Internet du FMI www.imf.org/ external/np/exr/facts/howlend.htm; pour des renseignements à jour sur les mécanismes de prêt, voir «IMF Lending Arrangements» à l'adresse www.imf. Org/external/np/fi n/tad/extarr1.aspx.

le FMI a mis au point divers instruments de prêt, dits «facilités», adaptés à la situation particulière de ses divers membres.

FCC

SCF

EN

FMI

Standby credit facility

تسهيل الإستعداد الإئتماني

AR

للمزيد من المعلومات عن هذا النوع من التسهيلات، أنظر إلى الملاحق الوثائقية

nom singulier autre

La facilité de crédit de confirmation (FCC) fournit une aide financière aux pays à faible revenu qui ont des besoins immédiats de balance des paiements. La FCC a été créée comme guichet du fonds fiduciaire pour la réduction de la pauvreté et pour la croissance (Fonds fiduciaire RPC), nouvellement institué, dans le cadre d'une réforme plus large visant à assouplir le soutien financier du FMI et à mieux l'adapter aux besoins divers des pays à faible revenu, notamment en période de crise.

Un accord FCC peut avoir une durée de 12 à 24 mois

fiche technique FCC

FCE

تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية AR

FMI

للمزيد من المعلومات عن هذا النوع من التسهيلات، أنظر إلى الملاحق الوثائقية

ESF EN

Exogenous Shocks Facility

nom non renseign non défini

Facilité de protection contre les chocs exogènes

Facilité de protection contre les chocs exogènes

FCR

RCF

EN

FMI

Rapid Credit Facility

التسهيل الإئتماني السريع

AR

للمزيد من المعلومات عن هذا النوع من التسهيلات، أنظر إلى الملاحق الوثائقية

nom singulier non défini

La facilité de crédit rapide (FCR) permet d'apporter rapidement une aide financière assortie d'une conditionnalité limitée aux pays à faible revenu qui se heurtent à un problème immédiat de balance des paiements. La FCR a été créée comme guichet du fonds fiduciaire pour la réduction de la pauvreté et pour la croissance (Fonds fiduciaire RPC), nouvellement institué, dans le cadre d'une réforme plus large visant à assouplir le soutien financier du FMI et à mieux l'adapter aux besoins divers des pays à faible revenu, notamment en période de crise.

Le taux d'intérêt des financements accordés au titre de la FCR est de 0 %, avec un différé d'amortissement de cinq ans et demi et une échéance maximale de dix ans.

fiche technique FCR

La FRC simplifie l'aide d'urgence du FMI1, offre un niveau de concessionnalité sensiblement plus élevé, peut être utilisée de façon souple dans un plus grand nombre de circonstances et met davantage l'accent sur les objectifs du pays en matière de croissance et de réduction de la pauvreté.

FEC

ECF

EN

FMI

Extended Credit Facility

التسهيل الإئتماني الممدد

AR

للمزيد من المعلومات عن هذا النوع من التسهيلات، أنظر إلى الملاحق الوثائقية

nom autre f.

La facilité élargie de crédit (FEC) fournit une aide financière aux pays qui connaissent des difficultés prolongées de balance des paiements. La FEC a été créée comme guichet du fonds fiduciaire pour la réduction de la pauvreté et pour la croissance (Fonds fiduciaire RPC), nouvellement institué, dans le cadre d'une réforme plus large visant à assouplir le soutien financier du FMI et à mieux l'adapter aux besoins divers des pays à faible revenu, notamment en période de crise.

Les pays qui ont recours à la FEC acceptent d'appliquer un ensemble de mesures qui contribueront sensiblement à stabiliser de façon durable leur situation macroéconomique.

fiche technique FEC

FRPC

PRGF

EN

FMI

Poverty Reduction and Growth Facility

تسهيل النمو و الحد من الفقر

AR

للمزيد من المعلومات عن هذا النوع من التسهيلات، أنظر إلى الملاحق الوثائقية

nom non renseign non défini

Aide à long terme aux pays qui ont des difficultés de balance des paiements profondément enracinées de nature structurelle; son but est d'assurer une croissance durable propre à faire reculer la pauvreté.

le FMI a accru le financement accordé à divers pays à faible revenu au titre de la facilité pour la réduction de la pauvreté et pour la croissance,

PIB

croissance du PIB

France

EN

GDP

growth of GDP

Gross domestic product

AR

إجمالي الناتج الداخلي

نمو إجمالي الناتج الداخلي

لناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة.

nom singulier m.

PIB (Produit Intérieur Brut) mesure la valeur monétaire des biens et services finaux (ceux qu'achète le consomateur final) produits dans un pays pendant une période donnée (un trimestre ou une année). Il contabilise tout ce qui est produit à l'intérieur d'un pays.

les prévisions tablent sur une croissance du PIB de –14 % en 2009

Politique budgétaire

efficacité de la politique budgétaire

politique budgétaire contracyclique

France

سياسة مالية عامة

AR

سياسة مالية عامة مضادة للإتجاهات الدورية

سياسة مالية عامة لمواجهة التقلبات الدورية

Fiscal policy

EN

Countracyclical fiscal policy

nom singulier f.

La politique budgétaire consiste à se servir des dépenses publiques et de la fiscalité pour influer sur l'activité économique. Elle permet aux autorités de promouvoir une croissance forte et durable et de réduire la pauvreté.

Pour étudier l'efficacité de la politique budgétaire pendant les crises bancaires systémiques, nous avons utilisé une nouvelle base de données établie par Laeven et Valencia (2008).

Finances & développement décembre 2009

Enfi n, les possibilités d'une politique budgétaire contracyclique sont limitées dans beaucoup de pays des Caraïbes, du fait du net repli des recettes budgétaires, des niveaux élevés d'endettement et de l'accès limité aux fi nancements extérieurs.

rapport de stabilité financière octobre 2009

politique monétaire

une politique monétaire contracyclique

une politique monétaire accommodante

FR

سياسة نقدية

AR

سياسة نقدية مضادة للإتجاهات الدورية

سياسة نقدية لمواجهة التقلبات الدورية

monetary policy

EN

countracyclical monetary policy

nom singulier f.

Une politique monétaire consiste à ajuster l'offre de monnaie pour stabiliser le binôme inflation-production. Elle est un instrument effectif dans la réalisation des objectifs d'inflation et de croissance.

La politique monétaire est ainsi souvent désignée comme l'instrument contracyclique par excellence

récession

récession prolongé
récession profonde

France

recession

EN

prolonged recession
deep recession

the global economy sank in 2008–09 into the deepest recession since World War II

الكساد

AR

فترة كساد عميقة

الكساد هو مصطلح في الاقتصاد الكلي ويطلق على أي انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي يستمر لعدد من الأشهر

nom singulier f.

En économie, une récession est une période de diminution passagère de l'activité économique. La définition est variable d'un pays à l'autre. Pour certains, comme aux Etats-Unis, elle est définie comme une période d'au moins deux trimestres consécutifs avec une baisse du PIB (Produit intérieur brut). Dans d'autres pays, on parle de récession dès qu'il y a un ralentissement de la croissance c'est-à-dire une baisse des taux de croissance, même s'ils restent positifs.

Recul significatif de l'activité économique touchant tous les secteurs, pendant plusieurs mois, normalement visible au niveau de la production, de l'emploi, du revenu réel et d'autres indicateurs. Une récessi débute lorsque l'activité économiqueatteint un point culminant et se termine lorsqu'elle atteint son pointle plus bas

définition reprise par l'ABC de l'économie du magazine F&D mars 2009.
Source officiel: le National Bureau of Economic Research (NBER).

l'économie mondiale s'est enfoncée en 2008– 09 dans la récession la plus profonde depuis la fin de la Seconde Guerre Mondiale

reprise économique

soutenir la reprise
accompagner la reprise
reprise solidement
soutenir la reprise
reprise vigoureuse
reprise timide

France

EN

Economic recovery

stimulate the recovery
support the recovery
the road to recovery

AR

التعافي الاقتصادي

تعافي بطيء
تعافي قوي

يعتبر التعافي الحالي قوي نوعا ما

nom singulier f.

Retour de l'économie à l'expansion après une phase de récession.

Fait pour l'économie d'un état de revenir à une certaine expansion après une période de récession.

الخـــاتمة

حاولنا في عملنا هذا، تبيان أهمية المتلازمات اللفظية في الترجمة المتخصصة والترجمة الاقتصادية خاصة، كما سعينا إلى وصف كيفية معالجة هذه المتلازمات في لغة الاختصاص تحت وجهة نظر ترجمي. فمن أجل القيام بذلك، درسنا مجموعة من إسهامات منظرين في علم المصطلحات و علم الترجمة، كما درسنا مدونة من نصوص اقتصادية لمحاولة التحقق من فرضيتنا التي تتعلق بكيفية ترجمة المتلازمات اللفظية في النصوص الاقتصادية المترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية. فقد تولد عن مقارنة فرضيتنا الأصلية مع النتائج التي توصلنا إليها، استنتاجات جدير بالاهتمام و الدراسة.

توصلنا إلى أنه هناك عدة أساليب في ترجمة المتلازمات اللفظية و أن المترجم لا يعتمد في كل الحالات على أسلوب واحد يتمثل في النسخ و الترجمة الحرفية من اللغة الأصل. بل إنه ليتبنى طرق الابتكار اللغوي في نقل المعنى و إيصال المعلومة في الحالات التي لم يسبق فيها اقتراح ترجمة ما. فيمكننا القول إذاً، أنه من الأمور التي يجب أن يتوخاها المترجم هي سلاسة الأسلوب و دقة المعنى و إيجاز التعبير واستقامة التركيب وأمانة الأداء والاحتكام إلى منطق النص الذي يترجمه.

استنتجنا من خلال دراستنا النظرية إلى أن للنص الاقتصادي خصائص عديدة مثل استعمال الرموز و المختصرات و الاستعارات و الكلمات المقترضة و الكلمات المستحدثة. وكل هذه الخصائص تدخل في الخطاب الاقتصادي و تنضم إلى كلمات و مصطلحات لتشكل

متلازمات لفظية. كما أن هذه الأخيرة تتميز عن المصطلحات المقعدة و كذا عن التعابير الاصطلاحية.

كما لا تتعلق النتائج و الاستنتاجات التي توصلنا إلى إلا المتلازمات اللفظية كظواهر لغوية، بل تطرقنا و اكتشفنا طرق عمل وسائل آلية من شأنها أن تساعد المترجم في ممارسته اليومية للترجمة. بهذه الوسائل نعني ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة التي تستعمل البرامج الآلية و الحاسوب في دراساتها و التي تسمى بلسانيات المدونة. فقد أحدث هذه اللسانيات بوسائل استجواب المدونة، ثورة في شتى الميادين نذكر منها: علم المصطلحية و المعجمية و علم الترجمة. ففى الوقت الراهن، أصبح استعمال المدونة ضروري للإلمام بالمعلومات الفائقة و المستجدات الهائلة.

ضبط المصطلحات اللسانيـــة و الترجميــة

- ميدان التراكيب الاصطلاحية Phraséologie

- التراكيب الاصطلاحية الخاصة بالأمثال و الحكم Parémiologies
- التراكيب الاصطلاحية اللغوية Phraséologie idiomatique
- التراكيب الاصطلاحية التلازمية Phraséologie collocationnelle
- التراكيب الاصطلاحية العامة Phraséologie générale
- التراكيب الاصطلاحية المتخصصة Phraséologie spécialisée

- المتلازمات اللفظية Collocations

- المتلازمات اللفظية العامة Collocations générales
- المتلازمات اللفظية المتخصصة Collocations spécialisées
- المتلازمات اللفظية الاستعارية Collocations métaphoriques

- التواترات Cooccurrences
- علم الترجمة Traductologie
- المدونة Corpus
  - مدونة موازية Corpus parallèle
  - مدونة مشابهة Corpus comparable
- لسانيات المدونة Linguistique de corpus
- وسائل استجواب المدونة Outils d'interrogations de corpus
- برامج التوافقات Concordanciers
- مقابلات Correspondances
- مكافئات Equivalences
- الأفكار الكلية Universaux
- المستوى الاستبدالي Niveau paradigmatique

- المستوى الاستتباعي	Niveau syntagmatique
- الترجمة الحرفية	Traduction littérale
- الترجمة الغرائبية	Traduction exotique
- ترجمة بالابتكار	Traduction par création
- النسخ	Calque
- نسخ شكلي	Calque formel
- الدلالة الحافة	Connotations
- الدلالات الحقيقية	Dénotations
- مقروئية النص	Lisibilité du texte
- السياق	Contexte
- الزاد الغير لغوي	Bagage extralinguistique
- كلمة مستحدثة	Néologisme
- الاستقراض اللغوي	Emprunt linguistique
- الرموز و المختصرات	Sigles et acronymes
- عبقرية اللغة	Génie de la langue
- حرية و قيود التراكيب	La restriction et la liberté combinatoire
- اقتصاد الجهد في اللغة	L’économie de la langue
- الإبداع اللغوي	La créativité langagière
- البعد الثقافي للغة	La dimension culturelle de la langue
- التفاعل الاجتماعي	L’interaction sociale

سرد المراجع

المراجع باللغة العربية

- الحوراني ياسر، معجم الألفاظ الاقتصادية في لسان العرب، الطبعة الأولى - دار مجدلاوي - عمان، 2006.

- جورج مونان، اللسانيات و الترجمة، ترجمة: حسين بن زروق، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2000.

- د حسين خمري. "جوهر الترجمة". دار الغرب للنشر و التوزيع 2007.

- دليل المترجم - مع التركيز على منظومة الأمم المتحدة – مجلد 1 و 2 (اليونيدو)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، قسم الترجمة العربية، فيينا 1989.

- سهيل إدريس، المنهل - قاموس فرنسي/عربي -، منشورات دار الآداب، بيروت، 2007.

- فلوريان كولماس، اللغو الاقتصاد، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 2000.

- لسان العرب، رقم 23، عن المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم - مكتب تنسيق التعريب -.

- محمد حلمي هليل، "المتلازمات اللفظية والترجمة" في مجلة الترجمان: 1995، مجلد 4 – عدد 2، ص

- منى جريج، قاموس المصطلحات التجارية و الاقتصادية و المالية، (انكليزي – فرنسي – عربي) مع مسردين فرنسي و عربي، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى 2000، إعادة الطبع 2002.

- يوسف شلالة، المعجم العلمي للمصطلحات القانونية و التجارية و المالية - (فرنسي/ عربي/ فرنسي).

المراجع باللغات الأجنبية

BAKER, Mona (1998), « Réexplorer la langue de la traduction : une approche par corpus », Meta, vol. 43, n° 4, 1998, p. 480-485.

BAKER, Mona (ed.). (2001). Routledge Encyclopedia of Translation Studies. Londres/New York, Routledge.

BALLARD M. & PINEIRA-TRESMONTANT C. (eds.) (2007), Les corpus en linguistique et en traductologie. Artois Presses Université.

BEJOINT, H. & THOIRON, P., *Macrostructure et microstructure dans un dictionnaire de collocations en langue de spécialité*, Terminologie & Traduction, Office des publications officielles des Communautés européennes, Luxembourg, 1992, pp. 513-522.

BENSON, M. 1989. *The structure of the collocational dictionary*, International Journal of Lexicography, 1989, Vol. 2(1), pp. 1-14.

BERNHARD, Lorenz (2008), « Des métaphores dans le langage financier ou du paysage boursier balayé par le vent ». Traduire, N° 217. p. 14-36.

BOSSE-ANDRIEU, J. & MARESCHAL, G. 1998. « *Trois aspects de la combinatoire collocationnelle* », Meta, 1998, Vol. 11(1), pp. 157-171.

BOWKER, Lynne, 2001. "Towards a Methodology for a Corpus-Based Approach to Translation Evaluation" Meta, vol. 46, n° 2, p. 345-364.

BRUNETTE, Louise, 2002. « *Normes et censure : à ne pas confondre* » In TTR : traduction, terminologie, rédaction, Volume 15, N° : 02, 2ème semestre. PP. 223-233.

CABRE, M. 1998. *La terminologie. Théorie, méthode et applications*, traduit du catalan et adapté par Monique C. Cormier et John Humbley, Les Presses de l'Université d'Ottawa.

CLAS, André. (1994), « collocations et langues de spécialité », Meta, Vol.39, N° 4. p. 576-580.

COHEN, B. 1986. *Lexique de cooccurrents. Bourse - conjoncture économique.*, Montreal: Linguatech.

Costa R., Silva R. et Ferreira F., Entre langue générale et langue de spécialité une question de collocations, *revue de didactologie des langues-cultures et de lexiculturologie* 2004/3, N°135, p. 347-359.

DELISLE, Jean. (1988), « Initiation à la traduction économique », Meta, vol. 33, n° 2, 1988, p. 204-215.

DELISLE, Jean. (2003), La traduction raisonnée, Presse de l'université d'Ottawa, 2ème édition (1993 pour la première édition).

DURIEUX, Christine 1988. Fondement didactique de la traduction technique. Dédier Erudition, Paris.

ELQASEM, Fayza, 2010, La traduction des discours spécialisés : Le modèle économique et financier arabe, (à paraître).

ELQASEM, Fayza. 2007. « La traduction économique vers l'arabe : implications didactiques » In Langue, économie, entreprise : le travail des mots. Ouvrage collectif, pp. 465-474.

GALISSON R. & COSTE, D. 1976. *Dictionnaire de didactique des langues*. Hachette.

Gile, D., 2005. *La Traduction, la comprendre, l'apprendre*, Presses Universitaires de France.

GILE, Daniel, 1995. « *La lecture critique en traductologie* » In Meta: Translators' Journal, vol. 40, n° 1, pp. 5-14.

GONZALEZ REY, Isabel. 2002. La phraséologie du français. Presse Universitaires du Mirail. Toulouse.

GRECIANO, Gertrud. 1997. "Collocations rythmologiques" In Meta, vol. 42, n° 1, 1997, p. 33-44.

GRECIANO, Gertrud. 2008. "Pour un glossaire des collocations riscologiques" In Meta, vol. 53, n° 2, 2008, p. 420- 433.

GUIDERE, M., 2005. *La traduction arabe*, Méthodes et applications Ellipses, France.

JACQUILLAT, B. & LEVY-GARBOUA, V. 2009. Les 100 mots de la crise financière. Que sais-je ? PUF.

KÜBLER, Natalie & ASTON, Guy, 2010. Using corpora in translation…..

KÜBLER, Natalie, 2010. Working with corpora for translation teaching in a French-speaking setting….

L'HOMME, Marie-Claude (2004). *La terminologie : principes et techniques*. Montréal : Les presses de l'Université de Montréal.

LADMIRAL, J.-R. 1979, *Traduire : théorèmes pour la traduction*, Paris, Payot.

LARIVIERE, L. 1998, «Valeur sémantique du verbe dans les collocations verbales spécialisées», *Meta*, vol. 11.

LAVAULT-OLLEON, Élisabeth. 2007. *Traduction spécialisée*. P. Lang.

LEDERER, M., 2006. *La traduction aujourd'hui, le modèle interprétatif*, Caen: Lettres modernes Minard.

LEHMANN Alise, & MARTIN-BERTHET Françoise (2005). *Introduction à la lexicologie*. Armand Colin. Paris.

LERAT, Pierre. 1995. *Les langues spécialisées*. Presses universitaires de France.

L'HOMME, M.-C. & BERTRAND, C. 2000. *Specialized Lexical Combinations: Should they be Described as Collocations or in Terms of Selectional Restrictions*, Ninth Euralex International Congress, Stuttgart, Germany, Stuttgart University, 2000, pp. 497-450.

MANIEZ, François (2001), Extraction d'une phraséologie bilingue en langue de spécialité: corpus parallèles et corpus comparables, Meta, vol. 46, n° 3, p. 552-563.

MANNING, C. & SCHÜTZE, H. 1999. Collocations, dans *Foundations of Statistical Natural Language Processing*, MIT Press. Cambridge, MA, 1999, pp. 141-177.

MEL'CUK, I. 1994. *Cours de morphologie générale. Deuxième partie : Significations morphologiques*, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal/CNRS Éditions.

PECMAN, M. 2004. *Phraséologie contrastive anglais-français : analyse et traitement en vue de l'aide à la rédaction scientifique*, thèse de doctorat soutenue en décembre 2004. Université de Nice Sophia antipolis.

PECMAN, Mojca. (2005), « De la phraséologie à la traductologie proactive : essai de synthèse des fondements théoriques sous-tendant la recherche en phraséologie » *In* Meta, Vol. 50, N° : 04 (article pris du CD-ROM en annexe du numéro spécial à l'occasion du colloque pour la 50ème anniversaire de Meta).

POIRIER, Éric. 2003. « Conséquences didactiques et théoriques du caractère conventionnel et arbitraire de la traduction des unités phraséologiques » In Meta, vol. 48, n° 3, 2003, p. 402-410.

SELESKOVITCH, D. & LEDERER, M., 2001. *Interpréter pour traduire*, Didier Érudition.

SINCLAIR J. (1991), Corpus, Concordance, Collocation. Oxford, Oxford University Press.

SMADJA F.; HATZIVASSILOGLOU V.; MCKEOWN K. R (1996), “Translating collocations for bilingual lexicons: A statistical approach” in Computational linguistics, vol. 22, n°: 1, pp. 1-38 (2 p.3/4).

SMADJA, Frank. 1993. Retrieving Collocations from Text: Xtract. Association for Computational Linguistics. Columbia University.

VOLANSCHI, Alexandra (2008). « Étude et modélisation des phénomènes collocationnels : Implémentation dans un système d'aide à la rédaction en anglais scientifique » Thèse dirigée par : Professeur Natalie KÜBLER. Soutenue le 5 Décembre 2008, Université Paris Diderot (Paris 7).

Yousif, E. ; Barrada, S. 1992, « Traduire le discours économique, implications didactiques pour la traduction français-arabe », Tanger, publication de l’École Supérieure ROI FAHD de Traduction, Université Abdelmalek Essaâdi.

مواقع شبكة الانترنيت

- Le site officiel du Fonds Monétaire International dans plusieurs langues (anglais, français, arabe) : **www.fmi.org**
- Encyclopédie en ligne, Thesaurus, dictionnaire de définitions et plus

  dictionnaire.sensagent.com
- **www.orientationfinance.com**
- Lexique franco/anglo/américain des termes financiers

  www.vernimmen.net/html/divers/lexique.html
- Dictionnaire des collocations, Toni Gonzalez Rodriguez

  www.tonitraduction.net/
- Site du Centre International de la langue française :

  www.cilf.org

الملـحـقات
الوثـائــقية

INTERNATIONAL MONETARY FUND

FACTSHEET

لمحة عن صندوق النقد الدولي

يهدف صندوق النقد الدولي إلى تعزيز التعاون الدولي في الميدان النقدي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير التجارة الدولية، وتشجيع العمالة المرتفعة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر مختلف بلدان العالم. وقد أنشئ الصندوق في عام 1945 وهو مسؤول أمام بلدانه الأعضاء التي تكاد تغطي العالم بأسره حيث يبلغ عددها 187 بلدا عضوا.

لماذا أنشئ الصندوق وكيف يزاول عمله؟

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي ــ المشار إليه اختصارا فيما بعد باسم "الصندوق" ــ أثناء مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية بتاريخ يوليو 1944. وكانت الحكومات الخمس والأربعين الممثلة في ذلك المؤتمر تسعى إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي يتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات والتي شكلت حلقة مفرغة ساهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي.

مسؤوليات الصندوق: يهدف الصندوق في الأساس إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي ــ أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكّن البلدان (ومواطنيها) من إجراء المعاملات فيما بينها ــ وهو نظام ضروري لدعم النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ورفع مستويات المعيشة، والحد من الفقر. ويعمل الصندوق منذ انتهاء الأزمة العالمية الأخيرة على توضيح صلاحياته وتحديثها لتشمل كل سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي.

حقائق سريعة عن الصندوق

- **الأعضاء:** 187 بلدا
- **المقر:** العاصمة واشنطن
- **المجلس التنفيذي:** 24 مديرا تنفيذيا يمثلون بلدانا أو مجموعات بلدان
- **الموارد البشرية:** حوالي 2500 موظف من 158 بلدا
- **مجموع حصص العضوية:** 328 مليار دولار أمريكي (في 31 أغسطس 2010)
- **الموارد الإضافية المتعهَّد بها أو المرصودة:** 600 مليار دولار
- **القروض المرصودة (حسب الوضع في 31 أغسطس 2010):** 200 مليار دولار، منها 146 مليار دولار لم تُسحب بعد (راجع الجدول)
- **أكبر المقترضين: (الائتمان القائم في 31 أغسطس 2010):** رومانيا وأوكرانيا وهنغاريا
- **المشاورات في سياق الرقابة:** اختتمت في السنة المالية 2010 مشاورات مع 120 بلدا، منها 111 بادرت طوعا بنشر معلومات عن المشاورات المعقودة معها (حسب الوضع في 31 مايو 2009).
- **المساعدة الفنية:** قدمت مساعدات ميدانية في السنة المالية 2009 تعادل 181 سنة عمل/شخص
- **الأهداف الأصلية:** تنص المادة الأولى من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على الأهداف الأساسية التالية:
  - تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي؛
  - تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية؛
  - العمل على تشجيع الاستقرار في أسعار الصرف؛
  - المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف؛
  - إتاحة الموارد (بضمانات كافية) للبلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات تتعلق بميزان المدفوعات.

External Relations Department • Washington, D.C. 20431 • Telephone 202-623-7300 • Fax 202-623-6278

عنوان الموقع الإلكتروني لصحيفة الوقائع: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/glance.htm

الرقابة: حفاظا على الاستقرار ومنعا لوقوع أزمات في النظام النقدي الدولي، يستعرض الصندوق سياسات البلدان الأعضاء إضافة إلى التطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال نظام رسمي يعرف باسم الرقابة. وفي إطار أنشطة الرقابة، يقدم الصندوق المشورة لأعضائه البالغ عددهم 187 بلدا، مشجعا على اعتماد السياسات الكفيلة بتعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية ورفع مستويات المعيشة. كذلك يقدم الصندوق تقييما منتظما للتطورات العالمية المحتملة من خلال تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* ولتطورات الأسواق الرأسمالية من خلال *تقرير الاستقرار المالي العالمي*، إضافة إلى نشر سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي. وينظر المجلس التنفيذي للصندوق حاليا في طائفة من الخيارات لتعزيز الرقابة المالية والثنائية ومتعددة الأطراف، ودمجها معا بصورة أفضل.

المساعدة المالية: يقدم الصندوق مساعداته المالية للبلدان الأعضاء بما يتيح لها الفرصة الكافية لتصحيح مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. وفي هذا السياق، تتعاون السلطات الوطنية تعاونا وثيقا مع الصندوق في وضع برنامج للسياسات بدعم تمويلي من الصندوق، على أن يكون استمرار الدعم المالي مرهونا بمدى فعالية تنفيذ هذا البرنامج. وفي تحرك مبكر لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية التي وقعت مؤخرا، بادر الصندوق بتعزيز طاقة الإقراض المتوافرة له ووافق في إبريل 2009 على عملية إصلاح شاملة كبرى لآليات تقديم الدعم المالي، ثم اعتمد مزيدا من الإصلاحات في أغسطس 2010.

وفي تاريخ أقرب، أُجريت تحسينات أخرى في الأدوات التي يستخدمها الصندوق لمنح القروض، بغية إتاحة أدوات مرنة لمنع وقوع الأزمات في عدد كبير من البلدان التي تتميز بقوة أساسياتها وسياساتها الاقتصادية وأطر سياساتها المؤسسية. وفي البلدان منخفضة الدخل، ضاعف الصندوق الحدود القصوى للقروض ويعمل على زيادة إقراض البلدان الفقيرة في العالم بأسعار فائدة صفرية ثابتة حتى عام 2012.

حقوق السحب الخاصة: يصدر الصندوق أصلا احتياطيا دوليا يعرف باسم حقوق السحب الخاصة ويمكن أن يكون عنصرا مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ونتيجة لتوزيع حقوق السحب الخاصة مرتين في شهري أغسطس وسبتمبر 2009، زاد رصيدها المتاح بمقدار عشرة أضعاف تقريبا ليصبح مجموعه 204 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (308 مليار دولار أمريكي). ويجوز للبلدان الأعضاء أيضا، إذا أرادت، مبادلة حقوق السحب الخاصة فيما بينها بعملات أخرى.

المساعدة الفنية: يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء بما يساعد في دعم قدرتها على رسم وتنفيذ السياسات الفعالة. وتقدم المساعدة الفنية في عدة مجالات، منها سياسة الضرائب والإدارة الضريبية، وإدارة الإنفاق، والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، والرقابة والتنظيم في النظامين المصرفي والمالي، والأطر التشريعية، والإحصاءات.

الموارد: تأتي موارد الصندوق من بلدانه الأعضاء، وعلى الأخص مما تؤديه من مدفوعات لسداد اشتراكات العضوية التي غالبا ما تعكس حجم الاقتصاد في كل بلد. وفي قمة مجموعة العشرين التي عقدت في إبريل 2009، تعهد قادة العالم بدعم زيادة موارد الصندوق المستخدمة في الإقراض إلى ثلاثة أضعاف المقدار الحالي، أي من حوالي 250 مليار دولار إلى 750 مليار دولار. وللوفاء بهذا التعهد، وافقت البلدان المشاركة حديثا في "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" (NAB) على تقديم حوالي 550 مليار دولار، وهو ما أقره المجلس التنفيذي في 12 إبريل 2010. وتنظر البلدان الأعضاء حاليا في مدى الزيادة الملائمة في الحصص في إطار المراجعة العامة الرابعة عشر للحصص والمقرر اختتامها في يناير 2011.

وجدير بالذكر أن المصروفات السنوية اللازمة لإدارة أعمال الصندوق كان مصدرها الأساسي دائما هو مقبوضات الفائدة على القروض القائمة، ولكن البلدان الأعضاء اتفقت مؤخرا على اعتماد نموذج جديد للدخل يقوم على مجموعة من مصادر الدخل المختلفة الأكثر ملاءمة لأنشطة الصندوق المتنوعة.

الحوكمة والهيكل التنظيمي: الصندوق مسؤول أمام حكومات بلدانه الأعضاء. وعلى رأس هيكله التنظيمي يأتي مجلس المحافظين الذي يتألف من محافظ ومحافظ مناوب من كل بلد عضو. ويجتمع مجلس المحافظين مرة واحدة سنويا في سياق الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي. وتضم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في عضويتها أربعة وعشرين من أعضاء مجلس المحافظين، وهي تجتمع مرتين سنويا على الأقل.

أما عمل الصندوق اليومي فيتولى إدارته المجلس التنفيذي الذي يضم 24 عضوا يمثلون كل أعضاء الصندوق، بإرشادات من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية وبدعم من الخبراء المتخصصين العاملين في الصندوق. والمدير العام هو رئيس موظفي الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي، ويعاونه في أداء مهمته ثلاثة نواب.

حقوق السحب الخاصة

حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويتم تحديد قيمة هذا الأصل اعتمادا على سلة من أربع عملات دولية أساسية، ويمكن مبادلته بأي من العملات القابلة للتداول الحر. ومع التوزيع العام لوحدات حقوق السحب الخاصة الذي تم في 28 أغسطس والتوزيع الخاص الذي تم في 9 سبتمبر 2009، زاد مقدار حقوق السحب الخاصة من 21,4 مليار وحدة إلى 204,1 مليار وحدة (ما يعادل حوالي 308 مليار دولار أمريكي، محولة باستخدام السعر السائد في 31 أغسطس 2010).

دور حقوق السحب الخاصة

أنشأ الصندوق حقوق السحب الخاصة في عام 1969 كي تدعم نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة. وكان البلد الذي يشارك في هذا النظام يحتاج إلى احتياطيات رسمية يمكن استخدامها لشراء العملة المحلية من أسواق النقد الأجنبي ــ أي ما بحوزة الحكومات أو البنوك المركزية من ذهب وعملات أجنبية مقبولة على نطاق واسع ــ بالقدر اللازم للحفاظ على سعر صرف عملته. غير أنه تبين أن المعروض دوليا من أهم أصلين احتياطيين ــ وهما الذهب والدولار الأمريكي ــ غير كاف لدعم التوسع في التجارة العالمية والتطور المالي الجاري آنذاك. ومن ثم قرر المجتمع الدولي إنشاء أصل احتياطي جديد تحت رعاية صندوق النقد الدولي.

إلا أن نظام بريتون وودز انهار بعد بضع سنوات وتحولت العملات الرئيسة إلى نظام سعر الصرف المعوم. وإضافة إلى ذلك، أصبح الاقتراض متيسرا للحكومات ذات الجدارة الائتمانية بفضل النمو الذي شهدته أسواق رأس المال الدولية. وهكذا أدى هذان التطوران إلى تراجع الحاجة لحقوق السحب الخاصة.

وحقوق السحب الخاصة ليست عملة ولا استحقاقا على الصندوق. إنما هي استحقاق محتمل على العملات القابلة للتداول الحر الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويستطيع الحائزين لحقوق السحب الخاصة اتباع إحدى طريقتين للحصول على هذه العملات في مقابل ما لديهم من حقوق السحب الخاصة. الطريقة الأولى هي الاتفاق على إجراء مبادلات طوعية بين البلدان الأعضاء، والثانية هي تكليف الصندوق بلدانا أعضاء من ذوي المراكز الخارجية القوية بشراء حقوق السحب الخاصة من البلدان الأعضاء ذات المراكز الخارجية الضعيفة. وإضافة إلى دور حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي، فهي تعمل كوحدة حساب في الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى.

سلة عملات تحدد قيمة حقوق السحب الخاصة

كانت قيمة حقوق السحب الخاصة تقدر في البداية بما يساوي 0,888671 غرام من الذهب النقي ــ وهو ما كان يعادل في ذلك الوقت دولارا أمريكيا واحدا. غير أن حقوق السحب الخاصة أعيد تحديد قيمتها بعد انهيار نظام بريتون

وودز في ضوء سلة عملات تتألف اليوم من اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي. وتُنشر يوميا القيمة الدولارية المعادلة لحقوق السحب الخاصة في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. وتحسب هذه القيمة بأنها مجموع المبالغ المحددة لعملات السلة الأربع حسب قيمتها بالدولار الأمريكي، على أساس أسعار الصرف المعروضة ظهر كل يوم في سوق لندن.

ويُجري المجلس التنفيذي مراجعة لمكونات السلة كل خمس سنوات بغية التأكد من كونها انعكاسا صحيحا لأهمية العملات النسبية في النظام التجاري والمالي الدولي. وفي آخر مراجعة أجراها المجلس (في نوفمبر 2005) تم تعديل أوزان العملات في سلة حقوق السحب الخاصة استنادا إلى قيمة صادرات السلع والخدمات ومقدار الاحتياطيات المقومة بالعملات المعنية في حيازة أعضاء آخرين في الصندوق. وأصبحت هذه التغييرات سارية في الأول من يناير 2006، على أن يتم إجراء المراجعة القادمة في أواخر 2010.

سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة

يشكل سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أساسا لحساب الفائدة التي تحصل من البلدان الأعضاء على قروض الصندوق العادية (غير الميسرة)، والفائدة التي تسدد للأعضاء على حيازاتهم من حقوق السحب الخاصة والفائدة التي تحصل على مخصصاتهم من هذه الحقوق، والفائدة التي تسدد للأعضاء على نسبة من اشتراكات عضويتهم. وسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة يتحدد أسبوعيا ويقوم على متوسط مرجح لأسعار الفائدة الممثِّلة على الدين قصير الأجل في أسواق المال التي تتداول فيها العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة.

توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء

يجوز للصندوق بموجب اتفاقية تأسيسه أن يوزع مخصصات من حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء بالتناسب مع حصص عضويتها. ويتيح هذا التوزيع حصول كل بلد عضو على أصل (حيازات حقوق السحب الخاصة) وخصم معادل (مخصص من حقوق السحب الخاصة). وإذا زادت حيازات حقوق السحب الخاصة لدى أحد البلدان بما يتجاوز المخصص الموزع عليه، يبدأ البلد في اكتساب فوائد على هذا المقدار الزائد. وبالعكس، إذا كانت حيازاته أقل من هذا المخصص يبدأ في دفع فائدة على مقدار النقص.

وهناك نوعان من التوزيعات:

التوزيعات العامة لحقوق السحب الخاصة: يجب أن تكون التوزيعات العامة قائمة على احتياج عالمي طويل الأجل لتكميل الأصول الاحتياطية المتوافرة. وقد صدر القرار بتوزيع حقوق سحب خاصة ثلاث مرات، الأولى بقيمة إجمالية قدرها 9,3 مليار وحدة تم توزيعها على أقساط سنوية في الفترة 1970–1972، والثانية بقيمة 12,1 مليار وحدة تم توزيعها على أقساط سنوية في الفترة 1979–1981.

أما التوزيع العام الثالث فقد تمت الموافقة عليه في 7 أغسطس 2009 بقيمة قدرها 161,2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة وتم تنفيذه في 28 أغسطس من نفس العام. وأدى هذا التوزيع إلى زيادة متزامنة في حيازات البلدان الأعضاء من حقوق السحب الخاصة بمقدار 74,13% من حصة عضوية كل منها.

التوزيعات الخاصة لحقوق السحب الخاصة: وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1997 على اقتراح بتوزيع خاص لا يتكرر لمخصصات حقوق السحب الخاصة، وذلك بمقتضى التعديل الرابع المقترح لاتفاقية تأسيس الصندوق. والغرض من هذا التوزيع هو تمكين جميع أعضاء الصندوق من المشاركة في نظام حقوق السحب الخاصة على قدم المساواة وتصحيح الوضع القائم الذي لم تسنح فيه للبلدان الأعضاء التي انضمت إلى الصندوق بعد عام 1981 ــ أي أكثر من خُمس الأعضاء الحاليين ــ فرصة الحصول على أي توزيع سابق.

وقد أصبح التعديل الرابع نافذا بالنسبة لجميع الأعضاء بتاريخ 10 أغسطس 2009 حين أقر الصندوق بموافقة نسبة لا تقل عن ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء (112 عضوا) ممن تشكل أصواتهم 85% من مجموع القوة التصويتية. وفي 5 أغسطس 2009، انضمت الولايات المتحدة إلى 133 بلدا عضوا في تأييد التعديل. وتم تنفيذ التوزيع الخاص في 9 سبتمبر 2009، فتمت زيادة المخصصات التراكمية لدى البلدان الأعضاء بمقدار 21,5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة باستخدام نسبة معيارية موحدة.

شراء وبيع حقوق السحب الخاصة

كثيرا ما يحتاج البلدان الأعضاء إلى شراء حقوق سحب خاصة لاستخدامها في سداد التزاماتها تجاه الصندوق، أو قد ترغب في بيعها لتعديل مكونات احتياطياتها. ويقوم الصندوق بدور الوسيط بين الأعضاء والحائزين المعتمدين للتأكد من إمكانية مبادلة حقوق السحب الخاصة بالعملات القابلة للتداول الحر. وقد عمل سوق حقوق السحب الخاصة لأكثر من عقدين ماضيين عن طريق اتفاقات المبادلة الاختيارية. وبمقتضى هذه الاتفاقات، كان عدد من البلدان الأعضاء وأحد الحائزين المعتمدين يتطوعون ببيع وشراء حقوق السحب الخاصة ضمن حدود تنص عليها الاتفاقات ذات الصلة. وعقب توزيع حقوق السحب الخاصة في عام 2009، تم التوسع في هذه الاتفاقات من حيث العدد والحجم بغية التأكد من استمرار سيولة سوق التداول التطوعي لحقوق السحب الخاصة.

وإذا لم تكن الإمكانات التي تتيحها اتفاقات المبادلة الاختيارية كافية، يمكن أن يبدأ الصندوق تفعيل آلية التكليف التي يكلِّف الصندوق بموجبها بلدانا أعضاء من ذوي المراكز الخارجية القوية بالقدر الكافي بأن تشتري حقوق سحب خاصة من أعضاء ذوي مراكز خارجية ضعيفة مقابل عملات قابلة للتداول الحر، على ألا تتجاوز قيمة المعاملة حدودا معينة. ويساهم هذا الترتيب بدور داعم يضمن سيولة حقوق السحب الخاصة والطابع الذي يميز دورها كأصل احتياطي.

تمثل هذه المعلومات آخر تحديث في سبتمبر 2010

التسهيل الائتماني الممدد (ECF)

يتيح "التسهيل الائتماني الممدد" (Extended Credit Facility) المساعدة المالية للبلدان التي تحتاج موازين مدفوعاتها إلى التمويل طويل الأجل. وقد استُحدث هذا التسهيل اعتمادا على "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" المنشأ مؤخرا في إطار إصلاح موسع يجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة وتواؤما مع مختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك احتياجاتها في وقت الأزمات. ويحل التسهيل الائتماني الممدد محل "تسهيل النمو والحد من الفقر" (PRGF) ليكون أداة الصندوق الأساسية في تقديم الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل، حيث يتيح لها الاستفادة من موارد أكبر بشروط تمويلية أكثر يسرا وتصميم للبرامج يسمح بدرجة أكبر من المرونة وشرطية أبسط وأكثر تركيزا.

تطويع المساعدة المالية لاحتياجات البلدان الأعضاء

الغرض: يدعم التسهيل الائتماني الممدد، على غرار سابقه، البرامج الاقتصادية التي تطبقها البلدان الأعضاء لإعادة اقتصادها الكلي إلى وضع مستقر وقابل للاستمرار بما يتوافق مع تحقيق النمو والحد من الفقر على أساس قوي ودائم. ويمتد الدعم الذي يقدمه التسهيل ليشمل السياسات كما يمكن أن يكون أداة حافزة للمساعدات الأجنبية.

الأهلية: يتاح "التسهيل الائتماني الممدد" للبلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارد "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية طويلة الأجل، أي في الحالات التي يتوقع أن تستغرق فيها تسوية اختلالاتها الاقتصادية الكلية الأساسية فترة متوسطة الأجل أو أطول أجلا.

المدة وتكرار الاستخدام: تقدم المساعدات بمقتضى اتفاقات "التسهيل الائتماني الممدد" لفترة ثلاث سنوات قابلة للتمديد بما لا يتجاوز عامين إضافيين. وعقب انتهاء مدة اتفاق التسهيل الائتماني الممدد أو إلغائه، يجوز الموافقة على اتفاقات مماثلة أخرى.

حجم الاستفادة: يتحدد حجم الموارد الذي يمكن الاستفادة بها من خلال "التسهيل الائتماني الممدد" حسب كل حالة على حدة، مع النظر بعين الاعتبار إلى الاحتياجات اللازمة لميزان المدفوعات في البلد المستفيد ومدى قوة برنامجه الاقتصادي، واسترشادا بالمعايير المعمول بها للاستفادة من الموارد.[1] ويبلغ مجموع الموارد التي يمكن الحصول عليها من "الصندوق

[1] معايير الاستفادة من الموارد تتيح قواعد عامة للاسترشاد بها وتستخدم على أساس من المرونة، فهي لا تمثل حدودا قصوى أو مستحقات ثابتة. وتتحدد المعايير بمستوى ١٢٠% من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ١٨ شهرا، أو ٧٥% من الحصة إذا كان مجموع القروض الميسرة المقدم للبلد العضو ١٠٠% من الحصة أو أكثر (هذه المعايير تحسب على أساس تناسبي للاتفاقات التي تكون مدتها أقصر أو أطول من ١٨ شهرا).

الاستئماني للنمو والحد من الفقر" على سبيل التمويل الميسر ١٠٠% من حصة العضوية سنويا، بحد أقصى إجمالي ٣٠٠% من الحصة. ويمكن تجاوز هذه الحدود القصوى في الظروف الاستثنائية، كما يمكن مضاعفة الموارد المتاحة خلال فترة الاتفاق إذا اقتضت الحاجة.

شرطية مبسطة ومركزة

توافق البلدان الأعضاء بمقتضى "التسهيل الائتماني الممدد" على تطبيق مجموعة من السياسات التي تدعم جهودها لتحقيق تقدم كبير في إرساء اقتصادها الكلي على قاعدة مستقرة وقابلة للاستمرار. ويمكن وصف هذه الالتزامات، بما فيها الشروط المحددة للاستفادة من موارد التسهيل، ضمن خطاب النوايا الذي يصدره البلد المستفيد.

وقد حقق الصندوق تبسيطا لشرطية برامجه مع البلدان الأعضاء، بغية التركيز على السياسات التي تمثل عنصرا حاسما في تحقيق أهداف البرنامج. وينبغي أن تكون البرامج المدعمة بموارد "التسهيل الائتماني الممدد" متمشية مع استراتيجية النمو والحد من الفقر التي يطبقها البلد المستفيد. وقد أصبحت متطلبات التوثيق ذات الصلة أكثر مرونة بحيث تتيح وقتا كافيا لاستكمال تقرير استراتيجية الحد من الفقر إلى حين إجراء المراجعة الثانية للبرنامج في ظل "التسهيل الائتماني الممدد"أهداف البلد المستفيد للنمو والحد من الفقر.

وتستخدم ***الشروط الكمية*** لمراقبة متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية، مثل المجملات النقدية أو الاحتياطيات الدولية أو أرصدة المالية العامة أو الاقتراض الخارجي، في ضوء أهداف البرنامج الذي يطبقه البلد المستفيد. وتهدف البرامج المدعمة بموارد "التسهيل الائتماني الممدد" إلى حماية الإنفاق الاجتماعي وغيره من أوجه الإنفاق ذي الأولوية، وذلك بسبل تتضمن الأهداف الكمية الصريحة حيثما أمكن.

وتساعد ***القواعد المعيارية الهيكلية*** على متابعة تقدم الإصلاحات ذات الأهمية الحيوية لتحقيق أهداف البرامج؛ ويتم تقييم التقدم استرشادا بهذه القواعد في سياق مراجعات البرامج. وتختلف هذه التدابير باختلاف البرامج، لكنها يمكن أن تتضمن، على سبيل المثال، تدابير لتحسين عمليات القطاع المالي أو تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي أو تدعيم الإدارة المالية العامة. وقد أُلغيت الشروط الهيكلية الملزمة قانونا.

وتساهم ***مراجعات البرامج*** التي يجريها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بدور حيوي في تقييم الأداء وفقا للبرنامج المطبق وفي المساعدة على تطويع البرنامج طبقا للتطورات الاقتصادية. وتجرى المراجعات في العادة كل ستة أشهر، وإن كان يمكن المتابعة كل ثلاثة أشهر إذا كانت التقلبات الاقتصادية كبيرة.

إقراض بشروط بالغة التيسير

لا تحصل فوائد على التمويل بموجب "التسهيل الائتماني الممدد"، وتبلغ مهلة السداد خمس سنوات ونصف، بينما يبلغ أجل الاستحقاق النهائي ١٠ سنوات. ويراجع الصندوق كل عامين مستوى أسعار الفائدة على جميع تسهيلات الإقراض بشروط ميسرة من موارد "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر".

تمثل هذه المعلومات آخر تحديث في يناير ٢٠١٠

التسهيل الائتماني السريع (RCF)

يتيح "التسهيل الائتماني السريع" (Rapid Credit Facility) مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة. وقد استُحدث هذا التسهيل اعتمادا على "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" الذي أنشئ مؤخرا في إطار إصلاح موسع يجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة وتواؤما مع مختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك احتياجاتها في وقت الأزمات. ويأتي "التسهيل الائتماني السريع" ترشيدا لمساعدات الصندوق في الظروف الطارئة،[1] حيث يقترن بشروط بالغة التيسير، كما يمكن أن يكون استخدامه مرنا في مجموعة كبيرة من الظروف، ويتسم بتركيز أكبر على أهداف النمو والحد من الفقر.

تطويع المساعدة المالية لاحتياجات البلدان الأعضاء

الغرض: يقدم التسهيل الائتماني السريع المساعدة المالية السريعة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة، دون الحاجة إلى شروط تقوم على برامج مع الصندوق. ويمكن أن يتيح هذا التسهيل دعما مرنا في طائفة واسعة من الظروف، بما في ذلك الصدمات والكوارث الطبيعية والطوارئ الناشئة عن هشاشة الأوضاع. ويمتد الدعم الذي يقدمه التسهيل ليشمل السياسات كما يمكن أن يكون أداة حافزة للمساعدات الأجنبية.

الأهلية: يتاح صرف الموارد على الفور في ظل "التسهيل الائتماني السريع" للبلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية ملحة، وفي الحالات التي لا توجد فيها ضرورة لتطبيق برنامج اقتصادي متكامل (بسبب طابع الصدمة العابر والمحدود، على سبيل المثال) أو التي لا يكون تطبيق هذا البرنامج فيها ممكنا (بسبب نقص القدرات اللازمة، على سبيل المثال).

[1] يحل هذا التسهيل محل "عنصر الموارد المرتفعة" في "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية"، فضلا على العناصر المدعمة في "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" و "المساعدة الطارئة لبلدان ما بعد الصراع".

المدة وتكرار الاستخدام: تقدم المساعدات بمقتضى اتفاقات "التسهيل الائتماني السريع" في شكل موارد فورية. ويتيح التسهيل مرونة صرف الموارد دفعة واحدة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه احتياجات تمويلية عاجلة ومحدودة المدة (لا سيما في ظل نافذة مواجهة الصدمات)، وكذلك الصرف على دفعات متكررة على مدار عدد محدود من السنوات، بما في ذلك الحالات التي تتحول التسهيلات الائتمانية السريعة في نهاية المطاف إلى اتفاق للتسهيل الائتماني الممدد ويمكن أن يتم الصرف على دفعات متكررة في ظل التسهيل الائتماني السريع إذا كان السبب في احتياج ميزان المدفوعات للتمويل هو صدمة خارجية أو كان البلد المعني قد أنشأ سجل أداء إيجابي للسياسات الاقتصادية الكلية الملائمة.

حجم *الاستفادة:* يتحدد حجم الموارد الذي يمكن الاستفادة بها من خلال "التسهيل الائتماني السريع" حسب كل حالة على حدة، مع النظر بعين الاعتبار إلى الاحتياجات اللازمة لميزان المدفوعات في البلد المستفيد ومدى قوة سياساته الاقتصادية الكلية. ويبلغ الحد الأقصى للاستفادة من الموارد في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" ٢٥% من حصة العضوية سنويا، و ٧٥% منها على أساس تراكمي، وإن كانت حدود الاستفادة المعززة تطبق في ظل نافذة مواجهة الصدمات ضمن هذا التسهيل (٥٠% من حصة العضوية سنويا و ١٠٠% على أساس تراكمي).

شرطية محدودة

يقدم الصندوق الدعم للبلدان الأعضاء بمقتضى "التسهيل الائتماني السريع" من خلال الصرف الفوري للموارد دون شرطية محددة أو مراجعات للبرامج. وينبغي أن تهدف السياسات الاقتصادية المدعمة بموارد هذا التسهيل إلى معالجة مشكلات موازين المدفوعات الأساسية دعما لأهداف النمو والحد من الفقر التي يتوخاها البلد المستفيد.

الإقراض بشروط بالغة التيسير

لا تحصّل فوائد على التمويل بموجب "التسهيل الائتماني السريع"، وتبلغ مهلة السداد خمس سنوات ونصف، بينما يبلغ أجل الاستحقاق النهائي ١٠ سنوات. ويراجع الصندوق كل عامين مستوى أسعار الفائدة على جميع تسهيلات الإقراض بشروط ميسرة من موارد "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر".

تمثل هذه المعلومات آخر تحديث في يناير ٢٠١٠

تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF)

يتيح "تسهيل الاستعداد الائتماني" (Standby Credit Facility) المساعدة المالية للبلدان منخفضة الدخل التي تحتاج موازين مدفوعاتها إلى التمويل قصير الأجل. وقد استُحدث هذا التسهيل اعتمادا على "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" الذي أنشئ مؤخرا في إطار إصلاح موسع يجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة وتواؤما مع مختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك احتياجاتها في وقت الأزمات. ويحل تسهيل الاستعداد الائتماني محل "عنصر الموارد المرتفعة" في "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية"، ويقدم الدعم في طائفة أوسع من الظروف، كما يسمح بالحصول على قدر أكبر من الموارد بسعر فائدة أقل ويمكن استخدامه على أساس وقائي. ويُركز هذا التسهيل بدرجة أكبر على أهداف النمو والحد من الفقر.

تطويع المساعدة المالية لاحتياجات البلدان الأعضاء

الغرض: يدعم تسهيل الاستعداد الائتماني بلدان الدخل المنخفض التي وصلت اقتصاداتها الكلية إلى أوضاع قابلة للاستمرار بشكل عام، لكنها قد تمر بفترة قصيرة من الاحتياجات التمويلية والتصحيحية العارضة، بما في ذلك الاحتياجات التي تسببها الصدمات. ويوفر هذا التسهيل الدعم للبرامج الاقتصادية التي تطبقها البلدان الأعضاء لإعادة اقتصادها الكلي إلى وضع مستقر وقابل للاستمرار بما يتوافق مع تحقيق النمو والحد من الفقر على أساس قوي ودائم. ويمتد الدعم الذي يقدمه التسهيل ليشمل السياسات كما يمكن أن يكون أداة حافزة للمساعدات الأجنبية.

الأهلية: يتاح "تسهيل الاستعداد الائتماني" للبلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارد "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات آنية أو محتملة، في الحالات التي يتوقع أن تنتهي فيها احتياجاتها التمويلية والتصحيحية خلال عامين، مما يرسي الاقتصاد الكلي على قاعدة قابلة للاستمرار.

المدة وتكرار الاستخدام: يمكن أن تتراوح مدة اتفاق "تسهيل الاستعداد الائتماني" بين ١٢ و ٢٤ شهرا. ونظرا لأن التسهيل مصمم لمعالجة الاحتياجات العارضة قصيرة الأجل، فمن الطبيعي أن يكون استخدامه محدودا في نطاق عامين ونصف كل خمس سنوات. وضمن هذه الحدود، يمكن تمديد الاتفاق أو إلغاؤه، كما يمكن الموافقة على اتفاقات متعاقبة.

حجم الاستفادة: يتحدد حجم الموارد الذي يمكن الاستفادة بها من خلال "تسهيل الاستعداد الائتماني" حسب كل حالة على حدة، مع النظر بعين الاعتبار إلى الاحتياجات اللازمة لميزان المدفوعات في البلد المستفيد ومدى قوة برنامجه الاقتصادي،

واسترشادا بالمعايير المعمول بها للاستفادة من الموارد.[1] ويبلغ مجموع الموارد التي يمكن الحصول عليها من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" على سبيل التمويل الميسر ١٠٠% من حصة العضوية سنويا، بحد أقصى إجمالي ٣٠٠% من الحصة. ويمكن تجاوز هذه الحدود القصوى في الظروف الاستثنائية، كما يمكن مضاعفة الموارد المتاحة خلال فترة الاتفاق إذا اقتضت الحاجة.

الاتفاقات الوقائية: يجوز للبلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجا تمويليا محتملا وليس آنيا أن تتعامل مع الموارد التي يوفرها "تسهيل الاستعداد الائتماني" باعتبارها وقائية، ومن ثم لا يتم صرفها. غير أن البلدان الأعضاء تحتفظ بحقوقها في طلب صرف الموارد في ظل الاتفاق وتواصل مراكمة هذه الحقوق إلى أن يظهر احتياج تمويلي في وقت لاحق.

شرطية مبسطة ومركزة

توافق البلدان الأعضاء بمقتضى "اتفاق الاستعداد الائتماني" على تطبيق مجموعة من السياسات التي تساعد في إرساء اقتصادها الكلي على قاعدة مستقرة وقابلة للاستمرار. ويمكن وصف هذه الالتزامات، بما فيها الشروط المحددة للاستفادة من موارد التسهيل ، في خطاب النوايا الذي يصدره البلد المستفيد.

وقد حقق الصندوق تبسيطا لشرطية برامجه مع البلدان الأعضاء، بغية التركيز على السياسات التي تمثل عنصرا حاسما في تحقيق أهداف البرنامج. وينبغي أن تكون البرامج المدعمة بموارد "تسهيل الاستعداد الائتماني" متمشية مع أهداف البلد المستفيد للنمو والحد من الفقر.

وتستخدم ***الشروط الكمية*** لمراقبة متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية، مثل المجملات النقدية أو الاحتياطيات الدولية أو أرصدة المالية العامة أو الاقتراض الخارجي، في ضوء أهداف البرنامج الذي يطبقه البلد المستفيد. وتهدف البرامج المدعمة بموارد "تسهيل الاستعداد الائتماني" إلى حماية الإنفاق الاجتماعي وغيره من أوجه الإنفاق ذي الأولوية، وذلك بسبل تتضمن الأهداف الكمية الصريحة حيثما أمكن.

وتساعد ***القواعد المعيارية الهيكلية*** على متابعة تقدم الإصلاحات ذات الأهمية الحيوية لتحقيق أهداف البرامج؛ ويتم تقييم التقدم استرشادا بهذه القواعد في سياق مراجعات البرامج. وتختلف هذه التدابير باختلاف البرامج، لكنها يمكن أن تتضمن، على سبيل المثال، تدابير لتحسين عمليات القطاع المالي أو تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي أو تدعيم الإدارة المالية العامة. وقد أُلغيت الشروط الهيكلية الملزمة قانونا.

[1] معايير الاستفادة من الموارد تتيح قواعد عامة للاسترشاد بها وتستخدم على أساس من المرونة، فهي لا تمثل حدودا قصوى أو مستحقات ثابتة. وتتحدد المعايير بمستوى ١٢٠% من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ١٨ شهرا، أو ٧٥% من الحصة إذا كان مجموع القروض الميسرة المقدم للبلد العضو ١٠٠% من الحصة أو أكثر (هذه المعايير تحسب على أساس تناسبي للاتفاقات التي تكون مدتها أقصر أو أطول من ١٨ شهرا).

وتساهم ***مراجعات البرامج*** التي يجريها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بدور حيوي في تقييم الأداء وفقا للبرنامج المطبق وفي المساعدة على تطويع البرنامج طبقا للتطورات الاقتصادية. ويمكن إجراء المراجعات كل ستة أشهر أو ثلاثة أشهر.

إقراض بشروط ميسرة

يبلغ سعر الفائدة على التمويل بموجب "تسهيل الاستعداد الائتماني" ٠,٢٥%، لكن هذا السعر يخضع للإعفاء الاستثنائي من كافة مدفوعات الفائدة على القروض الميسرة المستحقة حاليا للصندوق وحتى نهاية ٢٠١١. ويمنح "تسهيل الاستعداد الائتماني" فترة مهلة مدتها ٤ سنوات، ويبلغ أجل استحقاقه النهائي ٨ سنوات. ويطبق رسم إتاحة قدره ١٥ نقطة أساس على كل دفعة تُسحب من الموارد التي تمت الموافقة عليها، على أن تكون قابلة للرد على أساس تناسبي عند الصرف الفعلي. ويراجع الصندوق كل عامين مستوى أسعار الفائدة على جميع تسهيلات الإقراض بشروط ميسرة من موارد "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر".

تمثل هذه المعلومات آخر تحديث في يناير ٢٠١٠

NUANCE

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 09/441
للنشر الفوري
٣ ديسمبر ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يهدف إلى اقتصاد عالمي ونظام نقدي دولي أقوى في مرحلة ما بعد الأزمة

يعتزم صندوق النقد الدولي مواصلة العمل على دعم التعافي الاقتصادي الوليد وإقامة اقتصاد عالمي أكثر قوة في مرحلة ما بعد الأزمة، وذلك من خلال المشورة التي يقدمها بشأن السياسات ودعمه لأهداف الإصلاح التي حددتها قرارات اسطنبول الأربعة حول مهمة الصندوق، ودوره التمويلي، ورقابته على أساس متعدد الأطراف، ونظام حوكمته. ويهدف برنامج العمل الذي ناقشه المجلس التنفيذي، على النحو الموضح فيما بعد، إلى تحقيق هذه الأهداف.

وخلال مناقشة المجلس التنفيذي لبرنامج العمل ، قال السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، مخاطبا أعضاء المجلس: "رغم أن الصندوق تمكن من مواجهة الأزمة بمجموعة من الإجراءات المبتكرة، فإن مهمته الرسمية ربما تكون قاصرة عن الإحاطة بما أصبح متوقعا منه كحارس قوي للاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي على مستوى العالم." وأضاف بقوله: "برنامج العمل هذا طموح وقابل للتحقيق، وهو ضروري أيضا على أية حال. فقدرة الصندوق على استيفاء المهمات الصعبة المنوطة به كانت عاملا أساسيا ساعد البلدان الأعضاء على التصدي للأزمة، وعلينا أن نحافظ على هذا الزخم."

الاقتصاد العالمي بعد الأزمة

استراتيجيات الخروج من طور الأزمة

تعهدت البلدان الأعضاء في الصندوق بالحفاظ على السياسات الداعمة لاقتصاداتها إلى أن يصبح التعافي أشد صلابة، كما تعهدت بأن تتضافر جهودها في التواصل حول استراتيجيات الخروج من طور الأزمة وفي العمل على تنفيذها. ولمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق هذا الهدف، يعكف الصندوق حاليا على دراسة

هذه الاستراتيجيات، بما فيها السحب المزمع للسياسات التيسيرية على مستوى المالية العامة والإجراءات النقدية والقطاع المالي. وينطوي هذا الجهد على اعتبارات عملية سوف تتولد عنها تحديات ومفاضلات أمام البلدان الأعضاء وهي في سبيل إلغاء البرامج المرتبطة بالأزمة، وتتمخض عن تعديل توجهات نماذجها الاقتصادية التقليدية، وتعيد تشكيل أطر سياساتها الرامية لتحقيق درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي.

البنيان العالمي

تعزيز النظام النقدي الدولي

عند مراجعة الصندوق للمهمة المنوطة به، سوف يُعِد ملخصا عاما عن المتوقع منه في عالم اليوم، بما في ذلك الرقابة والإقراض وتشغيل النظام النقدي الدولي. وسوف تتضمن هذه المراجعة النظر في الحجم المناسب لموارد الصندوق وتقسيم مكوناتها بين اشتراكات الحصص والموارد المقترضة. ويستتبع ذلك مناقشة لدور الصندوق التمويلي ولكيفية تطوير أدواته بوصفها بدائل موثوقة للتأمين الذاتي ومراكمة الاحتياطيات المفرطة. وسوف تُعنى هذه المناقشة بالنظر في كيفية البناء على موارد كالتي يتيحها "خط الائتمان المرن" و"الاتفاقات الوقائية عالية الموارد" لتقديم مساعدة أكبر للبلدان الأعضاء في جهودها من أجل التكيف مع أوضاع التقلب المالي مع الحفاظ على ضمانات وقائية كافية لحسن استخدام هذه الموارد. وسوف يبحث المجلس التنفيذي مصادر عدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي وإمكانية تنويع الأصول الاحتياطية المتاحة. وسوف تُلقي المراجعة المقررة نظرة جديدة أيضا على طرائق الرقابة الاقتصادية.

تعزيز مشورة الصندوق بشأن السياسات

بعد أن طُلِب إلى الصندوق المساعدة في تطبيق الإطار الذي وضعته مجموعة العشرين للتوصل إلى نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار، أصبح من الوارد أن يكتسب الصندوق فعالية أكبر بكثير في رقابته على اقتصادات الأعضاء الأشد تأثيرا في النظام المالي. وسوف يناقش المجلس التنفيذي الإطار الملائم والإجراءات المطلوبة التي يقوم عليها دور الصندوق في التقييمات المتبادلة بين أعضاء مجموعة العشرين. وسوف يواصل الصندوق أيضا بحث القضايا العالمية المنفردة، بما في ذلك سياسات البلدان ذات القطاعات المالية الكبيرة نسبيا مقارنة بحجم اقتصاداتها وكيف واكبت الأسواق الصاعدة ظروف الأزمة.

إصلاح نظامي الحصص والحوكمة

دعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المجلس التنفيذي إلى تحقيق هدف يناير ٢٠١١ بشأن إصلاح الحصص لصالح البلدان الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية، وذلك بتحويل ما يعادل ٥% على الأقل من أنصبة البلدان الممثلة تمثيلا زائدا إلى البلدان قاصرة التمثيل مع استخدام صيغة الحصص الحالية كأساس للعمل ودون المساس بالحصص التصويتية لأفقر البلدان.

وإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق جهوده لإصلاح نظام الحوكمة، وهو ما يشمل إنشاء عملية علنية وشفافة لاختيار المدير العام. وقد شكل عميد المجلس التنفيذي مجموعة عمل من المديرين التنفيذيين لهذا الغرض.

جدول أعمال لصالح البلدان منخفضة الدخل

يحرز الصندوق تقدما في تنفيذ نموذج الدخل الجديد بالكامل، بما في ذلك بيع جزء من رصيد الذهب، كما يسعى للحصول على مساهمات لزيادة موارده المخصصة للإقراض والدعم بهدف مضاعفة طاقة الإقراض الميسر على النحو المتفق عليه.

ولتلبية احتياجات الأعضاء الأكثر عرضة للتأثر بتداعيات الأزمة، سوف يحدد الصندوق سياسات ما بعد الأزمة التي قد تحتاج إلى تعديل في بعض البلدان منخفضة الدخل حتى تظل قادرة على تحمل أعباء ديونها مع مواصلة السعي لتحقيق النمو والحفظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي.

وفي هذا الصدد تحدث السيد ستراوس-كان عن برنامج العمل فقال: "إنه برنامج عمل لا يقل طموحا ومشقة عن البرنامج الذي انتهينا مؤخرا من تنفيذه، لكنني واثق أننا نستطيع التغلب على هذا التحدي بنجاح."

مرشد سريع إلى بعض المصطلحات الأساسية

تعلم لغة الاقتصاد

يستخدم خبراء الاقتصاد وصندوق النقد الدولي لغة متخصصة. وفيما يلي إشارة سريعة لبعض المصطلحات المستخدمة في هذه النشرة، ورقم الصفحة التي يوجد فيها كل مصطلح.

الشرطية: وهي الشروط المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتي يتعين على البلدان الأعضاء الالتزام بها في معظم الحالات لدى اقتراض أموال من الصندوق (راجع صفحة ٢٣).

العدوى: يشير هذا المصطلح إلى انتقال الأزمات المالية من بلد إلى آخر (راجع صفحة ١٧).

التسهيلات: أنواع القروض التي يوفرها الصندوق لبلدانه الأعضاء (راجع صفحة ٢٥).

سلامة الحكم والإدارة: وتشمل كافة الجوانب في أسلوب إدارة البلد أو المؤسسة، بما في ذلك الإطار التنظيمي والمساءلة (راجع صفحة ١٩).

رقابة الصندوق: وهي تعني حرفيا "الإشراف". فالصندوق، طبقا لاتفاقية تأسيسه، مسؤول عن الإشراف على النظام النقدي الدولي وممارسة رقابة حازمة على سياسات أسعار الصرف لدى البلدان الأعضاء. وتُعَد الرقابة من أنشطة الصندوق الأساسية - حيث يتتبع التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والقُطري، ويحيط واضعي السياسات بما إذا كانت الأمور تحيد عن المسار الصحيح أو كانت هنالك حاجة إلى تصحيح السياسات (راجع صفحة ١٧).

الاقتصاد الكلي: كلمة "macro" أو "كلي" هي كلمة إغريقية الأصل تعني "كبير". لذلك يُعنى "الاقتصاد الكلي" بعمل الاقتصاد ككل وبمتغيرات مثل الثروة الكلية والنقود والدخل والبطالة والتضخم وأسعار الصرف (أي قيمة العملات مقابل العملات الأخرى). وعلى العكس من ذلك، يُعنى الاقتصاد الجزئي بسلوك الوحدات الاقتصادية المنفردة كالأسر المعيشية والشركات، وبتحديد الأسعار المرجعية (راجع صفحة ١٦).

صافي القيمة الحالية: هو أسلوب لتقدير قيمة المدفوعات المستقبلية عن طريق أخذ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في الاعتبار بعد خصم رأس المال اليوم (راجع صفحة ٢٩).

حقوق السحب الخاصة: هي أصول احتياطية دولية أنشأها الصندوق في عام ١٩٦٩ لتكميل ما كان متوفرا آنذاك من أصول احتياطية رسمية للبلدان الأعضاء. وتخصص حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء في الصندوق بالتناسب مع حصصها. وحقوق السحب الخاصة هي أيضا وحدة الحساب المستخدمة في معاملات الصندوق، وتتحدد قيمتها على أساس سلة من العملات الدولية الأساسية (راجع صفحة ١٤).

إمكانية الاستمرار: يشجع الصندوق اتباع سياسات تهدف إلى تحقيق نمو قابل للاستمرار – أي نمو دائم لا ينقطع من جراء «دورات الانتعاش والكساد» على سبيل المثال. ويكون دين أي بلد قابلا للاستمرار إذا كان البلد قادرا على خدمته وسداده دون تعريض سلامة الاقتصاد للخطر (راجع صفحة ١٧).

الشفافية: تشير إلى مدى صراحة المؤسسات مع الجمهور. وكلما زادت شفافية المؤسسة زاد حرصها على إعلام الجمهور بأنشطتها وأساليبها التشغيلية أولا بأول (راجع صفحة ١٩).

لمزيد من المعلومات، راجع معجم صندوق النقد الدولي للمصطلحات المالية في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت، وعنوانه (www.imf.org).

على الغلاف صورة لامرأة تجدُف بقارب على طول نهر الميكونغ في إقليم لانغ سون بفييت نام. خطت فييت نام خطوات واسعة نحو تحرير نظامها التجاري (راجع الصفحة ٣) (Steve Raymer/CORBIS).

مادة

ما هى السياسة المالية العامة؟

مارك هورتون وأسماء الجنانينى
Mark Horton and Asmaa El-Ganainy

السياسة المالية العامة هى استخدام الإنفاق الحكومى والضرائب للتأثير على الاقتصاد. وتستخدم الحكومات السياسة المالية العامة عادة لتعزيز النمو القوى والمستدام وتقليل أعداد الفقراء. وقد اكتسب دور أهداف السياسة المالية أهمية كبيرة فى الأزمة الحالية حيث تدخلت الحكومات لدعم الأنظمة المالية وإعطاء دفعة البداية للنمو والتقليل من تأثير الأزمة على الجماعات المعرضة للمعاناة. وقد ذكر قادة مجموعة العشرين لبلدان الأسواق الصناعية والناشئة فى بلاغهم الصادر عقب اجتماعهم للقمة فى لندن فى أبريل أنهم يجرون «توسعا ماليا منسقا لم يسبق له مثيل». فما الذى يعنونه بالتوسع المالى؟ وبشكل أعم، كيف يمكن لأدوات مالية أن توفر دعما للاقتصاد العالمى؟

تاريخياً تراوحت أهمية السياسة المالية كـأداة للسياسة بين التعاظم والتضاؤل. فقبل عام ٩٣٠، ساد نهج التدخل الحكومى المحدود، أو حرية النشاط الاقتصادى. ومع انهيار سوق الأوراق المالية والكساد العظيم، ضغط صناع السياسة من أجل أن تقوم الحكومات بدور استباقى بدرجة أكبر. وفى فترة أحدث، قللت البلدان مرة أخرى من حجم ووظيفة الحكومات مع تولى الأسواق دورا أكبر فى تخصيص السلع والخدمات. والآن وقد أصبحت الأزمة المالية فى ذروتها، أصبحت السياسة المالية الأكثر نشاطا أمرا مستحسنا مرة أخرى.

كيف تعمل السياسة المالية العامة؟

عندما تتوافر لصناع السياسة فى سعيهم التأثير على الاقتصاد، أداتان رئيسيتان تحت تصرفهم– السياسة النقدية والسياسة المالية. وتستهدف البنوك المركزية النشاط بشكل غير مباشر بالتأثير على عرض النقود من خلال تصحيح أسعار الفائدة، واشتراطات الاحتياطى المصرفى، وبيع سندات الحكومة والصرف الأجنبى؛ وتؤثر الحكومات على الاقتصاد بتغيير مستوى الضرائب وأنواعها، ومدى وتكوين الإنفاق، ودرجة وشكل الاقتراض. وتؤثر الحكومات بشكل مباشر وغير مباشر على طريقة استخدام الموارد فى الاقتصاد. وتساعد المعادلة الأساسية لحساب الدخل القومى على بيان كيف يحدث ذلك: الناتج المحلى الإجمالى= الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص+ مشتريات الحكومة من السلع والخدمات+ الصادرات الصافية+ NX +G+I.

فعلى الجانب الأيمن يوجد الناتج المحلى الإجمالى (GD)– أى قيمة كل السلع والخدمات النهائية التى ينتجها الاقتصاد (انظر «عودة للأساسيات» عدد كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ من مجلة التمويل والتنمية). وعلى الجانب الأيسر هناك مصادر الإنفاق أو الطلب الكلى– الاستهلاك الخاص، والاستثمار الخاص، ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات، والصادرات مطروحا منها الواردات (الصادرات الصافية) وتوضح هذه المعادلة أن الحكومات تؤثر على النشاط الاقتصادى (الناتج المحلى الإجمالى)، بالتحكم بشكل مباشر فى مشتريات الحكومة من السلع والخدمات والتأثير على الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص والصادرات الصافية بشكل غير مباشر من خلال إجراء تغييرات فى الضرائب والتحويلات والإنفاق. والسياسة المالية التى تزيد من الطلب الكلى بصورة مباشرة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومى يطلق عليها فى العادة سياسة توسعية أو «طليقة». وعلى العكس من ذلك، كثيرا ما تعتبر السياسة المالية انكماشية أو «مقيدة» إذا ما خفضت الطلب عن طريق تخفيض الإنفاق.

وإلى جانب توفير السلع والخدمات، فإن أهداف السياسة المالية تتباين. فعلى المدى القصير قد تركز الحكومات على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلى. على سبيل المثال، تنشيط اقتصاد معتل، أو محاربة تضخم فى طريقه للارتفاع، أو المساعدة على تقليل أوجه الضعف الخارجية. وعلى المدى الأطول، يتمثل الهدف فى تعزيز النمو المستدام أو تقليل أعداد الفقراء بأعمال على «جانب العرض» لتحسين البنية التحتية أو التعليم. وعلى الرغم من أن هذه الأهداف مشتركة على نطاق واسع بين البلدان، فإن أهميتها النسبية تختلف من بلد لآخر تبعا لظروف كل بلد. فعلى المدى القصير، قد تعكس الأولويات دورة الأعمال أو رد الفعل على كارثة طبيعية– وعلى المدى الأطول، قد تتمثل الدوافع فى مستويات التنمية، أو دوافع ديمغرافية، أو الموارد الطبيعية. وقد تقود الرغبة فى تقليل أعداد الفقراء، بلدا منخفض الدخل إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية، بينما قد تستهدف إصلاحات المعاشات فى اقتصاد متقدم تكاليف طويلة الأجل تلوح فى الأفق متعلقة بسكان طفقوا يتقدمون السن. وفى بلد منتج للنفط، قد تهدف السياسة المالية إلى التخفيف من الإنفاق المساير للتقلبات الدورية– وتهدئة كل من الانفجارات عندما ترتفع أسعار النفط والتخفيض المؤلم عندما تنخفض.

رد الفعل على الأزمة

كان للأزمة تأثير سلبى على الاقتصاد فى كل أنحاء العالم، مع حدوث صعوبات فى القطاع المالى وتضاؤل الثقة الذى ضرب الاستهلاك الخاص والاستثمار والتجارة الدولية (تذكر معادلة حساب الدخل القومى). وقد ردت الحكومات باستهداف تشجيع النشاط من خلال قناتين: عوامل تحقيق الاستقرار الاوتوماتيكية والحوافز المالية الحكومية – أى الإنفاق الاستنسابى أو تخفيضات فى الضرائب الاستنسابية. وستصبح عوامل تحقيق الاستقرار نافعة عندما تتغير مستويات إيرادات الضرائب والإنفاق ولا تعتمد على أعمال معينة بل تعمل فى علاقة بدورة الأعمال. فعلى سبيل المثال، فإنه عندما يبطئ الناتج أو ينخفض، يتناقص مبلغ الضرائب الذى يتم تحصيله لأن أرباح الشركات ودخول دافعى الضرائب تنخفض. ومن المقدر أن تزيد أيضا مزايا البطالة والإنفاق الاجتماعى الآخر فى أثناء مرحلة الكساد. وهذه التغيرات الدورية تجعل السياسة المالية توسعية أوتوماتيكيا فى أثناء فترات الكساد وانكماشية فى أثناء فترات الانتعاش.

وترتبط عوامل تحقيق الاستقرار الأتوماتيكية بحجم الحكومة وتميل لأن تكون أكبر فى الاقتصادات المتقدمة. وحيثما تكن عوامل تحقيق الاستقرار تكن هناك حاجة أقل للحوافز – تخفيض الضرائب، والدعم أو برامج الأشغال العامة– طالما أن كلا النهجين يساعدان على تخفيف آثار هبوط النشاط الاقتصادى. وفى الواقع، فإنه فى ظل الأزمة الحالية، اتجهت البلدان التى لديها عوامل أكبر لتحقيق الاستقرار إلى اللجوء بدرجة أقل إلى التدابير الاستنسابية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من أن التدابير الاستنسابية يمكن تصميمها لتتناسب مع احتياجات تحقيق الاستقرار فإن عوامل تحقيق الاستقرار الأوتوماتيكية لا تسرى عليها تأخيرات التنفيذ (على سبيل المثال، تصميم مشروعات طرق جديدة والموافقة عليها وتنفيذها)، ويتم سحب تأثيراتها أوتوماتيكيا عندما تتحسن الظروف. أما الحوافز فقد تكون صعبة فى التصميم والتنفيذ بفاعلية وكذلك يصعب إبطال مفعولها عندما تتحسن الظروف. إلا أنه فى العديد من البلدان منخفضة الدخل والأسواق الناشئة، فإن القيود المؤسسية وضيق وعاء الضرائب يفيان أن عوامل تحقيق الاستقرار ضعيفة نسبيا. وحتى فى البلدان التى لديها أكبر عوامل لتحقيق الاستقرار، قد تكون هناك حاجة ملحة للتعويض عن فقدان النشاط الاقتصادى وأسباب قهرية لتوجيه رد فعل الحكومة على الأزمة نحو أولئك المحتاجين بصورة مباشرة.

ويتوقف رد الفعل المضبوط فى النهاية على المساحة المالية المتاحة للحكومة للقيام بمبادرات جديدة للإنفاق أو إجراء تخفيضات الضرائب– أى فرصة الحصول على تمويل إضافى بتكلفة معقولة أو قدرتها على إعادة تحديد أولويات نفقاتها القائمة. ولم يكن بعض الحكومات فى وضع يسمح له بالرد بحوافز، لأن دائنيها المحتملين يعتقدون أن مزيدا من الإنفاق والاقتراض سيشكلان ضغطا أكثر من اللازم على التضخم، واحتياطات العملة الأجنبية، أو سعر الصرف– أو بحجب العديد من الموارد من القطاع الخاص المحلى (معروف أيضا بالمزاحمة) مما يؤخر استعادة العافية. وبالنسبة لحكومات أخرى، استدعى فرص مزيد من قيود التمويل الصارمة إجراء تخفيضات فى الإنفاق لتراجع الإيرادات (عوامل تحقيق الاستقرار تعمل). وفى البلدان التى لديها تضخم كبير أو عجز كبير فى الحساب الجارى الخارجى، لا يرجع أن يكون المنشط المالى فعالا بل حتى مرغوبا فيه.

ضبط دقيق لرد الفعل

لحجم الحوافز وتوقيتها وتكوينها أهمية كبيرة. ويهدف صناع السياسة بشكل عام إلى أن يضبطوا حجم التدابير الحافزة لتتفق مع تقديراتهم لحجم الفجوة فى الناتج – الفرق بين الناتج المتوقع وما يمكن أن يكون عليه حجم الناتج لو كان الاقتصاد يعمل بكل قدرته. كما يتطلب الأمر وجود مقياس لفاعلية الحافز– أو بشكل أدق ترجمته إلى ناتج (معروف أيضا بالمضايف). وتميل المضايفات إلى أن تكون أكبر إذا كان التسرب أقل (على سبيل المثال، ادخار جزء صغير فقط من الحافز أو إنفاقه على الواردات)، وظروف نقدية ملائمة (أسعار الفائدة لا ترتفع كنتيجة للتوسع المالى)، واعتبار أن وضع البلد المالى بعد الحافز مستداما. والمضايفات يمكن أن تكون صغيرة أو حتى سلبية إذا ما أثار التوسع قلقا حول الاستدامة مستقبلا، وفى تلك الحالة من المحتمل أن يقاوم القطاع الخاص تدخل الحكومة بزيادة المدخرات أو حتى نقل الأموال للخارج، بدلا من استثمارها أو استهلاكها. وتميل المضايفات أيضا إلى أن تكون أعلى بالنسبة لتدابير الإنفاق عنها بالنسبة لتخفيضات الضرائب أو التحويلات وللبلدان الأكبر (فى كلتا الحالتين بسبب التسرب الأقل). أما بالنسبة للتوقيت، ففى كثير من الأحيان، يستغرق تنفيذ تدابير الإنفاق بعض الوقت، وبمجرد أن تتم قد لا تصبح مطلوبة. إلا أنه إذا كان من المتوقع أن يطول هبوط النشاط الاقتصادى (كما فى الأزمة الحالية)، فإن المخاوف حول التأخير قد تكون أقل إلحاحا. ولكل هذه الأسباب، يجب أن تكون التدابير الحافزة فى وقتها المناسب وحيدة التوجيه ومؤقتة – أى يتم الرجوع عنها بسرعة بمجرد تحسن الظروف.

وبالمثل، يمكن تعزيز مدى استجابة ونطاق عوامل تحقيق الاستقرار، على سبيل المثال، بنظام للضرائب تصاعدى بدرجة أكبر– أى فرض ضرائب على الأسر ذات الدخل العالى أعلى من الضرائب التى تفرض على الأسر الأقل دخلا. ويمكن أيضا ربط مدفوعات التحويلات بشكل واضح بالظروف الاقتصادية (على سبيل المثال، معدلات البطالة أو محركات أخرى لسوق العمل). وفى بعض البلدان، تهدف القواعد المالية للحد من نمو الإنفاق فى أثناء فترات الازدهار عندما يكون نمو العائد عاليا – خاصة من الموارد الطبيعية. وفى أماكن أخرى، تساعد المراجعة الرسمية وآليات برامج انتهاء الصلاحية («الغروب») على ضمان ألا تعيش المبادرات الجديدة بعد انتهاء الفرص الأولى منها. وأخيرا، تساعد الأطر متوسطة الأجل شاملة التغطية وتقيم الإيرادات والنفقات والأصول والالتزامات والمخاطر على تحسين صنع السياسة على مدى دورة الأعمال.

عجوزات كبيرة وديون عامة متزايدة

ارتفعت معدلات العجوزات المالية والديون العامة بشكل حاد فى العديد من البلدان مع رد الفعل المالى للأزمة. وقد زاد دعم وضمان القطاعات المالية والصناعية من الهموم. ويستطيع العديد من البلدان أن تتحمل عجوزات مالية متوسطة لفترات ممتدة، عندما تقتنع الأسواق المالية والمحلية والدولية والشركاء الدوليون والثنائيون بقدرتها على سد التزاماتها حاليا ومستقبلا. إلا أن العجوزات التى تنمو بدرجة أكبر مما يلزم وتستمر لفترات أطول مما يجب تقوض الثقة. ويدعو صندوق النقد الدولى، لإدراكه لهذه المخاطر فى الأزمة الحالية، والحكومات لوضع استراتيجية للسياسة المالية، لها أربع شعب للمساعدة على ضمان الملاءة المالية: فالحوافز يجب ألا يكون لها تأثيرات دائمة على العجوزات؛ والأطر متوسطة الأجل يجب أن تشمل الالتزام بإجراء التصحيح المالى بمجرد تحسن الظروف؛ ويجب تحديد الإصلاحات الهيكلية وتنفيذها لتعزيز النمو؛ ويتعين على البلدان التى تواجه ضغوطا ديمغرافية متوسطة الأجل وطويلة الأجل أن تلتزم بصورة حازمة باستراتيجيات واضحة للرعاية الصحية وإصلاح المعاشات. ■

مارك هورتون رئيس قسم وأسماء الجنايني تعمل خبيرة اقتصادية فى دائرة الشئون المالية فى صندوق النقد الدولى.

اقتراحات للقراءة الأخرى:

Daniel, James, Jeffrey Davis, Manal Fouad, and Caroline Van Rijckeghem, 2006, "Fiscal Adjustment for Stability and Growth," IMF Pamphlet 55 (Washington: International Monetary Fund).

Heller, Peter S., 2005, "Understanding Fiscal Space," IMF Policy Discussion Paper 054/ (Washington: International Monetary Fund).

International Monetary Fund, 2008, "Fiscal Policy as a Countercyclical Tool," World Economic Outlook, Chapter 5 (Washington, October).

International Monetary Fund, 2009, "The State of Public Finances: Outlook and Medium-Term Policies After the 2008 Crisis" (Washington); available at www.imf.org/external/np/pp/eng/2009030609/.pdf

Spilimbergo, Antonio, Steve Symansky, Olivier Blanchard, and Carlo Cottarelli, 2008, "Fiscal Policy for the Crisis," IMF Staff Position Note 0801/ (Washington: International Monetary Fund).

ما هي السياسة النقدية؟

كوشي ماتاي
Koshy Mathai

عاشت السياسة النقدية تحت أقنعة عديدة. ولكن أيا كان مظهرها، فإنها تختصر في تصحيح عرض النقود في الاقتصاد بما يحقق توليفة ما من التضخم واستقرار الناتج.

وقد يتفق معظم الاقتصاديين على ثبات الناتج على المدى الطويل حتى أن أي تغير في عرض النقود وحده من شأنه أن يحدث تغييرا في الأسعار. ولكن على المدى القصير فإنه نظرا لأن الأسعار والأجور عادة يتم تصحيحها فورا، فإن عرض النقود قد يؤثر في الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات. وهذا هو السبب في أن السياسة النقدية التي تديرها عامة البنوك المركزية مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي أو البنك المركزي الأوروبي تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو.

وفي حالة الركود مثلا، يمتنع المستهلكون عن الإنفاق بالمقرر الذي كانوا معتادين عليه، وينخفض إنتاج الشركات، مما يدفعها إلى تسريح العمال، والتوقف عن الاستثمار في قدرات جديدة، وقد ينخفض الإقبال الخارجي أيضا على صادرات البلد. وباختصار يحدث انخفاض في الطلب الكلي يمكن للحكومات أن تواجهه بسياسة تميل لمناهضة الاتجاه الذي يسير منه الاقتصاد. وغالبا ما تكون السياسة النقدية أداة مختارة لمواجهة التقلبات الدورية.

قد تؤدى مثل هذه السياسة الرامية لمواجهة التقلبات الدورية إلى التوسع المنشود في الإنتاج (والتشغيل). ولكن نظرا لأنها تستتبع زيادة في عرض النقود، فقد تسفر أيضا عن زيادة في الأسعار. ومع اقتراب الاقتصاد من الإنتاج بكامل طاقته، فإن زيادة الطلب ستلقى ضغوطا على تكلفة المدخلات، بما فيها الأجور. وعندئذ يستخدم العمل دخولهم التي زادت في شراء مزيد من السلع والخدمات، مما يؤدى إلى زيادة أكبر في الأسعار والأجور، ورفع التضخم المعمم لأعلى وهى نتيجة عادة ما يرغب صانعو السياسات في تحاشيها.

هدفان متلازمان

ومن ثم، فعلى صانعي السياسات النقدية أن يوازنوا بين أهداف الأسعار والإنتاج. والحاصل أنه حتى البنوك المركزية، مثل البنك المركزي الأوروبي، التي لا تستهدف سوى التضخم فحسب، قد تسلم عموما بأنها تولى اهتماما كذلك بتحقيق استقرار الإنتاج والإبقاء على الاقتصاد في حالة تقرب من التشغيل الكامل. وعلى مستوى بنك الاحتياطي الفيدرالي، الذي يملك تفويضا مزدوجا صريحا من الكونغرس الأمريكي، فإن هدف التشغيل يحظى باعتراف رسمي ويوضع على قدم المساواة مع هدف التضخم.

والسياسة النقدية ليست هي الأداة الوحيدة لإدارة الطلب الكلى على السلع والخدمات، بل هناك أداة أخرى تتمثل في سياسة المالية العامة– فرض الضرائب والإنفاق– وقد توسعت الحكومات في استخدامها أثناء الأزمة الراهنة. بيد أن ما يحدث بصورة نمطية هو أن من تشريعات التغييرات في الضرائب والإنفاق يستغرق وقتا، وبمجرد أن تتحول هذه التغييرات إلى قوانين، يصعب سياسيا إلغاؤها. أضف إلى ذلك المخاوف من احتمال عدم استجابة المستهلكين بالشكل المقصود للحوافز الضريبية (فقد يلجئون مثلا إلى ادخار قيمة التخفيضات الضريبية بدلا من إنفاقها) ومن السهل أن نفهم لماذا تعتبر السياسة النقدية عامة خط الدفاع الأول في تثبيت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي. (ويرد الاستثناء في بلدان أسعار الصرف فيها ثابتة، حيث يتم ربط السياسة النقدية تماما بهدف سعر الصرف).

السياسة المستقلة

رغم أن السياسة النقدية تعتبر واحدة من أهم أدوات الحكومة الاقتصادية، فإن معظم الاقتصاديين يرون أنها تدار على النمو الأفضل من جانب بنك مركزي (أو وكالة مماثلة) مستقلة عن الحكومة المنتخبة. وتنبع هذه الرؤية من بحث أكاديمي، أجرى منذ ثلاثين عاما خلت، ركز على مشكلة عدم الاتساق الزمني. ولابد أن صانعو السياسة النقدية الذين كانوا أقل استقلالا عن الحكومة وجدوا أن من مصلحتهم أن يعدوا بتخفيض التضخم بغرض إبقاء سقف التوقعات بشأن التضخم متدنيا بين المستهلكين ودوائر الأعمال. ولكنهم في وقت لاحق، واستجابة لتطورات لاحقة، قد يجدون أنه من الصعب مقاومة التوسع في عرض النقود، مما يفضي إلى المفاجأة بالتضخم. وتلك المفاجأة من شأنها أولا أن تعزز الإنتاج، بجعل أجور العمالة أرخص نسبيا (حيث إن الأجور تتغير ببطء)، ومن شأنها أيضا أن تخفض من قيمة الدين الحكومي الحقيقية أو المصححة وفقا للتضخم. لكن الناس سرعان ما يدركون هذا الانحراف نحو التضخم ويرفعون سقف توقعاتهم بشأن زيادة الأسعار، مما يجعل من الصعب على صانعي السياسة تخفيض التضخم.

وللتغلب على مشكلة عدم التناسق الزمني، اقترح بعض الاقتصاديين أن يلتزم صانعو السياسات بقاعدة تقضى بإلغاء حرية التقدير الكامل في تصحيح السياسة النقدية. ومع ذلك، فقد ثبت أنه من الصعب في القطبين العملي الالتزام على نحو يحظى بالمصداقية بقاعدة (قد تكون معقدة) ثبت أنها صعبة. وكان هناك حل بديل، قد يحصن العملية رغم ذلك ضد السياسة، ويقوى ثقة الجمهور في التزام السلطات بتخفيض التضخم، يتمثل في تفويض إدارة السياسة النقدية لبنك مركزي مستقل معزول عن جانب كبير من العملية السياسية – كما كان الحال بالفعل في عدد من الاقتصادات. وتوحي الشواهد بأن استقلال البنوك المركزية يرتبط حقا بتراجع التضخم وزيادة استقراره.

إدارة السياسة النقدية

كيف يتصرف بنك مركزي، إزاء تغيير السياسة النقدية؟ إن النهج الأساسي يتمثل ببساطة في تغير حجم عرض النقود. ويتم ذلك عادة من خلال عمليات للسوق المفتوحة يتم فيها تبادل الدين الحكومي قصير الأجل مع القطاع الخاص. فإذا اشترى بنك الاحتياطي الفيدرالي مثلا، أو اقترض أذون خزانة من بنوك تجارية فسوف يضيف البنك المركزي نقدا إلى الحسابات يسمى الاحتياطي تتم مطالبة البنوك بالاحتفاظ به. وذلك من شأنه توسيع عرض النقود. وعلى النقيض من ذلك، إذا باع البنك الاحتياطي الفيدرالي أو أقرض أوراقا مالية للخزانة إلى البنوك، فإن ما يتلقاه من مدفوعات مقابل ذلك من شأنه تقليص عرض النقود.

ومع أن كثيرا من البنوك المركزية اختبرت على مر السنين أهدافا صريحة لنمو النقود، فإن مثل هذه الأهداف أصبحت أقل شيوعا بكثير، لأن قياس الارتباط بين النقود والأسعار أصعب مما كان عليه يوما من الأيام. وقد تحولت بنوك مركزية كثيرة إلى التضخم كهدف لها– إما وحده أو لغاية يحتمل أن تكون ضمنية من أجل تحقيق النمو و/ أو التشغيل.

وعندما يتحدث بنك مركزي ما علنا عن السياسة النقدية، فإنه عادة ما يركز على أسعار الفائدة وليس على أية كمية معينة من النقود (رغم أن الأمر قد يتطلب تحقيق أسعار الفائدة المنشودة من خلال إحداث تغييرات في عرض النقود). وتنزع البنوك المركزية إلى التركيز على سعر واحد تحدده السياسات، وهو بصفة عامة سعر لأجل قصير، غالبا ما يكون السعر لليلة واحدة، الذي تفرضه البنوك على بعضها البعض لاقتراض الأموال. وعندما تطرح البنوك المركزية نقودا في النظام بشراء الأوراق المالية أو اقتراضها، وهو ما يسمى باللغة العامية سياسة التليين، تخفيض السعر. وعادة ما يرتفع عندما يحكم البنك المركزي قبضته، عن طريق امتصاص الاحتياطيات. ويتوقع البنك المركزي أن تتسرب التغييرات في السياسة النقدية إلى جميع أسعار الفائدة الأخرى ذات الصلة بالاقتصاد.

آليات نقل الآثار

لتغيير السياسة النقدية آثار مهمة على الطلب الكلي، وبالتالي على كل من الإنتاج والأسعار. وثمة عدد من الطرق التي يتم من خلالها نقل إجراءات السياسات إلى الاقتصاد الحقيقي (دراسة Ireland، ٢٠٠٨) والطريقة التي يركز عليها الناس تقليديا هي قناة سعر الفائدة. فإذا أحكم البنك المركزي قبضته مثلا، ترتفع تكلفة الاقتراض، ويقل ميل المستهلكين إلى شراء الأشياء التي يمولونها عادة– مثل المنازل والسيارات– ويقل ميل الشركات إلى الاستثمار في معدات، أو برمجيات، أو مبان جديدة. ويتسق المستوى المنخفض من النشاط الاقتصادي مع التضخم الأدنى لأن انخفاض الطلب يعني عادة انخفاض الأسعار. لكن ذلك ليس خاتمة القصة. ذلك أن ارتفاعا في أسعار الفائدة يميل أيضا إلى تخفيض القيمة الصافية للشركات والأفراد– وهو ما يسمى قناة الميزانية العمومية– مما يجعل تأهلها للحصول على قروض بأي أسعار للفائدة أكثر صعوبة، الأمر الذي يقلل من ضغوط الإنفاق والأسعار. كما أن ارتفاع السعر يقلل من ربحية البنوك بوجه عام وبذلك يجعلها أقل استعدادا للإقراض– وهو ما يسمى قناة الإقراض المصرفي. وتقضي الأسعار المرتفعة عادة إلى ارتفاع قيمة العملة، عندما يسعى المستثمرون الأجانب إلى عوائد أعلى، ويزيدون من طلبهم على العملة. ومن خلال قناة سعر الصرف، تنخفض الصادرات عندما تزداد تكلفتها، وترتفع الواردات عندما تغدو أرخص. ويتقلص إجمالي الناتج المحلي بدوره.

وللسياسة النقدية تأثير إضافي مهم على التضخم من خلال التوقعات– وهي مكون لذاته التضخم الذي يحقق نفسه بنفسه. ويتم الإنفاق على كثير من عقود الأجور والأسعار مقدما، بناء على توقعات التضخم. وإذا رفع صانعو السياسات أسعار الفائدة، وأعلنوا أن مزيدا من الارتفاعات يشق طريقه، فقد يقنع ذلك العامة بأن صانعي السياسات جادون في إبقاء التضخم قيد السيطرة. عندئذ سوف ستبرم العقود الطويلة الأجل زيادات أكثر تواضعا في الأجور والأسعار على مر الزمن، وهذه سوف تحافظ بدورها على انخفاض التضخم الفعلي.

متى يتوقف انخفاض الأسعار؟

خلال العامين المنصرمين، أجرت البنوك المركزية في كافة أرجاء العالم تخفيضا حادا في أسعار الفائدة الأساسية ـ حتى وصلت إلى الصفر في بعض الحالات ـ مما استنفد كل إمكانات التخفيض. ومع ذلك فقد توصلت هذه البنوك إلى طرق غير تقليدية لمواصلة تيسير السياسة النقدية.

وكان أحد المناهج هو شراء كميات كبيرة من الأدوات المالية من السوق. وأدى ما يطلق عليه اسم التيسير الكمي إلى زيادة حجم الميزانية العمومية للبنك المركزي– وضخ نقد جديد في الاقتصاد. وتحصل البنوك المركزية على احتياطيات إضافية (وهي الودائع التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي، وينمو عرض النقود.

وهناك خيار وثيق الصلة قد يتسبب بدوره في توسيع الميزانية العمومية للبنك المركزي، وهو خيار التيسير الائتماني، لكن التركيز أكبر على مكونات هذه الميزانية العمومية ـ أي أنواع الأصول المشتراة. وخلال الأزمة الحالية، أصبح كثير من أسواق الائتمان النوعية مجمدا، وكانت النتيجة أن توقفت قناة سعر الفائدة عن العمل. وردت البنوك المركزية باستهداف تلك الأسواق التي تكتنفها المشكلات مباشرة. فقد قام بنك الاحتياطي الفيدرالي مثلا، بإنشاء تسهيل خاص لشراء الأوراق التجارية (ديون الشركات ذات الأجل القصير جدا)، لضمان توافر الفرصة باستمرار للشركات للحصول على رأس المال العامل. واشترت أيضا الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية لضمان استمرارية تمويل الإسكان.

ويذهب البعض إلى أن التيسير الائتماني من شأنه تقريب السياسة النقدية من السياسة الصناعية بأكثر مما ينبغي، مع قيام البنوك المركزية بضمان تدفق التمويل لأجزاء معينة من السوق. لكن التيسير الكمي ليس أقل إثارة للجدل. فهو يتطلب شراء أصول أكثر حيادا مثل الديون الحكومية، لكنه يدفع البنك المركزي نحو تمويل عجز المالية العامة للحكومة، مما يمكن أن يجعل استقلاله موضع شك.

ولما كان الاقتصاد العالمي يبدو أنه بصدد الانتعاش، فقد تحول الشاغل الرئيسي إلى رسم إستراتيجية للخروج من الأزمة: كيف يمكن أن تنهي البنوك المركزية تدخلاتها الاستثنائية وتشدد سياستها النقدية للحيلولة دون تحول التضخم إلى مشكلة فيما بعد؟

كوشي ماتاي هو الممثل لصندوق النقد الدولي المقيم في سري لانكا.

المراجع:

Ireland, Peter N., 2008, "Monetary Transmission Mechanism," in The New Palgrave Dictionary of Economics, *ed. by Steven N. Durlauf and Lawrence E. Blume (Houndmills, Basingstoke, United Kingdom: Palgrave MacMillan, 2nd ed.).*

المادة

ما هو الناتج المحلى الإجمالى

تيم كلين
Tim Callen

يستخدم العديد من المهن فى العادة كلمات مركبة من أوائل حروف كلمات أخرى. فالبنسبة للأطباء والمحاسبين ولاعبى البيسبول، فالحروف MRI (أشعة الرنين المغنطيسى)، و GAAP (قواعد المحاسبة المقبولة لدى الجميع)، و ERA (متوسط التشغيل المكتسب)، على التوالى لا تحتاج لتفسير. بيد أنه بالنسبة لشخص غير مطلع على هذه المجالات تصبح هذه الحروف، بدون تفسير، عقبة كؤودا أمام فهم أفضل للموضوع المطروح.

ولا يختلف علم الاقتصاد عن ذلك. فالاقتصاديون يستخدمون العديد من هذه الكلمات المركبة من حروف أولى. ومن أكثرها انتشارا GDP، وهى تعنى الناتج المحلى الإجمالى. وكثيرا ما تُذكر فى الصحف، وفى أخبار التلفيزيون، وفى تقارير الحكومات، والبنوك المركزية، ومجتمع الأعمال. وقد أصبحت تُستعمل على نطاق واسع كمؤشر على مدى سلامة الاقتصاد الوطنى والعالمى. وعندما يكون الناتج المحلى الإجمالى آخذ فى النمو، خاصة عندما يمثل التضخم مشكلة، يغدو أن العمال ومجتمع الأعمال بصفة عامة أفضل حالا منهم عندما لا يكون كذلك.

قياس الناتج المحلى الإجمالى

يقيس الناتج المحلى الإجمالى القيمة النقدية للمنتجات والخدمات النهائية – أى تلك التى يشتريها المستخدم الأخير– التى تُنتج فى بلد ما فى فترة زمنية معينة (لنقل ربع سنة أو سنة). إنه يحسب كل الناتج المتولد فى داخل حدود بلد ما. ويتكون الناتج المحلى الإجمالى من سلع وخدمات تُنتج للبيع فى السوق ويشمل أيضا بعض المنتجات غير السوقية مثل الدفاع أو خدمات التعليم التى توفرها الحكومة. وهناك مفهوم بديل هو الناتج القومى الإجمالى أو (GNP)، وهو يحصى جميع إنتاج المقيمين فى بلد ما. وهكذا، فإنه إذا كان هناك مصنع فى الولايات المتحدة يملكه ألمان، فإن ناتج هذا المصنع سيدرج فى الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة ولكنه سيدرج فى الناتج القومى الإجمالى لألمانيا.

ولا يدرج كل النشاط الإنتاجى فى الناتج المحلى الإجمالى فعلى سبيل المثال، لا يدرج العمل بلا أجر (مثل العمل الذى يُؤدى فى المنزل أو بواسطة متطوعين) وأنشطة السوق السوداء فى الناتج المحلى الإجمالى لأن من الصعب قياسها وتقييمها بدقة. وهذا يعنى، على سبيل المثال، أن الخباز الذى ينتج رغيفا من الخبز لأحد العملاء يسهم فى الناتج المحلى الإجمالى، ولكنه لا يسهم فى الناتج المحلى الإجمالى إذا خبز نفس الرغيف لأسرته.

وعلاوة على ذلك، فإن «إجمالى» الناتج المحلى لا يأخذ فى اعتباره استهلاك الآلات والمبانى وما شابه (ما يسمى الموجودات الرأسمالية) المستخدمة فى إنتاج الناتج. فإذا ما خصمنا هذا الاستنفاد للموجودات الرأسمالية، الذى يسمى إهلاك، من الناتج المحلى الإجمالى، فسنحصل على الناتج المحلى الصافى.

من الناحية النظرية، يمكن النظر للناتج المحلى الإجمالى بثلاث طرق مختلفة.

- **نهج الإنتاج** – ويجمع «القيمة المضافة» فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج، حيث يتم تعريف القيمة المضافة بأنها إجمالى المبيعات ناقصا قيمة المدخلات الوسيطة فى عملية الإنتاج. فعلى سبيل المثال، يمثل الدقيق مدخلا وسيطا والخبز هو المنتج النهائى، أو تمثل خدمات المهندس المعمارى مدخلا وسيطا ويمثل المبنى والمنتج النهائى.
- **نهج الإنفاق** ويجمع قيمة المشتريات التى قام بها المستخدمون الأخيرون – على سبيل المثال، استهلاك الطعام، والتلفزيونات، والخدمات الطبية من جانب الأسر المعيشية، والاستثمارات فى الآلات بواسطة الشركات، ومشتريات السلع والخدمات بواسطة الحكومة والأجانب.
- **نهج الدخل** ويجمع الدخول المتولدة من الإنتاج – على سبيل المثال، المكافآت التى يتلقاها الموظفون وفائض تشغيل الشركات (تقريبا المبيعات وخصوما من التكاليف). وتحسب الوكالة القومية للإحصاءات عادة الناتج المحلى الإجمالى لبلد ما، وهى تجمع المعلومات من عدد ضخم من المصادر. بيد أنه عند القيام بهذا الحساب، فإن أغلب البلدان تتبع معايير دولية ثابتة. والمعيار الدولى لقياس الناتج المحلى الإجمالى مدرج فى «نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣»، الذى صنفه صندوق النقد الدولى، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، والأمم المتحدة والبنك الدولى.

الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى

أحد الأمور التى يرغب الناس فى معرفتها حول الاقتصاد هو ما إذا كان الناتج الإجمالى من السلع والخدمات ينمو أم ينكمش. ولكن نظرا لأن الناتج المحلى الإجمالى يُحسب بالأسعار الحالية أو الاسمية، فإن المرء لا يستطيع مقارنة فترتين إلا بعد إجراء تصحيحات لمراعاة التضخم. ولتحديد الناتج المحلى الإجمالى «الحقيقى»، يجب تصحيح قيمته الاسمية لتؤخذ فى الاعتبار تغيرات الأسعار بما يسمح لنا بمعرفة ما إذا كانت قيمة الناتج قد ارتفعت بسبب زيادة الإنتاج أو لمجرد أن الأسعار قد ارتفعت. وتُستخدم أداة إحصائية تسمى «معامل

خفض التضخم» لتعديل الناتج المحلى الإجمالى من الأسعار الاسمية إلى الأسعار الثابتة.

والناتج المحلى الإجمالى مهم لأنه يوفر معلومات عن حجم الاقتصاد وكيفية أدائه. ويستخدم نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى كثير من الأحوال كمؤشر للصحة العامة للاقتصاد. وبشكل عام، فإن الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى تفسر كعلامة على أن الاقتصاد سيبلى بلاء حسنا. فعندما ينمو الناتج المحلى الإجمالى بقوة، يرجح أن يزداد التوظيف لأن الشركات تستخدم المزيد من العمال لمصانعها وتزداد الأموال فى جيوب الناس. وفى الوقت الحالى، تتجه المخاوف للاتجاه المضاد. فبعد عدة سنوات من نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بقوة بشكل استثنائى، يمر العديد من البلدان بفترة تباطؤ، ويُقدّر أن الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى قد تراجع فى عدد من البلدان الصناعية فى أربا ع العام الأخيرة. ولكن نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى يتحرك فى دورات على مَر الزمن. فالاقتصادات تمر أحيانا بفترات من الازدهار، وأحيانا أخرى لفترات من النمو البطئىء أو حتى الركود (مع تعريف الأخير أحيانا كربعين متتاليين من العام يتراجع فيهما الإنتاج). ففى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حدثت ست فترات من الركود مختلفة فى أمدها وشدتها فيما بين عام ١٩٥٠ و ٢٠٠٧ (انظر الشكل). وينبه المكتب القومى للأبحاث الاقتصادية لتواريخ دورات الأعمال فى الولايات المتحدة.

مقارنة الناتج المحلى الإجمالى لبلدين

يقاس الناتج المحلى الإجمالى بعملة البلد المعنى. وهذا يتطلب تعديلا عند محاولة مقارنة قيمة الناتج فى بلدين باستخدام عملات مختلفة. والأسلوب المعتاد هو تحويل قيمة الناتج المحلى الإجمالى لكل بلد إلى دولارات أمريكية ثم المقارنة بينهما. والتحويل إلى دولارات يمكن أن يتم إما باستخدام الأسعار السائدة فى السوق – أى تلك السائدة فى سوق الصرف الأجنبى – أو بسعر صرف تعادل القوة الشرائية. وسعر صرف تعادل القوة الشرائية هو السعر الذى يجب أن تحول به عملة أحد البلدان إلى عملة بلد آخر لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات فى كل بلد (انظر «عودة للأساسيات» فى عدد مارس ٢٠٠٧ من مجلة التمويل والتنمية).

النمو والفجوات

فى الأساس أخذ الناتج الاقتصادى للولايات المتحدة، مقيسا بالناتج المحلى الإجمالى المصحح لمراعاة التضخم، ينمو منذ عام ١٩٥٠، فيما عدا ست فترات ركود تباينت آمادها وشدتها.

(التغيير السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، نسبة مئوية)

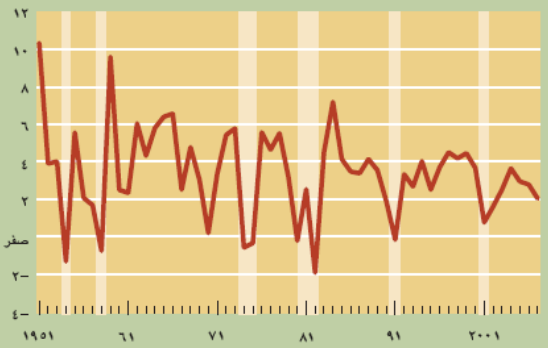

المصدر: صندوق النقد الدولى، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمى.
ملاحظة: تمثل المساحات الباهته التظليل فترات الركود عندما يتراجع الإنتاج. وتواريخ فترات الركود حددها المكتب القومى للأبحاث الاقتصادية، وهو منظمة خاصة.

وهناك فجوة واسعة بين أسعار الصرف المستند إلى السوق وأسعار الصرف المبنية على تعادل القوة الشرائية (P) فى الأسواق الناشئة والبلدان النامية. ففى أغلب الأسواق الناشئة والبلدان النامية، تبلغ النسبة بين سعر صرف السوق وأسعار صرف الدولار الأمريكى طبقا لتعادل القوة الشرائية ما بين ٢,٤. والسبب فى هذا هو أن السلع والخدمات غير المتداولة تميل لأن تكون أرخص فى البلدان منخفضة الدخل عنها فى البلدان مرتفعة الدخل – فعلى سبيل المثال، فإن قص الشعر فى نيويورك أكثر تكلفة منه فى بيشكك – حتى لو كانت تكلفة صنع السلع المتداولة، مثل الآلات، واحدة فى البلدين. وبالنسبة للبلدان المتقدمة، تميل أسعار صرف السوق وأسعار صرف تعادل القوة الشرائية إلى أن يكونا أكثر تقاربا. وتعنى هذه الاختلافات أن الأسواق الناشئة والبلدان النامية يكون لديها إجمالى ناتج محلى مقدر بالدولار أعلى عند استخدام سعر صرف تعادل القوة الشرائية.

وينشر صندوق النقد الدولى مجموعة متنوعة من بيانات الناتج المحلى الإجمالى على موقعه على الإنترنت (www.imf.org). كما تحس المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى أيضا المقاييس العالمية والإقليمية لنمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى. وهذه تعطى فكرة عن مدى سرعة أو بطء نمو الاقتصاد العالمى أو الاقتصادات فى إقليم معين من العالم. وتُقدّر الإجماليات كمتوسطات مرجحة للناتج المحلى الإجمالى فى البلدان فرادى، بأوزان تعكس حصة كل بلد فى الناتج المحلى الإجمالى فى المجموعة (مع استخدام سعر صرف تعادل القوة الشرائية لتحديد الأوزان المناسبة). وهكذا، فعلى سبيل المثال، تتصور النسخة المنقحة من «آفاق الاقتصاد العالمى» التى يصدرها صندوق النقد الدولى، أن الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى العالمى سينمو بنسبة ٢,٢ فى المائة فى عام ٢٠٠٩، مسجلا هبوطا كان من ٣,٧ فى المائة لهذا العام (و ٥ فى المائة فى عام ٢٠٠٧). ومن المتوقع أن تنكمش الاقتصادات المتقدمة لأول مرة على أساس سنوى منذ الحرب العالمية الثانية.

ما لا يكشفه الناتج المحلى الإجمالى

من المهم أيضا أن يفهم ما لا يمكن للناتج المحلى الإجمالى أن يقوله لنا ذلك، أن الناتج المحلى الإجمالى ليس مقياسا لمستوى المعيشة الكلى أو لرفاه فى بلد ما. وعلى الرغم من أن التغييرات فى ناتج السلع والخدمات للفرد (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى) كثيرا ما تستخدم كمقياس لما إذا كان المواطن المتوسط فى بلد ما فى حال أفضل أو أسوأ، إلا أنه لا يحيط بأشياء قد تعتبر مهمة بالنسبة للرفاه بشكل عام. وهكذا، فعلى سبيل المثال، قد تأتى زيادة الناتج على حساب الأضرار بالبيئة أو تكاليف خارجية أخرى، مثل الضوضاء. أو قد يتضمن تقليل وقت الفراغ أو استنفاد موارد طبيعية غير متجددة. وقد تعتمد نوعية الحياة أيضا على توزيع الناتج المحلى الإجمالى بين المقيمين فى بلد ما، وليس على مجرد المستوى الكلى. ولمحاولة أخذ مثل هذه العوامل فى الحسبان، تعد الأمم المتحدة مؤشرا للتنمية البشرية يرتب البلدان ليس فقط على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، بل أيضا على أساس عوامل أخرى مثل طول العمر المتوقع، وإجادة القراءة والكتابة، والالتحاق بالمدارس. وقد بُذلت محاولات أخرى لمراعاة بعض النقائص فى الناتج المحلى الإجمالى، مثل «مؤشر التقدم الحقيقى» ومؤشر إجمالى السعادة القومية، ولكن هذه أيضا لها منتقدوها. ■

تيم كالين رئيس شعبة فى دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فى صندوق النقد الدولى.

صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠٠٩

مكافحة الأزمة العالمية

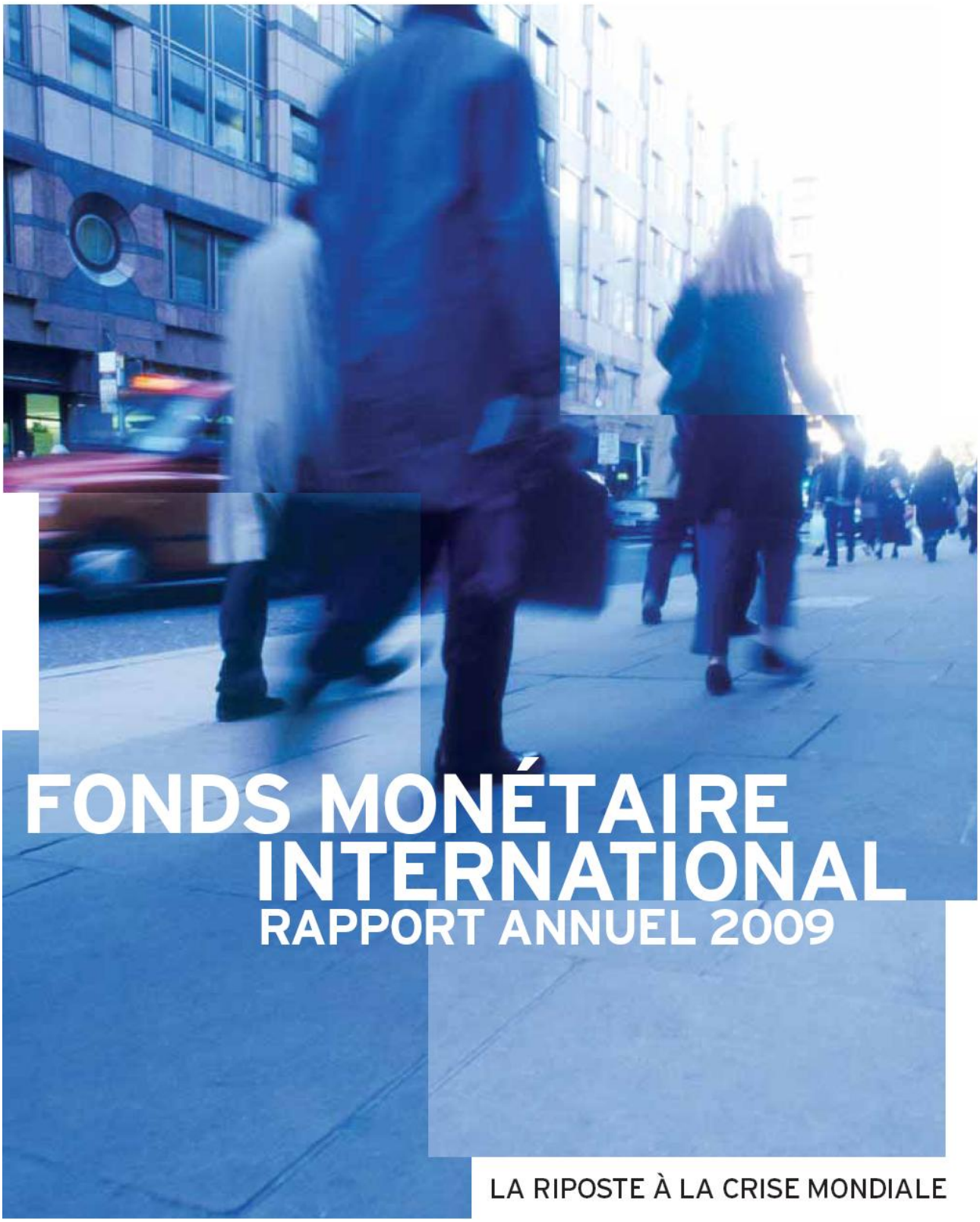

FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL

RAPPORT ANNUEL 2009

LA RIPOSTE À LA CRISE MONDIALE

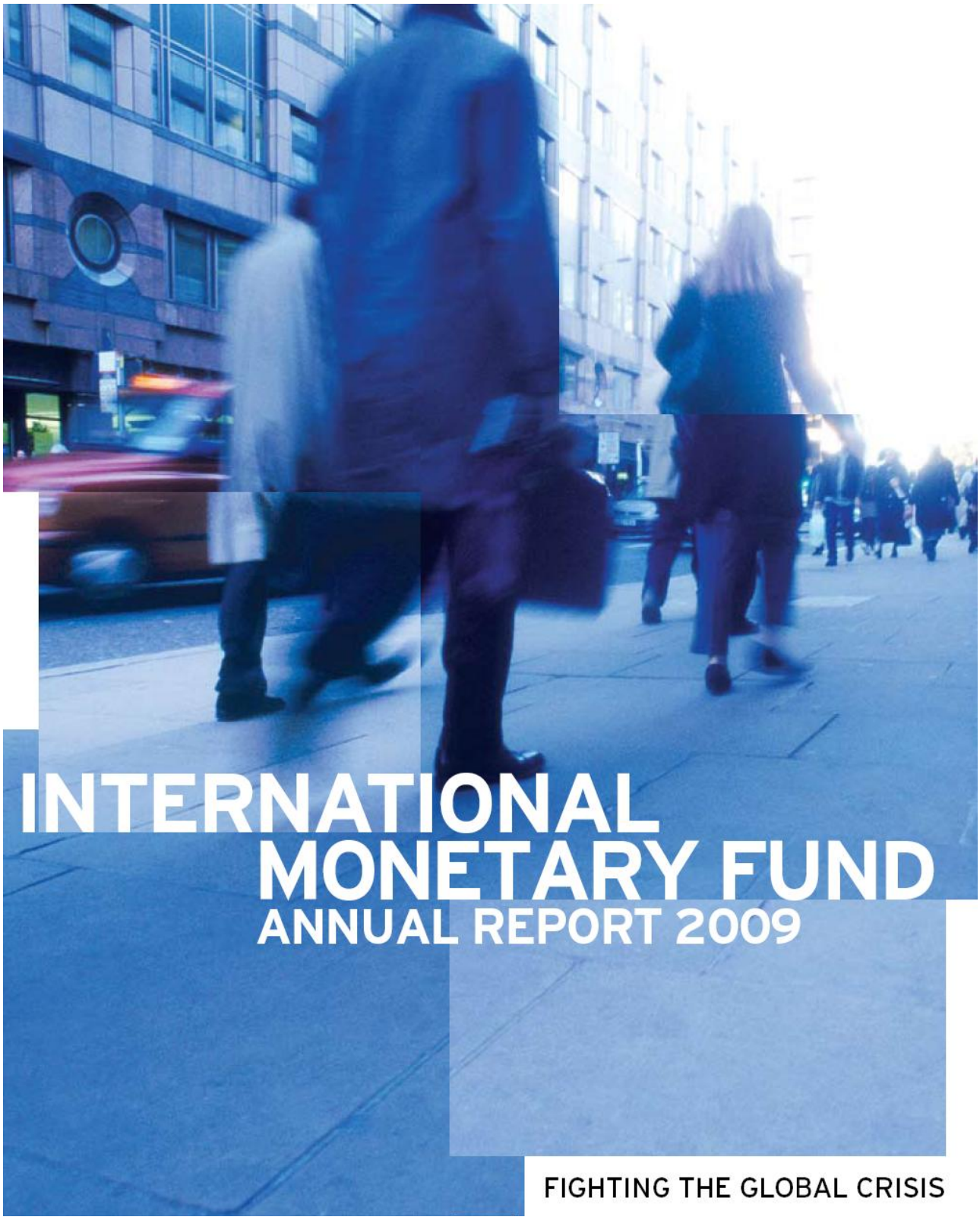
INTERNATIONAL
MONETARY FUND
ANNUAL REPORT 2009
FIGHTING THE GLOBAL CRISIS

التمويل والتنمية
www.imf.org/fandd
ديسمبر ٢٠٠٩
البطالة
الموجة الثالثة
ويليام وايت يتحدث عن
مستقبل علم الاقتصاد الكلي
جوزيف ستيغليتس
أستاذ البسطاء
إسوار براساد
استعادة توازن النمو في آسيا
تغير المناخ
تشجيع
التعافي الأخضر
Finance & Development, December 2009 - Arabic $8.00
MFIAA2009004

F&D
FINANCES et DÉVELOPPEMENT
www.imf.org/fandd
Décembre 2009
Chômage
La troisième vague
William White : l'avenir
de la macroéconomie
Joseph Stiglitz
Le professeur du peuple
Eswar Prasad : rééquilibrer
la croissance en Asie
La lutte contre le changement climatique
au service d'une
reprise verte
Finances & Développement, décembre 2009 8 $
MFIFA2009004

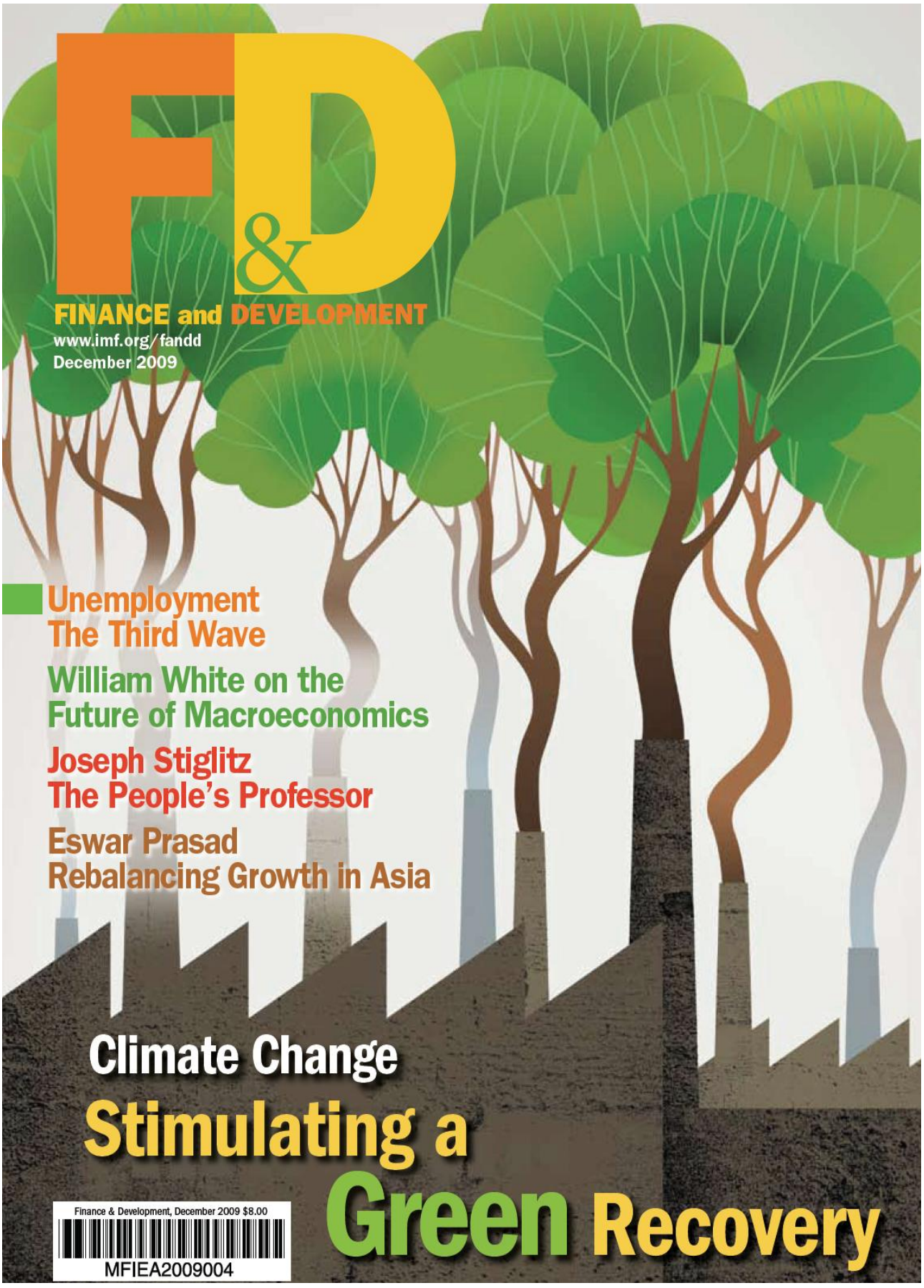
F&D
FINANCE and DEVELOPMENT
www.imf.org/fandd
December 2009
Unemployment
The Third Wave
William White on the
Future of Macroeconomics
Joseph Stiglitz
The People's Professor
Eswar Prasad
Rebalancing Growth in Asia
Climate Change
Stimulating a
Green Recovery
Finance & Development, December 2009 $8.00
MFIEA2009004

فـــهـرس

إهداء

كلمة شكر

مقدمة.....5

الفصل الأول:اللغة الاقتصادية والترجمة.....11

المبحث الأول: اللغة و الاقتصاد.....12

المطلب الأول: العلاقة بين الاقتصاد و اللغة 12

المطلب الثاني: علاقة التطور الاقتصادي بالتطور اللغوي.....13

المطلب الثالث: تشابك و تداخل لغة الاقتصاد باللغة العامة.....14

المبحث الثاني: الترجمة في مجال الاقتصاد.....14

المطلب الأول: الترجمة في مفهومها العام.....14

المطلب الثاني: الترجمة المتخصصة و لغات الاختصاص. 17

المطلب الثالث: الترجمة الاقتصادية نحو اللغة العربية.....19

المبحث الثالث: خصائص النص الاقتصادي.....22

المطلب الأول: طبيعة النصوص الاقتصادية.....22

المطلب الثاني: الاستعارة في النصوص الاقتصادية.....24

المطلب الثالث: الاقتراض و الكلمات المستحدثة.....25

المطلب الرابع: استعمال الرموز والمختصرات.....26

المبحث الرابع: لسانيات المدونة و الترجمة.....28

المطلب الأول: ماهية لسانيات المدونة 29

المطلب الثاني: أنواع وأشكال المدونات الالكترونية.....31

المطلب الثالث: استعمال لسانيات المدونة في الترجمة.....32

الفصل الثاني: المتلازمات اللفظية في كل حالاته.....33

المبحث الأول: ما بين علم الترجمة و ميدان التراكيب الإصطلاحية. 34

المطلب الأول: إسهام ميدان التركيب الاصطلاحية في علم الترجمة 35

المطلب الثاني: بعض التفاصيل المصطلحية.....39

المطلب الثالث: في باب أهمية المتلازمات اللفظية.....41

المبحث الثاني: ماهية المتلازمات اللفظية.....42

المطلب الأول: تفرق المناهج في دراسة المتلازمات اللفظية.....43

المطلب الثاني: بعض التعريفات 44

المطلب الثالث: خصائص المتلازمات اللفظية.....47

المبحث الثالث: أوجه الشبه و الاختلاف بين المتلازمات و الظواهر الأخرى.....
.....51

المطلب الأول: المتلازمات اللفظية و التواترات 51

المطلب الثاني: المتلازمات اللفظية و التعابير الاصطلاحية.....53

المبحث الرابع: المتلازمات اللغوية بين اللغة العامة و لغات الاختصاص.....56

المطلب الأول: المتلازمات اللفظية في اللغة العامة.....56

المطلب الثاني: المتلازمات اللفظية في لغات الاختصاص.....58

المطلب الثالث: المتلازمات اللفظية والترجمة كعملية نقل ما بين لغوي.....58

الفصل الثالث: دراسة ترجمية للمتلازمات اللفظية في النصوص الاقتصاد.....63

المبحث الأول: اختيار ميدان الاختصاص و المدونة.....64

المطلب الأول: طبيعة الدراسة و المدونة.....64
المطلب الثاني: اختيار نصوص المدونة..... 66
المطلب الثالث: ميدان التخصص الاقتصادي.....67

المبحث الثاني: استخراج المتلازمات اللفظية و دراستها.....69
المطلب الأول: الوسائل التقليدية و الوسائل الحديثة.....69
المطلب الثاني: استخراج المتلازمات اللفظية.....71
المطلب الثالث: البحث في النصوص الموازية.....73

المبحث الثالث: تحليل و مناقشة النتائج.....74
المطلب الأول: المتلازمات اللفظية التابعة للغة العامة.....75
المطلب الثاني: المتلازمات اللفظية التابعة للغات الاختصاص.....76
المطلب الثالث: المتلازمات اللفظية المركبة من الاختصارات.....78
المطلب الرابع: المتلازمات اللفظية المبنية على الاستعارات.....79

المبحث الرابع: نحو معجم للمتلازمات اللفظية.....81
المطلب الأول : في باب فوائد معجم المتلازمات اللفظية في الترجمة.....81
المطلب الثاني : من النسخة الالكترونية للمعجم إلى النسخة المطبوعة.....82
المطلب الثالث : معجم المتلازمات اللفظية (عربي/ فرنسي/ انجليزي).....83

معجم المصطلحات و المتلازمات اللفظية.....84
الخاتمة.....103

ظبط المصطلحات اللسانية والترجمية 106

سرد المراجع.....109

الملحقات الوثائقية.....117

- لمحة عن صندوق النقد الدولي.....118
- حقوق السحب الخاصة.....120
- تسهيل الائتماني الممدد.....123
- تسهيل الائتماني السريع.....125
- تسهيل الاستعداد الائتماني.....128
- مرحلة ما بعد الأزمة.....131
- مرشد سريع إلى بعض المصطلحات الأساسية.....134
- ما هي السياسة المالية العامة.....135
- ما هي السياسة النقدية.....137
- ما هو الناتج المحلي الاجمالي.....139
- تقرير سنوي لصندوق النقد الدولي – مكافحة الأزمة العالمية- 141
- تقرير سنوي لصندوق النقد الدولي La riposte à la crise mondiale
- تقرير سنوي لصندوق النقد الدولي Fighting the global crisis
- التمويل و التنمية، ديسمبر 2009 – تشجيع التعافي الأخضر - 144
- Finance & développement, au service d’une reprise verte
- Finance and Development, Stimulating a Green Recovery

الفهرس.....147

Résumé (en langue française)……152

Résumé

Dans le cadre de l'élaboration d'une problématique portant sur la traduction économique, nous avons effectué une première recherche sur *Google* dans l'espoir de trouver des sources secondaires pour nous éclairer sur ce type de traduction spécialisée. Cette recherche fut très bénéfique puisqu'elle nous avait conduit vers un article de [Delisle, 1998] s'intitulant : « Initiation à la traduction économique ». Cet article est essentiel pour notre travail puisqu'il a été le premier que nous ayons consulté dans le cadre de la recherche d'une problématique concernant la traduction économique. En effet, après avoir lu et relu cet article plusieurs fois, nous nous sommes intéressé au troisième objectif de l'initiation à la traduction économique qui est : l'assimilation par les apprentis traducteur de la phraséologie propre au langage et aux économique. Comme le mentionne clairement Delisle, la phraséologie recouvre un ensemble de notions assez vastes. Cet ensemble englobe les expressions récurrentes, les syntagmes propres au langage économique, les métaphores mais aussi les collocations et les cooccurrences. Au préalable, nous nous intéressions à la phraséologie, de manière générale mais nous nous sommes aperçu qu'il n'était pas possible d'étudier tous un ensemble de notions à la fois.

> *« Par phraséologie, j'entends l'ensemble des expressions et particularités syntaxiques propres à l'usage admis dans la langue économique. Cela inclut aussi bien les emplois métaphoriques de certains mots de la langue courante que tout le vaste champ de la cooccurrence et de la collocation. » [p. 209]*

C'est pour cela que nous nous sommes focalisé sur un seul aspect de la phraséologie ; les collocations. Aussi, la lecture de plusieurs références écrites par plusieurs auteurs, nous ont indubitablement éclairé sur le sujet. En effet, le grand domaine applicatif de la phraséologie se divise en plusieurs branches comme nous allons le voir dans la première partie du second chapitre. C'est à ce moment là que nous avons compris qu'une étude de colloction – quelle que soit l'approche adoptée - n'est fructueuse que si elle est considérée dans un domaine précis, c'est-à-

dire, une langue de spécialité bien déterminée. Nous avions d'emblée et sans hésitations opté pour la langue de l'économie et plus spécifiquement celle de la finance. Ce choix ne fut pas le fruit du hasard, car ayant fait des études en finance et ayant acquis des connaissances approfondies dans ce domaine, nous nous sommes dit qu'il valait mieux étudier les collocations dans ce langage, que de nous aventurer dans un autre domaine dans lequel nous n'avions pas beaucoup de connaissances. Même si nous sommes connaisseur du domaine d'application, nous nous sommes vite rendu compte que nous n'avions pas un bagage cognitif assez profond concernant le domaine théorique et qui concerne les collocations. Ce constat a fait surgir énormément de questions : Quelle définition peut-on donner à la collocation ? Quelles différences existent-elles entre collocation et les autres phénomènes phraséologiques ? Quelle importance et quel traitement il faut accorder aux collocations en traduction spécialisée ? Et enfin, quels procédés de traduction sont mis en œuvre dans le transfert interlinguistique des collocations ?

En nous posant ces questions, nous avons appris à mieux cerner notre sujet et donc à utiliser une terminologie beaucoup plus précise et pointue lors de nos recherches (sur internet ou bien dans les bibliothèques). Les questions de départ que nous nous sommes posé, pouvaient nous mener vers d'innombrables approches, à savoir : terminologique, terminographique, lexicologique…etc. Cependant, étant traducteur de formation, nous nous intéressions plus à une étude traductologique des collocations qu'autre chose. Dés lors, nous avons appris à mieux cibler mes recherches et à orienter nos sources secondaires vers des traductologues.

Pour mieux étudier les caractéristiques des collocations, il fallait choisir un sous-domaine économique précis mais en même temps est-ce qu'une étude de collocations dans un sous-domaine délimité est-elle fructueuse ?

Nous avons divisé notre étude en trois chapitres :

Dans le premier, nous exposerons quelques notions clés ayant trait à notre recherche et notre problématique, à savoir : traduction spécialisée, discours économique. Il est important que le

traducteur des textes économiques sache à quel type de lectorat est destinée sa traduction. La traduction de ces textes nécessite le recours à la recherche documentaire, parfois très approfondie pour permettre la compréhension des notions spécialisées qui y sont traitées. Aussi, la connaissance du public destinataire est-elle nécessaire parce qu'on ne traduit pas pour des spécialistes comme on traduirait pour un public peu initié. Une traduction destinée à des spécialistes peut regorger de termes et de collocations spécialisées qui resteront à priori opaques pour des non spécialistes du domaine. Or, une traduction destinée à des non spécialistes doit expliciter davantage le sens du texte, sachant que les notions spécialisées qui y sont présentes ne sont pas forcément acquises.

Dans toute traduction, l'explication du texte de départ et le repérage des difficultés de traduction sont deux étapes préalables au transfert interlinguistique. Dans les domaines spécialisés en général et le domaine économique en particulier, les difficultés de traduction sont récurrentes. Donc, le repérage de ces difficultés aide considérablement le traducteur à réaliser un gain de temps dans les futures traductions. Outre ses connaissances linguistiques, le traducteur face à un texte à contenu économique fait aussi appel à ses connaissances extralinguistiques et à son bagage cognitif relatif au domaine pour résoudre les problèmes liés au sujet traité par le texte et ceux liés au traitement des collocations relevant de la langue générale et surtout du domaine de spécialité et des cooccurrences en relation avec le domaine. La traduction économique ne peut pas se restreindre à la seule connaissance des termes mais implique celle des différentes unités phraséologiques, collocations et cooccurrences qui sont les constituants de la langue de spécialité de l'économie. La connaissance des ces collocations est primordiale pour le traducteur qui ne pourra, s'il maitrise mal ces manifestations linguistiques, produire en langue d'arrivée une traduction de bonne qualité.

Dans le deuxième chapitre, nous essayerons de passer en revue plusieurs définitions, approches et caractéristiques des collocations mais aussi leurs différences des autres phénomènes,

leurs comportement en langue générale et en langues de spécialité et enfin nous analyserons quelques contributions relatives à la traduction des collocations. La collocation donc est un concept clé dans l'acte traduisant, dans l'apprentissage de langues étrangères mais aussi dans les travaux terminologiques ou lexicographiques. Cela dit, et malgré le nombre important des études consacrées à ce concept, il reste très mal défini et garde toujours un contenu aux contours flous. En effet, dés que l'on se met à étudier la collocation, on se heurte à une multitude de définitions se basant sur une plusieurs approches et d'innombrables typologies. Ces différences de définitions de la collocation sont dues aux divergences des approches avec lesquelles les chercheurs appréhendent ces phénomènes. En effet, un traductologue ne s'intéresse pas aux collocations de la même façon qu'un linguiste ou un lexicologue. Aussi, la nature de l'étude menée par un chercheur influence énormément la définition qu'il adoptera.

Il est intéressant de noter que la traduction littérale d'une collocation produit une autre collocation dans une autre langue qui n'a pas forcément un sens en raison de son caractère idiomatique et arbitraire. Une collocation n'est pas seulement un lien syntaxique elle a aussi une charge sémantique. C'est pourquoi les collocations ne se prêtent pas facilement à une traduction littérale. En effet, la charge sémantique d'une collocation joue un rôle important dans le transfert interlinguistique. D'autant plus que certaines affinités entre les deux mots d'une collocation n'ont pas d'équivalence en langue d'arrivée. Ce manque d'équivalence peut être dû aux changements de combinaisons et à leur aspect novateur surtout en langues de spécialité où le développement de la langue est le plus marqué.

Le traitement des collocations en traduction spécialisée est d'une grande importance. Ce traitement vu dans une optique traductologique, doit permettre une meilleure compréhension du texte de départ, mais aussi une reformulation plus optimale du texte d'arrivée. En effet, le traducteur ne s'intéresse pas aux collocations de la même façon que le linguiste. Ce dernier étudie les collocations à partir de leur lien syntaxique et leur typologie. Alors qu'un traducteur doit s'intéresser

au transfert interlinguistique de ces phénomènes, c'est-à-dire, savoir s'il doit les traduire en les calquant ou en les transposant. De même, le traducteur doit s'intéresser au sens d'une collocation parce que c'est exclusivement le sens qui doit être respecté dans le transfert entre deux langues aussi éloignées que l'arabe et le français ou l'anglais qui n'acceptent pas les mêmes constructions des collocations.

Dans le troisième chapitre, nous décrierons les différentes méthodes utilisées dans l'étude de notre corpus pour finir avec une analyse des traductions de quelques collocations. Nous étudions un corpus de textes économiques (publications du Fonds Monétaire International). Ces publications sont traduites de l'anglais vers le franaçais et vers l'arabe, mais aussi vers l'espagnol et le chinois. Afin de mieux examiner les phénomènes collocationnels, nous utilisons dans notre étude et dans le dépouillement de nos textes, les différents outils d'investigation et de questionnement de corpus.

Afin de gagner en précision et efficacité, nous avons jugé bon de choisir les documents traitant plus ou moins le même sujet ou ayant trait à une même thématique. Dans un contexte de crise économique, la majorité des publications du FMI examinent les causes de cette crise et proposent des solutions pour une meilleure « riposte » à cette dernière. Donc, l'ensemble de notre corpus traite soit la période de la crise économique qu'a connu le monde depuis 2008 ou la période dite « après la crise ». Ce ciblage thématique nous a permis demieux comprendre cette crise mais aussi de mieux nous documenter sur ce sujet. Car une bonne recherche documentaire aide à mieux assimiler les notions d'un domaine de spécialité mais aussi à mieux s'imprégner de la façon dont les spécialistes communiquent dans ce domaine. Par conséquent, le choix de notre corpus a eu une forte influence sur le choix du sous-domaine économique. Les grands thèmes abordés dans notre corpus sont : la crise financière, les différents instruments financiers tels que les crédits et les instruments de prêt mis au point par le FMI pour l'aide des états membres, et la reprise économique.

Afin d'extraire des collocations spécialisées, nous sommes parti de quelque termes spécialisés ayant un lien très fort avec la thématique générale de notre corpus. Le premier critère de choix de ces termes spécialisés était leur fréquence. En effet, les logiciels d'investigation de corpus génèrent des dictionnaires de tous les mots existant dans un corpus donné. Ces dictionnaires affichent tous les mots, même les *hapax* (mot ne figurant qu'une seule et unique fois dans un corpus). Comme seuil de fréquence des termes que nous sélectionnerons pour notre étude des collocations, nous avons choisi 200 fréquences, sachant que notre corpus contient presque 200.000 occurrences.

Nous avons pu distinguer 4 types de collocations présentes dans notre corpus, les collocations de la langue générale, les collocations spécialisées, les collocations ayant un sigle comme composant et finalement les collocations métaphoriques. L'études traductologique des traductions de ces collocations a permis de dégager des tendances intéressantes dans la traduction, à savoir : la création ou même l'innovation surtout quand il est question de proposer une traduction inexistante.

Dans ce travail de recherche, nous avons essayé de montrer l'importance des collocations en traduction spécialisée et de décrire leur traitement dans les langues de spécialité, sous une optique traductologique. Pour ce faire, nous avons tenté de recueillir et d'analyser quelques contributions de traductologues ou de terminologues, ayant réfléchi sur la question. Dans un deuxième temps, nous avons étudié un corpus de textes traduits pour voir ce qu'il en était sur le plan pratique de la traduction en matière de collocations mais aussi pour vérifier nos hypothèses de départ, afin de les confronter avec nos résultats de recherche.

Dans notre étude, nous nous sommes intéressé à la traduction en tant que produit qui sera soumis à n'importe quelle sorte d'évaluation mais aussi à son aspect extralinguistique puisque

contexte et situation se combinent pour concourir au sens et créer les collocations dans un domaine spécialisé.

Les conclusions auxquelles nous sommes parvenu ne concernent pas que les collocations en tant que phénomènes mais bien plus que cela, puisque nous abordons des méthodes de travail que le traducteur peut adopter dans sa pratique quotidienne pour être plus productif et empirique dans son travail. Nous pensons aux différentes techniques que la linguistique de corpus met à disposition du traducteur comme les concordanciers et les outils d'investigation de corpus et les éventuelles bases de données terminologiques que le traducteur peut renseigner et remplir en fonction de ses besoins. Les recherches, de plus en plus nombreuses dans ce domaine, à des fins traductologiques voire terminologiques prouvent les avantages d'une telle approche. En effet, l'utilisation de corpus en traduction et en traductologie permet d'obtenir d'innombrables résultats intéressants tels que l'évaluation objective, la détection empirique de phénomènes traductologiques tels que la simplification, la normalisation ou encore le foisonnement en traduction.

En effet, notre travail nous a ouvert des nouvelles perspectives de recherche, à savoir l'apport que la linguistique de corpus et de la phraséologie à la traductologie comme étant une science et à la traduction comme pratique. Cet apport s'avère très bénéfique de part et d'autre et mérite un intérêt commun.

مـلخص

حاولنا في عملنا هذا، تبيان أهمية المتلازمات اللفظية في الترجمة المتخصصة والترجمة الاقتصادية خاصة. كما سعينا إلى وصف كيفية معالجة هذه المتلازمات في لغات الاختصاص تحت وجهة نظر ترجمية و الفروق التي تميزها عن الظواهر اللغوية الأخرى. فمن أجل القيام بذلك، درسنا مجموعة من إسهامات منظرين في علم المصطلحات و علم الترجمة، كما درسنا مدونة من نصوص اقتصادية (منشورات صندوق النقد الدولي) للتحقق من فرضيتنا. تمثلت هذه الأخيرة في أن المترجم يقوم غالباً بنسخ المتلازمات اللفظية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، خاصة في غياب محاولات مسبقة لترجمتها أو العثور على مقابلات لها.

توصلنا إلى أنه هناك عدة أساليب في ترجمة المتلازمات اللفظية و أن المترجم لا يعتمد في كل الحالات على أسلوب واحد يتمثل في النسخ و الترجمة الحرفية من اللغة الأصل. بل إنه ليتبنى طرق الابتكار اللغوي في نقل المعنى و إيصال المعلومة في الحالات التي لم يسبق فيها اقتراح ترجمة ما. فيمكننا القول إذاً، أنه من الأمور التي يجب أن يتوخاها المترجم هي سلاسة الأسلوب و دقة المعنى و إيجاز التعبير واستقامة التركيب وأمانة الأداء والاحتكام إلى منطق النص الذي يترجمه.

إنشطر بحثنا إلى ثلاثة فصول. فأما في الفصل الأول، تطرقنا إلى عموميات حول اللغة العامة ولغات الاختصاص والترجمة. خصص الفصل الثاني لدراسة الأسئلة النظرية المتعلقة بالمتلازمات اللفظية التي تعتبر مفهوم حديث لم يتم التطرق إليه بعد بصفية كافية، وهذا خاصة في البحوث باللغة العربية. وأخيراً، يأتي الفصل الثالث والأخير ليفصل الطرق والمناهج التي اتبعناها لدراسة مدونتنا وكذا يسعى هذا الفصل إلى الإجابة عن أسئلتنا ومقارنة النتائج المتحصل عليها مع فرضية بحثنا.

الكلمات المفتاحية

المتلازمات اللفظية، التراكيب الاصطلاحية، التواترات، علم الترجمة، الترجمة المتخصصة، لسانيات المدونة، المدونة الالكترونية، وسائل استجواب المدونة، لغة الاقتصاد ، صندوق النقد الدولي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features
NUANCE

ملخص

حاولنا في عملنا هذا، تبيان أهمية المتلازمات اللفظية في الترجمة المتخصصة و الترجمة الاقتصادية خاصة. كما سعينا إلى وصف كيفية معالجة هذه المتلازمات في لغات الاختصاص تحت وجهة نظر ترجمية والفروق التي تميزها عن الظواهر اللغوية الأخرى. فمن أجل القيام بذلك، درسنا مجموعة من إسهامات منظرين في علم الترجمة و علم المصطلحات, كما درسنا مدونة من نصوص اقتصادية (منشورات صندوق النقد الدولي) للتحقق من فرضياتنا. تمثلت هذه الأخيرة في أن المترجم يقوم غالباً بنسخ المتلازمات اللفظية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، خاصة في غياب محاولات مسبقة لترجمتها أو العثور على مقابلات لها.

توصلنا إلى أنه هناك عدة أساليب في ترجمة المتلازمات اللفظية وأن المترجم لا يعتمد في كل الحالات على أسلوب واحد يتمثل في النسخ و الترجمة الحرفية من اللغة الأصل. بل أنه ليتبنى طرق الابتكار اللغوي في نقل المعنى و إيصال المعلومة في الحالات التي لم يسبق فيها اقتراح ترجمة ما. فيمكننا القول إذن أن من الأمور التي يجب أن يتوخاها المترجم هي سلاسة الأسلوب و دقة المعنى و إيجاز التعبير و استقامة التركيب و أمانة الأداء و الاحتكام إلى منطق النص الذي يترجمه.

الكلمات المفتاحية:

المتلازمات اللفظية؛ التراكيب الاصطلاحية؛ التواترات؛ علم الترجمة؛ الترجمة المتخصصة؛ لسانيات المدونة؛ المدونات الالكترونية؛ لغة الاقتصاد؛ صندوق النقد الدولي.